

خلفيات كتاب مأساة الزهراء عليها السلام

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الخامسة
1430 هـ - 2009 م.

المركز الإسلامي للدراسات

خلفيات كتاب مأساة الزهراء عليها السلام

الجزء الأول

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد والصلاة والسلام على محمد وآله..

سيدي.. يا بن النبي.. ويا حفيد علي.. بحق أمك الزهراء
المظلومة.. إلا ما كنت الشفيح لي إلى الله سبحانه.. في يوم لا ينفع مال
ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

سيدي.. إن هذا الجهد الذي أرفعه إليك، وأضعه بين يديك.. ومعه
كل هذا الأذى الذي أتحملة، وكل ما أتعرض له من خيانة وكيد.. وكل
ما يرميني به الموتورون من سهام الحقد والشحناء، وقوارص
الضغينة والبغضاء. إن ذلك كله.. لم يكن منافسة منا في سلطان، ولا
التماس شئ من فضول الحطام.. ولكن لنرد المعالم من هذا الدين..
نعم.. لنرد المعالم من هذا الدين، ونظهر كلمة الحق والهدى بين
العباد، ونحملها وهي أمانة الله في أعناقنا لننشرها في مختلف البلاد..

سيدي.. فكن لي المعين والنصير، والولي، والمؤيد. فأنت باب الله
وخيرة الله من خلقه، وصفوته، وحجته على عباده. وأنت المظهر
للعدل والناشر للهدى في بلاده..

سيدي، هذه حاجتي اليك، وطلبتني وضعتها بين يديك، فبحق أمك
الزهراء، وعمتك زينب، إلا شملتني بعين عطفك ومحبتك ورعايتك.

14 شعبان 1418 هـ. ق.

تنبيه من كلام البعض:

يقول البعض:

«نحن ندعو إلى الحوار بين العلماء والنقد بينهم، وعلينا أن لا نعتبر النقد عداوة.. ولكننا لا نزال متخلفين نعتبر النقد عداوة». (نشرة فكر وثقافة، عدد 3 ص 4)

فنحن عملاً بهذه المقولة نبادر إلى عرض بعض ما طرحه هو نفسه من مقولات وأفكار، ونرجو من الله أن لا يعتبر ذلك عداوة حتى لا نكون متخلفين.

ويقول البعض أيضاً:

«أنا لا أدعي لنفسى العصمة، ولكنني أستطيع أن أقول: إن 99% (1) مما يقال وينشر ضدي هو كذب، وافتراء، وبهتان».

ونقول:

إننا نطلب من القارئ الكريم أن يراجع ويقارن فقط!!!.

وسئل البعض:

هل على المفكرين العظام أن ينظروا إلى ردود الفعل الآتية حول

(1) رؤى ومواقف، عدد 2، سنة 1417 هـ، 1996 م، دار الملاك، وجريدة فكر وثقافة.

كلماتهم أم أن لهم نظرة أخرى؟!!

فأجاب:

«لا بد لهم أن ينظروا إلى ردود الفعل لا أن يتعقدوا منها، ولكن عليهم أن يبحثوا في الأمر جيداً فقد يكون فيها شيء من الحقيقة، فليس معنى هذا أن من يرد عليك هو عدو، فنحن نقول كما علمنا أئمتنا: «رحم الله امرءاً أهدى إلي عيوبي»، فقد يكون الشخص الذي ينقذك أو ينقد فكرك يحبك أكثر مما يحبك الشخص الذي يمدحك.

لذلك فنحن سعداء أن ينتقدنا الناس، ونحن نسمع ردود الفعل ونقرؤها، ونفكر فيها، فإن كان فيها خير أخذنا بها، وإن لم يكن فيها خير دعونا لصاحبها بالهداية. وتبقى النظرة المستقبلية تتحرك على أساس متابعة الواقع» (1).

ونقول:

إننا لم نجده أعلن عن تراجع له ولو عن مفردة واحدة مما أثير، مما يعد بالمئات، بل بالألوف، كما يظهر من كتابنا هذا، مما يعني أن كلامه هذا لم يزل في مستوى الشعار، ولم يتحول إلى عمل وممارسة خصوصاً وهو يعلن أن أفكاره ما تزال أفكاره، وأنه يتحمل مسؤوليتها مائة بالمائة. مما يعني أنه ملتزم حتى بالمتناقضات، وسنرى الكثير منها في هذا الكتاب.

(1) الندوة ج2 ص444.

وقد سئل البعض:

كثير من الأفكار والطروحات بدأ البعض يطرح التأويل والشكوك حولها منذ فترة، علماً أنها كانت موجودة في مقالاتكم وكتبكم منذ الثمانينات، وكانوا يرون بأنها مميزة ومهمة. ما هو سر الإنقلاب؟!

فأجاب ذلك البعض بقوله:

«اسألوا هؤلاء الأشخاص فهم يتحملون مسؤولية ما يقولونه، فمن جهتي أفكاري ما تزال أفكاري، ومستعد أن أتحمّل مسؤوليتها مائة بالمائة - وأنا مستعد أن أشكر كل من يداني على خطأ في قول وفعل، وأعتبر أنه قدّم لي هدية في هذا المجال - ولكن الكثير من الناس يشتمون ويشتمون، ولا يحاورون، ولا يناقشون» (1).

ونقول:

سبحان من يغير ولا يتغير!! فهل يعقل أن يعلن أحد عن عدم حدوث أي تغيير في افكاره طيلة ما يقرب من عقدين من الزمن، ولا تتكامل أفكاره ولا يطرأ عليها أي تطور نحو الأفضل أو أي تقليص أو تطعيم، علماً أن في تلك الأفكار الكثير من الإختلاف والتناقض أو نحو ذلك؟!

يقول البعض:

(1) الزهراء المعصومة: ص 47 و 48.

«إنه عندما تطرح القضية ويكون فيها موقفان فإن صاحب الموقف الذي يرى الحق له يتكلم على أساس أنه لا يخاطب شخصاً ولكن يخاطب موقفاً ويخاطب رأياً ويخاطب اتجاهاً، مضافاً إلى أنه في الحق لا مجال للمجاملة، ذلك أن المجاملات والديبلوماسية والكلمات الضبابية إنما هي في العلاقات الإنسانية التي تتصل ببعض الأوضاع التي يعيشها المجتمع في خطوته، أما عندما تكون القضية قضية إثبات حق ودحض باطل، فإن المجاملة تكون خيانة، وإن الإعتبارات الاجتماعية حينئذٍ لا تسقط الإعتبارات الموضوعية العلمية، ولذلك كانوا يتكلمون بكل صراحة الحق الذي يعتقدونه، ومن المفارقات أن هذا الحق الذي يطرحونه بكل صراحة وبكل موضوعية لا يثير رد فعل اجتماعي سلبي كما لو يتساءل البعض: كيف تتجرأ على هذا وكيف تتكلم مع هذا بهذه اللغة لأنهم كانوا يعيشون المسألة في أجواء الصراحة في الحق، ولم تؤثر فيهم كل هذه الأساليب التي جاءت بها الحضارات من تغطية الحق بكلمة هنا وبعاطفة هناك» (1).

هكذا هو شعورنا:

يقول البعض في كتابه «من وحي القرآن» ج 2 ص 171:

«وقد يكون الأساس في اختيار النبي للخطاب، ثم اتباع ألقى الأساليب شدة في خطاب الله معه، هو الإيحاء بأن هذه القضية هي

(1) الزهراء القدوة ص 240.

من القضايا التي تبلغ مرحلة كبيرة من الأهمية والخطورة بالمستوى الذي لا يمكن فيها مراعاة جانب أي شخص، وإن كان عظيماً في مستوى عظمة النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، لأن عظمة الأشخاص وقداستهم مستمدة من طاعتهم لله فيما يريد وفيما لا يريد فإذا انحرفوا عن الخط، ولن ينحرفوا عنه، سقطت عظمتهم وتحولوا إلى أشخاص عاديين خاطئين لا يملكون لأنفسهم من دون الله ولياً ولا نصيراً.

ويعتبر هذا أسلوب من الأساليب البارزة في القرآن في القضية التي تتخذ جانب الخطورة على أساس العقيدة وصدقها وسلامتها من الإنحراف».

قبل المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.. واللعنة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

لولا كتاب مأساة الزهراء:

لم أكن أقرأ له.. لأنني - شأن كثيرين غيري عاشوا في حواضر العلم - أعتبر كتبه ومقالاته تخصصاً جيلاً بعينه، وتعنيه، وتريد أن ترشده وتهديه.

وقبل أكثر من أربع سنوات.. وفي مسجد بئر العبد بالذات، وأمام كاميرا الفيديو.. تحدثت إلى طائفة من النساء عن الزهراء «عليها السلام»، وعن مأساتها..

فأثار تساؤلات، على حدّ تعبيره.. وأصدر أحكاماً، أثارت عاصفة من الإحتجاج، ووجهت بالإدانة والرفض..

فترجع في رسائل له مكتوبة، وعبر وسائل مسموعة.. ولكنه بعد أن هدأت العاصفة، عاد ليثير نفس الأفكار عن الزهراء «عليها السلام»، ويحرك قضايا، وي طرح مسائل هي الأخرى حساسة وهامة.

ورأيت أن من واجبي أن أطلع على بعض مقولاته وطروحاته، فقرأت له بعض ما كتب ونشر، وسمعت نذرا يسيرا مما بنته إذاعة محلية تابعة له..

ففوجئت بما قرأت وسمعت، إلى درجة كبيرة.. وأدركت خطورة الأمر.. فبذلت محاولات كثيرة للدخول في حوار مثمر ومفيد، يمنع من تفاقم الأمور، ويعيدها إلى نصابها، فلم أوفق في ذلك.

وكان كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام»: شبهات وردود» بمثابة إعلان لفشل تلك الجهود، ودق ناقوس الخطر بالنسبة للموضوع برمته..

وكان أن تحركت بعنف وشراسة حرب الإشاعات والإتهامات، وقيل ما قيل، ونُشر ما نُشر، وأصدروا عددا من الكتب.. وبدا واضحا أن ذلك كله - تقريبا - يهدف إلى تعمية الأمر على الناس، وإبعادهم عن الموضوع الأساس والحساس جدّا، والمصيري من الناحية الإيمانية، والعقائدية..

وكان خيارنا الوحيد لإنجاز التكليف الشرعي الملقى على عواتقنا، تقديم نبذة يسيرة من مقولات يعرف كل عالم بصير: أنها لا

تنسجم مع مدرسة أهل البيت .. فكان هذا الكتاب..

ونحن على يقين بأن حملاتهم التشكيكية وغيرها ضدنا، ستكون هذه المرة أشدّ ضراوة وأقسى.. غير أننا نريد لكل المخلصين أن يطمئنوا إلى أن ذلك يزيدنا معرفة، وسيعزز من صلابتنا في نصره الحق، وتوحيّ المزيد من الصراحة في بيان الحقيقة، مهما كان الثمن..

ومن جهة أخرى، وقبل حوالي ثلاثة أشهر سرقت إحدى مسودات هذا الكتاب، ورغم أنها كانت ناقصة بدرجة كبيرة، وغير منقحة، فقد بيعت لمن يهمهم الأمر بمبلغ كبير من المال، هو - على نعمة الشهود - يعدّ بآلاف الدولارات!

وعلى أثر ذلك نشطت مساع من هنا وهناك، كان من بينها ما شارك فيه عدد من أهل العلم، الأعداء والأحباء، يطالبوننا بتأخير إصدار هذا الكتاب، ولو لمدة وجيزة، آخذين على عاتقهم إقناع البعض بإصدار كتاب يشتمل على تصحيحات من شأنها أن تحل الإشكال القائم وتعيد الأمور إلى نصابها. على اعتبار: أن ثمة خطأ يحتاج إلى تصحيح ولا نُصِرُّ أن يكون ذلك بأيدينا، فرحبنا بهم جميعاً، وقطعنا على انفسنا وعدا بتأخير إصدار هذا الكتاب مدة عشرة أو خمسة عشر يوماً، إذ لا يحتاج هذا المهم إلى أكثر من ذلك.

ثم مدّدت المهلة مرة ثانية. وفي المرة الثالثة مددناها لمدة شهر، ومضى أكثر من شهرين، وذهبت تلك الأيام التي حددت في تلك

المرات، ولحقتها أيام عديدة أخرى.. ونحن ننتظر الفرج..

وجاء الفرج أخيراً على شكل كتاب تخيل مؤلفه أنه يرد على كتابنا «مأساة الزهراء «عليها السلام» وكتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام» وتعرض أيضاً لكتاب: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».

ولم يفاجئنا كل ذلك في حد نفسه. ولكن ما لفت نظرنا هو أنه قد تعرض بصورة مبطنة، فيها شيء من إظهار (الشطارة) لكتابنا هذا بالذات، مستفيداً - كما هو ظاهر - من تلك النسخة التي سرقت وبيعت بذلك المبلغ الكبير من المال..

ومهما يكن من أمر، فقد أحببنا أن نعرف القارئ الكريم بحقيقة ما جرى وأن ينتظر المزيد من أمثال هذه الأمور، فإن ذلك من حقه علينا..

وإذا كان ذلك قد أزعجه، فنحن نعتذر إليه وعليه منا سلام الله، ورحمة منه وبركات.

وعوداً على بدء، نكرر ونقرر: أن الزهراء «عليها السلام» في مأساتها ومعاناتها، ومواقفها الرسالية، كما عرفتنا الحق بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله»، ها هي في غيبة الولي توضح المكنون، وتظهر ما كنا عنه غافلين..

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

فصلوات الله وسلامه على الزهراء، وأبيها، وعلى بعلمها وبنيتها..

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول المسدد،
والمصطفى الأمد، المحمود الأمد، حبيب إله العالمين، سيدنا
وشفيق ذنوبنا أبي القاسم محمد، وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد..

لا نريد أن نتجى على أحد، ولا أن نسيء إلى أي كان من الناس،
وما نريده هو فقط أن نسهم في حفظ السلامة العامة من الوقوع تحت
تأثير بعض الأفكار التي سجلها البعض في مؤلفاته، وطرحها

ليتداولها الناس في شرق الأرض، وغربها.

ونحن نرى أن كل مؤلف يحب نشر أفكاره، ولا سيما التجديدية منها.. ويرغب في أن يتداولها الناس، ليستفيدوا منها، أو لينقدوها، لتصبح أكثر دقة، وأعمق تأثيراً..

ولكن الأمر في هذا المورد بالذات قد يكون على عكس ذلك، فقد ينزعج البعض من نشر ما لديه من أفكار، رغم أنها كانت منشورة مسبقاً في ثنايا الكتب، والنشرات، وعلى صفحات الجرائد والمجلات.

ولا ندري إن كنا سننتهم من جديد بأننا نهدف من وراء ذلك إلى التشهير، أو الإسقاط، أو أننا لم نفهم كلامه، ولم ندرك مقاصده، مع أنه يتكلم بلسان عربي، لا تشوبه عجمة، ولا يعاني من لُكنة. كما أن من يستمعون ويقرؤون له إنما يفهمون الكلام العربي باللغة العربية ولا يفهمونه بغيرها من اللغات كالصينية أو الهندية أو الكردية، وهم في أكثرهم - أعني من يستمعون لذلك البعض - أناس عاديون، فيهم الكبير والصغير، والمرأة والرجل، والمتقف وغير المتقف.

ومهما يكن من أمر، فإننا قد صرّحنا والمحنا إلى أن ما دعانا إلى كتابة كتاب: «مأساة الزهراء «عليها السلام» شبهات وردود» ليس هو خصوص قضية كسر الضلع الشريف للزهراء البتول، والصديقة الشهيدة. بل هو دفع ما أثير من شبهات خطيرة حول ظلم الزهراء وما جرى عليها، ثم الإلفات والتحذير مما هو أوسع وأشمل، وأكبر وأخطر، وأمرّ وأدهى..

ونحن في ضمن كتابنا هذا بأقسامه المختلفة، نعرض مجموعة من مقولات «جريئة» سجلها البعض في مؤلفاته المنتشرة في مختلف البلاد، وبين أصناف شتى من العباد، وللقارئ الكريم الحق في أن يؤيد ما فهمناه واستفدناه منها، أو يرده، إذا اقتضى الأمر - بنظره - أيًا من الرد أو القبول، شرط أن يكون ذلك وفق المعايير الصحيحة والموضوعية، ووفق النصوص القرآنية، والتوجيهات الثابتة عن أهل بيت العصمة «عليهم السلام»، وما هو ثابت ومعروف في مذهب الشيعة الإمامية.

ولنا أن نوقر على القارئ الكريم الجهد والوقت، لنقول له إن هذه المقولات التي أوردناها، إنما أوردناها للتدليل على أنها مقولات لا يصح القبول بها، وتبنيها كجزء من تكوينه الفكري والإيماني، ومن أراد ذلك فعليه إن لم يكن قادراً على تمحيصها بالوسائل العلمية الصحيحة، أن يرجع إلى علماء الأمة ليوقفوه على ما فيها من هتات، وما تشتمل عليه من إشكالات وثرعات.

وغني عن القول: أن ما سوف نورده هنا يتفاوت ويختلف الأمر فيه من حيث الأهمية، ثم في طريقة التعاطي معه، فقد نورده لخطأ الرأي فيه بحيث يحتاج إلى التصحيح، وقد نورده لفساد طريقة التعاطي معه، ولوجود خطأ أساسي في معالجته له.

وبعدما تقدم نقول: لنفترض أننا استطعنا أن نجد لكلام هذا البعض تأويلات بعيدة، ومحامل شاذة وغير سديدة. ولكن ما يثير

تعجبنا، وتساؤلنا هو أن يكون كل هذا الحشد الهائل الذي يعد بالمئات - بل الألوف - مما لا بد من تأويله أو حمله على خلاف ظاهره، بالإضافة إلى الكثير الكثير مما يأبى عن أي حمل أو تفسير مقبول أو معقول!!

ولقد كان بالإمكان التغاضي عن ذلك لو كان الخطاب شخصيا وفي نطاق محدود، أما حين يصبح الخطاب للناس كلهم، ثم يسجل في عشرات الكتب والنشرات وفي مختلف الوسائل المقروءة والمسموعة، ليتناقله الناس ويتداولوه جيلا بعد جيل، حيث سيفهمونه بعفوية، وبسلامة نية، وبالطريقة التي يستظهرها منه أهل المحاورة، فإن الأمر يصبح أكثر حساسية، وأهمية وخطرا.. ويجعل الجميع أمام واجباتهم، ويفرض عليهم التعاطي مع الموضوع بصورة أكثر جدية ومسؤولية، حيث لا بد من التنبيه على هذا الخطأ، وتحصين الناس من الوقوع فيه.

وحيث تتأكد الحاجة إلى إصلاح ما يحتاج إلى إصلاح، وإلى توضيح ما يحتاج إلى إيضاح، من دون أن يكون ثمة أية خصوصية للجهة التي تتولى تحقيق هذا الغرض النبيل، والعمل بهذا الواجب الشرعي والإنساني الجليل، فإن ما لا بد من مراعاته في عملية الإصلاح والإيضاح هذه، هو شموليتها لكل ما كتب ونشر، ولكل ما تتداوله الأيدي وتتناقله الألسن، أو استقر في الأسماع والقلوب.

ولا يكفي لتحقيق هذا الغرض حديث خاص هنا، أو حديث خاص

أو حتى عام هناك، يتضمن تأويلاً أو تعديلاً في مورد أو موارد يسيرة، قد لا تكون هي الأهم والأولى بالإصلاح من غيرها؛ فإن ذلك لا يكفي في نفسه، بالإضافة إلى أن معناه أن تبقى نفس تلك الموضوعات، هي وغيرها مما يعد بالعشرات والمئات، مبنوثة في عشرات الكتب والنشرات، وفي مختلف وسائل الإعلام، يتداولها الناس في شرق الأرض وغربها، ويتوارثونها جيلاً بعد جيل.

وهذا ما يؤكد الحاجة إلى إجراء تعديلات وإصلاحات مباشرة على كل تلك المكتوبات والمنشورات، وفي كل ما قيل وأذيع، ثم إعادة نشره مع التأكيد - توضيحاً وتصريحاً - على أن أي رأي أو قول قد يختلف عما ورد في هذه الطبقات الأخيرة لا اعتداد به ولا اعتبار له.

وفقنا الله جميعاً للعمل بما يرضي الله ونسأله أن يجعلنا ممن ينتصر به لدينه، وأن لا يستبدل بنا غيرنا، وأن يثبتنا على طريق الهدى، ولنا برسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبأهل بيته الطاهرين أسوة حسنة، ومنار رشاد، وصلاح وسداد.

هذا الكتاب:

وبعد كل ما تقدم نقول:

إننا نقدم للقراء الكرام هذا الكتاب خلفيات كتاب مأساة الزهراء «عليها السلام» على أمل أن يجدوا فيه ما ينفع ويجدي في توضيح الحقيقة، وتمييزها عن شوائب يحاول البعض لسبب أو لآخر إلحاقها بها.

ولكن من المحتمل: أن الأمر لن يقف عند هذا الحد، إذ قد يظهر أن ثمة حاجة لمتابعة إصداراتٍ أخرى تبين موارد الخلل فيما ينشره هذا البعض بين الناس من مقولات.

وبما أن هذا البعض يقول تارة:

«إن 99، 99 % هو كذب وافتراء وبهتان..».

ويقول تارة أخرى:

«إن 90% كذب وافتراء، وعشرة بالمئة تحريف للكلام عن

مواضعه..».

فقد التزمنا في هذا الكتاب أن لا نأتي من كلمات هذا البعض إلا بما هو مكتوب أو منشور ومتداول، ولا نتعرض إلى ما يذاع أو يباع على شكل أشرطة تسجيل أو فيديو. إلا في حالات يسيرة تبلغ عددها أصابع اليد الواحدة.. وإن كنا نعلم: أن ذلك لن يردعهم عن التماذي في الاتهام الظالم لنا بدبلجة الكلام مخابراتياً أو بغير ذلك!!!

الدوافع والنوايا:

إننا لا نريد أن نتحدث عن الخلفيات، والدوافع، والنوايا التي تدفع لتسجيل هذا النوع من السعي لاقتحام المسلمات - على حد تعبير البعض - لأن همنا هو لفت نظر القارئ إلى أن عليه أن لا يأخذ من أقوال هذا البعض شيئاً إلا بعد البحث والتمحيص، لأنه يتبنى آراء خاصة به، ويلقيها إلى الناس، دون أن يبين لهم: أنها آراؤه الشخصية التي لا تتوافق مع مذهب أهل البيت «عليهم السلام».

لأسباب ولا شتائم:

وفي اتجاه آخر نشير: إلى أن بيان آراء هذا البعض وطرح أقاويله على بساط البحث ليس سباباً ولا شتماً له.. ولا يمكن أن يدخل في دائرة الخلافات الشخصية معه.. فلماذا يحاول هذا البعض الخلط بين هذين الأمرين وتصوير الأمر للناس على أنه هجوم على شخصه ثم هو يدعي: أنها هجمة مخابراتية، وان منشأها العقدة والغريزة وقلة الدين.. وأن من يناقشونه في أفكاره (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) (1)، وأن مثلهم (كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ) (2).. وأنها إسقاط للرمز و.. و.. الخ.. وأنهم حاقدون وحاسدون ومعقدون لا يخافون الله.

وإن كانت مناقشة أفكار هذا البعض تعني كل ذلك.. فإنه هو نفسه لم يزل يناقش أفكار العلماء - الشيعة وغيرهم - وينتقدهم.. ويوجه لهم أبشع الإهانات، وقد ذكرنا طائفة من كلماته في حقهم في بعض فصول هذا الكتاب.

فهل يرضى منا - ولأجل هذا بالذات وفقاً لمنطقه - أن نجعل ذلك في دائرة العقد النفسية، والكيد المخابراتي، وعدم التدين وفقدان التقوى.. إلى آخر ما هنالك مما ألمحنا إلى بعض منه؟!!

(1) الآية 5 من سورة الجمعة.

(2) الآية 176 من سورة الأعراف.

على أن مناقشتنا لا تهدف إلى تسجيل أي هنات في شخصه، ولا في شخصيته، ولا في ممارساته العملية..

كما أنها لم تتضمن أية قائمة، لا طويلة، ولا قصيرة في أي شأن من الشؤون، لا في دائرة تعامله مع الناس ولا في نطاق المواقف والممارسات العملية للشأن العام، ولا في محيط الاخلاق والالتزام. وذلك لأننا نربأ بأنفسنا عن الانجرار إلى هذه المزالق، أو الوقوف عند مثل هذه الامور على أننا قد تحيرنا مع هذا البعض، فتارة هو يقول:

«إنه هو المستهدف شخصياً، وإن المسألة تنطلق من أجواء عقد نفسية وحالات غرائزية».

وأخرى يقول:

«إن الهدف هو إرباك (الحالة) وإن المخبرات الإقليمية والمحلية والدولية - وحتى قمة شرم الشيخ هي رائدة هذا التوجه البغيض».

وأخرى يقول:

«إن الصراع إنما هو بين ظاهرتي التخلف والتجديد».

ورابعة يقول:

«إن مرجعيته هي المستهدفة».

إلى آخر ما هنالك من مفردات احتوتها قائمة البالونات الاعلامية، الهادفة إلى تميع القضية الأساس، التي هي تلك المخالفات الخطيرة في أمور الدين والعقيدة.. والتي سنقدم في هذا الكتاب طائفة

وفيرة منها..

ولا ندرى إذا كان الإصرار على تشويه الحقيقه سوف يضطرنا إلى متابعة إطلاع الأخوة الأبرار على المخالفات التي ارتكبت والتي أثارَت عاصفة من الاعتراضات القوية في الساحة..

الردود في الميزان:

والذي يلفت نظرنا: أن هذا البعض يعمل باستمرار على نشر ردود، على كتبنا تهدف إلى إثارة الغبار، وذر الرماد في العيون. ونلاحظ على هذه الردود أموراً كثيرة نذكر منها ما يلي:

1 - إنه يتم انتقاء موارد يسيرة جداً، يرون أن بإمكانهم المداورة، والمناوره فيها.. ولكنهم يتركون الأمور الأساسية، ولا يجروون على الإقتراب منها..

2 - إن هذه الامور اليسيرة التي يتعرضون لها يحاولون أيضاً تغيير اتجاه البحث فيها ثم الإطالة في الحديث، والذهاب يمينا وشمالا حتى يضيع القارئ الكريم في فوضى الأقوال..

ونذكر نموذجاً على ذلك، وللقارئ أن يقيس عليه الكثير من الموارد - ما ذكره البعض حول امتداد نسل آدم..

فإن إشكالنا الأساسي عليه هو في ثلاثة أمور هي:

أولاً: قوله: «إنه لا طريق إلى امتداد النسل إلا تزويج الإخوة بالأخوات».

مع أن الله الذي خلق آدم وحواء، قادر على أن يخلق لأبنائهما أناسي أجمل من الحور، ليمتد النسل من هذا الطريق..

ثانياً: قوله: «إنه بعد امتداد النسل، استقام نظام العائلة، ولتتمو في جو طاهر من الناحية الجنسية».

فإن هذا يستبطن اتهاماً خطيراً لبيت نبي الله آدم «عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام».

ثالثاً: قوله: «إنه لا مناعة جنسية بين الأم وولدها..».

فترى: أن الذين تصدوا للدفاع عنه قد أقاموا الدنيا ولم يقعدوها في عمل خداعي يهدف إلى صرف نظر القارئ عن الإشكال الحقيقي إلى أمر آخر غير ذلك كله، وهو: أنه هل يجوز تزويج الإخوة بالأخوات أم لا، مع أن هذا الأمر لم نبحت فيه، ولم نورده في جملة العناوين التي تحدثنا عنها وإن كنا قد أشرنا إليه إشارة عابرة.

3 - إن عمدة ما يستدلون به هو أن فلانا قال كذا، وفلاناً الآخر قال كذا.. وكان الأدلة أصبحت خمسة هي:

«الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، وقول فلان، أو فلان».

ونقول لهم:

إذا قال أهل الأرض كلهم بأمر يخالف قول الله ورسوله والأئمة وقواعد الدين والمذهب الثابتة، فإنهم يكونون مخطئين ولا بد من رد أقوالهم جميعاً.

4 - إن الكثير مما ينسبونه إلى العلماء يعاني من التحريف في

معناه أو لفظه.. كما أوضح ذلك الذين واجهوهم بالامر، وصدعوا بالحق، فراجع كتاب: (جاء الحق) و: (الفضيحة) و: (حتى لا تكون فتنة).. وغير ذلك من الكتب التي بينت ذلك حين ردت على تلك المقولات التي أطلقها البعض.

5 - إن ما ينقلونه أيضاً من أقوال العلماء لا ينسجم في معظمه مع ما يريدون، بل إن أكثره لا يشبه كلام هذا البعض في شيء، ولا يتضمن أية جرأة على الأنبياء والمرسلين، وعلى الأئمة الطاهرين، ولا ينال من مقاماتهم التي وضعهم الله فيها.

فمثلاً لو قارنت بين كلام من يقول: إن سورة عبس وتولى نزلت في رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبين ما قاله هذا البعض في هذا المورد، لرأيت البون شاسعاً، والفرق كبيراً.. فإن من قال بنزولها فيه «صلى الله عليه وآله» لم يزد على ذلك أي توصيف.

فلم يقل مثلاً: «لا تفعلوا مثل فعل النبي «صلى الله عليه وآله»..».

(1) ولا تكن «تكون (باللهجة العراقية أو اللبنانية العامية)»

(1) و قد اعترف هذا البعض: أنه كان يتكلم باللهجة العامية وذلك في شريط مسجل له، مع أحد أصدقائه الموجودين في قطر، وذلك في نفس الشريط الذي قال فيه: لعل الزهراء لم تكن تدري: أنها يجب أن تستيقظ لصلاة الصبح، وقد أراد النبي «صلى الله عليه وآله» أن يعلمها هذا الحكم، حين حركها برجله (!!) وقال لها: قومي يا بنية لا تكوني من الغافلين.

منطقاتكم منطقات النبي «صلى الله عليه وآله»..». ولا قرّر: أن النبي يترك الأهم وينشغل بالمهم. وأن النبي «صلى الله عليه وآله» يقوم بتجربة غير ذات موضوع..

وأن الله يربي رسوله تدريجاً بعد الوقوع في الخطأ. وأن النبي «صلى الله عليه وآله» يستغرق فيما فيه مضيعة للوقت.

ويفوت الفرص المهمة.

ويخطئ في التشخيص.

ولا يعرف مسؤوليته المباشرة..

6 - إنهم يحاولون التشكيك في النوايا فيما يرتبط بالإعترض على مقولات البعض، فتارة يقولون: هي عقد شخصية. وأخرى: إنها خطط مخابراتيه. وثالثة: إنها لأجل الطعن بمرجعية بعينها.

فإذا كان يتكلم بالعامية، فيكون قوله لا تكون منطقاتكم، يريد به: لا تكن منطقاتكم.. لأن المقصود هو العامية باللهجة العراقية، وهي اللهجة التي يفضل أن يتحدث بها، وأن لا يتخلى عنها، الأمر في اللهجة اللبنانية أيضاً كذلك. فإن المعنى أحذرك أن تكون قد فعلت ذلك سواء باللهجة العامية اللبنانية أو العراقية.

أو أي سبب آخر.

ونقول لهم:

ليكن الدافع أي شيء تفرضونه، فإن ذلك لا يبرئ صاحبكم من الأخطاء التي وقع فيها، ولا يجعل خطأه صواباً، ولا يعفيه من مسؤولية التصحيح والتراجع.

7 - إنهم يتهمون من يعترض على هذا البعض، الذي يريد صدم الواقع، ويسعى لاقتحام المسلمات، بأنه يثير فتنة.

ونقول لهم:

إن إطلاق الإتهام بهذه الطريقة يذكرنا بقصة قتل عمار بن ياسر الذي قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» له: «تقتلك الفئة الباغية». فلما قتل، وطولب معاوية بذلك قال: نحن قتلناه؟! إنما قتله من وضعه بين أسيافنا.

دعوات فاشلة إلى الحوار:

وبعد.. فإن ما يثير العجب حقاً: أن هذا البعض لا يكل ولا يمل من التلطف بالدعوة إلى الحوار في الهواء الطلق.. فإذا ندبناه إلى ذلك، وسيرنا إليه وسطاء الخير، وأصحاب النوايا الطيبة وتكررت المحاولات، واختلفت حالات الوسطاء في مواقعهم الاجتماعية، وفي ميّزاتهم وسماتهم، وتكرر الذهاب والإياب، زرافات تارة، ووحداناً تارة أخرى.. وبعد الكثير من الأخذ والرد والجلسات الطويلة، وحين يبلغ الحق مقطعه، فإنك تجده حين يجد نفسه محاصراً ومحرجاً يعلن

رفضه لهذا الأمر، ويريح نفسه ويريحهم حين يطلب منهم إقفال الموضوع.

مع أننا لم يكن لدينا أي شرط سوى شرط واحد يتيم، وهو أن يتم الحوار أمام ثلة كبيرة من العلماء الذين هم من الطراز الأول، يختار هو نصفهم، ونختار نحن النصف الآخر، وذلك ليكونوا الحكم والمرجع حين تتباين وجهات النظر، وهم الذين يضعون حداً للمكابرة، أو التجني، إن حدث أي شيء من ذلك.

لا بد من إعلان التصحيح:

وآخر ما نذكره هنا: هو أن من حقنا جميعاً أن نطالب من يقول: إن أفكاره ما تزال أفكاره منذ الثمانينات، وأنه يتحمل مسؤوليتها، نطالبه بتصحيح أفكاره، وبأن يعلن هذا التصحيح. كما أعلن الإصرار خصوصاً بالنسبة لكتابه «من وحي القرآن» حيث يقول عنه:

«إن جميع ما ورد في كتابه «من وحي القرآن» في الطبعة الأولى، والطبعة الثانية، التي هي طبعة دار الملاك، فهو صحيح، والإختلاف إنما هو في الأساليب».

مما يعني: أن كل فكرة وردت في الطبعة الأولى هي صحيحة، حتى لو حذفها من الطبعة الثانية، لأن الأسلوب يكون هو السبب في الحذف..

فكيف يفسر لنا إذن: إنكاره لنبوة يحيى «عليه السلام» في الطبعة الأولى، وسكوته عن ذلك في الطبعة الثانية، فإن كل ما فيهما

صحيح على حد قوله.

وكيف يفسر لنا ما قاله: من أن فواتح السور (ألم، كهيعص) وغيرها هي من إضافات النبي في القرآن - إن كانت السور التي وردت فيها هذه الأحرف مكية في أغلبها - وهي كذلك.

وقد سكت عن هذا الأمر في طبعة دار الملاك، ولم يصرح بخطئه فيه ولا بخطئه في قضية يحيى «عليه السلام»، وإذا كان كل ما في هذه الطبعة وتلك صحيحاً.. فإن معنى ذلك: أنه منكر لنبوة من صرح القرآن بنبوته، وأنه يقول: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد زاد في القرآن، وأن القرآن محرف بالزيادة فيه.

لماذا السباب؟! ولماذا الاتهام!؟!

على أننا نقول:

إننا من جهة: نتوقع من هذا البعض الذي يعلن أنه سعيد بنقد الناس له، وأنه يقول: رحم الله امرءاً أهدى إلي عيوبي - نتوقع منه - أن يترحم علينا، وأن يكون سعيداً بهذا النقد.. وأن يعفينا من قوله عن مراجع الأمة وعلمائها في إذاعة تابعة له:

(1) - (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)

(2) - (كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ)

(1) الآية 5 من سورة الجمعة.

(2) الآية 176 من سورة الأعراف.

- بلا دين، بلا تقوى.. ولا تثبتت.

- يفهمون الكلام بغرائزهم..

- يعانون من عقدة وحسد..

- متخلفون..

وما إلى ذلك..

هذا عدا عن وصمهم: بأنهم عملاء مخابرات إقليمية، أو دولية، أو محلية.. أو: أنهم واقعون تحت تأثير المخابرات.

ثم هو تصور المراجع للناس على أنهم (العبوة بلهاء شوهاء) بأيدي بعض المحيطين بهم، وأنهم يأتيهم الناس بقصاصات: ما رأيكم بمن يقول كذا؟!!

فيكتب هذا كذا وكذا. على طريقة ويل للمصلين..

نعم.. إن الأمر أجل من ذلك وأخطر.

لا بد من الإنصاف:

ومن جهة ثانية: فإننا نتوقع من أي مؤمن ومنصف أن لا ينظر إلى هذا الأمر على أنه خلاف شخصي بين فريق وفريق..

فكما يستبعد أن يكون شيء من ذلك قد صدر من هذا البعض، ويستبعد أن يكون هذا البعض لا يصرح له بالحقيقة حين يقول له: إن هذه الأمور مكذوبة أو محرفة..

فإننا نطلب منه: أن يستبعد أيضاً أن يكون العلماء، ومراجع

الدين في شتى بقاع الأرض قد كذبوا على هذا الرجل.. أو أنهم يتحاملون عليه من موقع الحقد والضغينة، فإنهم أيضاً علماء مسلمون مؤمنون لهم حق علينا أن ننصفهم، وأن لا نظن بهم سوءاً، وأن نسمع منهم كما نسمع من غيرهم، وأن نحتمل الخير والصلاح فيهم كما نحتمل ذلك في من عداهم.

فلا يظن السوء بفريق بعينه، ولا يتهمه ويتحامل عليه، ولا يرفض قراءة ما سجله من مخالفات، بل يقرأ لكل فريق، ويسمع من الطرفين، ويراجع المصادر ليطمئن إلى صحة ما يقال له.

موقف مراجع الأمة:

ومن جهة **ثالثة**: إن موقف المراجع وعلماء الأمة مما يجري.. لم يكن لأجل جر النفع إلى أنفسهم، إذ إنهم أتقى، وأجل من أن يظن في حقهم ذلك، وهم حفظة هذا الدين، والأمناء على حقائقه، وأحكامه..

وإنما هدفهم هو: تحصين أهلنا وأبنائنا من الإنسياق وراء الخطأ في أمور لا تختص بفريق دون فريق.. ولا بطائفة دون طائفة، ولا بجيل دون جيل.

ويلاحظ: أن الاعتراضات قد انصبت بصورة أكبر على الجانب العقائدي، وعلى المفاهيم والقيم، وعلى التفسير، وعلى المناهج التي تحكم التوجه الفكري والعقدي والمفاهيمي، ولم تركز اهتمامها - بصورة جدية - على المخالفات في نطاق الأحكام.

وما ذلك إلا لأن دائرة الأحكام تبقى محصورة في نطاق جماعة

بعينها استطاع ذلك الشخص بأساليبه أن يؤثر عليها ويربطها بنفسه. وينتهي الأمر عند هذه الفئة، ولا يتعداها إلى الجيل الذي يأتي بعدها، حتى من أبنائها.

أما المفاهيم والحقائق الإيمانية، وشؤون العقيدة، والتفسير، فلا تقتصر على من إليه يرجع في التقليد. بل يأخذ ذلك الناس كلهم وقد يأخذونها من الحي ومن الميت على حدّ سواء.

فإذا كان ثمة من خطأ، فإن هذا الخطأ سينتشر في هذه المجالات، ولسوف لا يقتصر الأمر على فئة دون فئة، أو جيل دون جيل.

فكان أن وقف مراجع الدين، وعلماء الأمة ليصونوا حقائق هذا الدين، حتى ولو أهينوا وحقروا على شاشات التلفزة، وصوروا على أنهم ألعوبة في يد بعض المقربين منهم، أو يقعون تحت تأثير سياسات المخابرات.. وما إلى ذلك.

فإننا لله وإنا إليه راجعون...

خطر التحصن بالمرجعية:

إن المشكلة هي: أنه بعد أن افتضح الأمر في ما يرتبط بمقولات البعض الكثيرة جداً، والتي تعد - ربما - بالألوف، والمتنوعة جداً والتي تتعلق بقضايا العقيدة، وحقائق الدين والإيمان، والشعائر، والتفسير، والتاريخ وما إلى ذلك.. ونشرت طائفة من هذه المقولات، وتصدى لها العلماء ومراجع الأمة في النجف الأشرف، وفي قم المشرفة.. وسائر البلاد لجأ هذا البعض إلى أمر بالغ الخطورة، وهو:

التطلع إلى سدّة المرجعية، ليصبح كلامه أشد تأثيراً، وأكثر قبولاً عند الناس، حيث يضيف عليه هذا المقام مسحة من القداسة، وليدخل من ثم إلى وجدان الناس بطريقة عفوية، وبتسليم بعيد عن أي إحساس بالحاجة أو الميل إلى مناقشة الأمر، أو إلى التفكير فيه..

ورغم أن ظهور هذه الأمور، وقيام العلماء ضدها قد بدأ قبل إعلانه عن طموحاته في المرجعية بسنوات، فقد ارتفعت الضجة العارمة ضد مقولاته في سنة 1993م وهو إنما أعلن عن طموحات للمرجعية في سنة 1995م.

نعم.. رغم ذلك، فإنه ما فتئ يقول للناس عبر الإذاعات، وأجهزة التلفاز، وفي الجلسات الخاصة: إن السبب في قيام الضجة هو تصديّه لمقام المرجعية المقدس..

ما يهمننا هنا:

ومهما يكن من أمر، فإننا لم نزل نؤكد على أن ما يهمننا بالدرجة الأولى هو: مقولات هذا البعض العقائدية، ولا تهمننا كثيراً آراؤه الفقهية، لأنها لا ولن تجدلها مكاناً مرموقاً بين فقهاء الأمة وأساطينها بعد أن كانت مرتكزة إلى منهجية بحث مرفوضة لدى علماء المذهب.

غير أننا أحببنا أن نعطي القارئ الكريم صورة متكاملة ومتقاربة الملامح عن نهج هذا الرجل وعن آرائه، ولسوف يجد أنه حتى في مجال الفقه، لم يزل يقدم الدليل تلو الدليل على أنه بعيد كل البعد عن مسلك فقهاء مذهب أهل البيت «عليهم السلام» في منهجه الاستنباطي

غير المرضي عندهم، لأنه يعتمد القياس والاستحسان وغيرهما من مناهج غير مرضية.

اعتذاراته الموجهة إعلامياً:

ونضيف إلى جميع ما تقدم: أن هذا البعض كان في بدايات ظهور مقولاته إلى العلن، وتنديد مراجع الدين بها.. واعتراض علماء الأمة عليها، ورفضها وتفنيدها.. - كان - يقول:

«إنهم يقطعون كلامي..».

ويقول:

«إن ذلك مكذوب علي..».

ويقول:

«إن الأشرطة مدبلجة مخابراتياً..».

ويقول.. ويقول..

ولكن الذي شهدناه أخيراً هو تبدل قوي وملفت في السياسة مع المعترضين على هذه المقولات. حيث توجهت أنظاره هو ومؤيدوه إلى الإعراف والتسليم بأنها من مقولاته، واتجهت همهم وجهودهم إلى إثبات: أن ثمة من يوافقه عليها من أهل العلم، أو من المفسرين، أو ما إلى ذلك.. وارتكبوا في هذا السبيل الكثير من جرائم التزوير، والتحريف، حتى لكلام نفس هذا البعض صاحب المقولات الذي يناصرونه، ويدافعون عنه.

ونحن إذ نشكر الله على هذا الإعتراف، فإننا نعيش أشد أنواع الأسى والألم تجاه هذه الفاجعة التي تحل بالدين من جراء هذا التزوير المتعمد والفاضح من قبل أناس يصح أن يقال فيهم: إنهم باعوا دينهم بدنيا غيرهم.

ونرى في هذا الأمر: خطورة قصوى لا تماثلها خطورة.. ولا ندري كيف نوقف زحف هذا التزوير، ولا كيف نكافحه، ونقضي عليه..

وهذا الأمر لا يختص بنوع من مقولات هذا البعض دون نوع، بل هو منتشر في كل اتجاه، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

هذه هي قناعاته:

ومهما يكن من أمر، فإننا نذكر في هذا الكتاب موارد كثيرة من أقوال البعض توضح لنا: أن ما ذكرناه عنه لم يكن مجرد هفوة عابرة، نشأت عن عدم التفات منه أو أي سبب آخر، ليقال: إنها لا تمثل قناعة راسخة عنده..

بل إن ذلك الذي ذكرناه، وأمثاله كثير، يبين بما لا مجال معه للشك: أن هذه المقولات هي صفوة ما عنده من فكر، وأنه يتبناها، ويرددها وينشرها، وأنه يعتقد بها، ويدافع عنها بكل ما أوتي من قوة وحول..

شاهدنا على ذلك: أنه قد أعاد طبع بعض كتبه، ومنها كتابه المعروف باسم «من وحي القرآن» ولم يغير منه شيئاً ذا بال، ولا

أصلح أياً من مقولاته الخطيرة والهامة، وإنما بدل بعض العبارات التي لا تحمل في طياتها أهمية تذكر، وإذا كان يقول على المنابر وفي المناسبات، ما ربما يظهر منه خلاف ذلك، فإن إعلانه عن أن أفكاره لم تتبدل منذ الثمانينات كما أشرنا قريباً، ثم إصراره على إبقاء ما كان على ما كان يدلنا على أنه يعرف أن ما يبقى هو المكتوب، أما الخطب والمقابلات، والمداومات في المجالس فإنها تتلاشى، وتزول، وهو يسعى لإرضاء الناس بكلام مبهم من جهة، ويصر من جهة أخرى على إبقاء كل شيء على ما هو عليه، لتداوله الأجيال من بعده، ومن يريد التأثير عليهم في العالم الإسلامي الكبير.. ليفرض على الآتين أن يفهموا ما ورد في خطبه ومداوماته الشخصية، على أنه إنما كان تحت وطأة الضغوط التي واجهها..

انظر إلى ما قيل:

ولي رجاء أكيد من القارئ الكريم، هو: أن يراجع كتاب «مأساة الزهراء» في طبعته الثانية التي تشتمل على كتاب «لماذا كتاب مأساة الزهراء».

وثمة رجاء آخر أمل أن لا يردّه القارئ عليّ، وهو: أن ينظر إلى ما قيل في هذا الكتاب وفي غيره، ولا يكن همه النظر إلى من قال.. ولتكن القاعدة القوية والحاسمة عنده هي: «إن الحق لا يُعرف بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق». و «اعرف الحق تعرف أهله» و (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا

فليراجع النصوص التي نقلناها في مصادرها، وليقارن، ليتأكد من أننا لم نقطع أوصال الكلام، ولا أخللنا بالنقل.

وليكن رائده هو معرفة الحق ليحدد موقفه من خلال معرفة تكليفه الشرعي الذي سيطلبه الله به يوم يلقاه، حيث (لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) (2). وإنا على ثقة ويقين: أن من يعمل بهذه القاعدة بصدق، وينطلق منها بإخلاص، فإن الله سيشرح صدره للحق وللحقيقة، وسيكون إن شاء الله مسدداً ومؤيداً من الله سبحانه ...

(3)

قال تعالى: (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا)

ويلاحظ هنا:

ألف: يقول بعض الأخوة: إنك إذا تتبعت مقولات هذا البعض، فستجد أنه قد تعرض لمختلف الحقائق الإسلامية بالتشكيك، وربما إلى درجة النفي القاطع أحياناً.. لكن الملفت - والكلام لبعض الإخوة - أنه لم يتعرض حتى الآن بالتشكيك في الموضوعات التالية:

1 - الخمس..

(1) الآية 35 من سورة يونس.

(2) الأيتان 88 و 89 من سورة الشعراء.

(3) الآية 69 من سورة العنكبوت.

2 - الصدقات والمبرّات..**3 - المرجعية، وفقاً لبعض المواصفات المناسبة!!**

ويضيف هؤلاء الإخوة أموراً أخرى، لا نحب أن نتعرّض لها، لأنها قد تصل إلى حد الإتهام..

ونحن لا نريد أن نتهم أحداً، لأننا نعتقد: أن الأهم من كل شيء هو إلفات نظر الناس إلى مقولات نرى أنها على غاية في الخطورة لأنها تمسّ جوهر مذهب أهل البيت «عليهم السلام»، وتهدف إلى إثارة التساؤلات والشكوك حول أهم مفردات العقيدة، والكثير من حقائق الدين..

ب: إنه ربما يشعر البعض: أن ثمة درجة من الجفاء، أو الجفاف في تعبيرنا، الأمر الذي قد يفسح المجال أمام التعللات الهادفة إلى التهرب من مواجهة الحقيقة، حيث يتمكنون من إثارة عواطف الناس، وتحريك مشاعرهم، وصرّفهم عن حقيقة المشكلة حيث يصوّر هو للناس أو يصورون لهم: أنه مستهدف، وأنه مظلوم.. وأنه وأنه..

ونقول:

لا بد من ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: إن اللغة العلمية هي بطبيعتها لغة جافة، لأنها تسعى إلى وضع النقاط على الحروف، بصراحة تامة، وبأمانة ودقة.

ثانياً: إننا نرتاب كثيراً في صدقية كثير من الألقاب والمقامات والقداسات التي يحاط بها بعض الناس، ويتخذون منها ذريعة لمنع

الناس من توجيه النقد، وحتى الإتهام المستند إلى الوقائع، وإلى الشواهد المكتوبة وغيرها.. التي يعطيها ذلك البعض لنفسه.. بل نقطع بما لا نحب التصريح به في هذا المجال..

ثالثاً: إنه لا مجال لمجاملة من يجترئ على مقامات الأنبياء والأوصياء، ويسعى لاقتحام مسلمات الدين والعقيدة والمذهب، ولا يصح: تعظيمه وتبجيله، وهو يصف الأنبياء بكثير من أوصاف المهانة، ويصورهم بصورة، هي أقرب إلى صورة المتخلفين عقلياً منها إلى صورة الإنسان العادي، حتى إن شيخ الأنبياء فيها - عنده بدرجة من السذاجة - ينظر إلى السماء نظرة حائرة بلهاء.

مع أنهم «عليهم السلام» هم الذين اصطفاهم الله لرسالاته، وانتجهم، واختارهم ليكونوا الأسوة والقدوة، والقادة، والهداة للعباد و.. وقدّمهم على أنهم الإنسان النموذج، والأكمل والأفضل والأرقى، والأمثل..

إن الصورة التي يقدّمها هذا البعض للأنبياء «عليهم السلام» قد تجعل الانسان العادي يعيد النظر في ما عرفه وهداه إليه عقله عن الذات الإلهية، فيظن بالله الظنون - والعياذ بالله - فينسب إليه الجهل بمخلوقاته.. أو العمل على غشهم، وعدم النصيحة لهم. حيث يختار أناساً غير لائقين بما يختارهم له.

وإن ما نوردته في هذا الكتاب من مقولات هذا البعض يوضح هذه الحقيقة بجلاء تام.

هذا كله.. عدا عما يصف به هذا البعض أئمة الدين، وأولياء الله.
وكذلك ما يصف به السيدة الزهراء «عليها السلام»، مما سيمر على
القارئ الكريم بعضه أيضاً في قسم مستقل إن شاء الله تعالى..

والحمد لله رب العالمين.

جعفر مرتضى العاملي

إفادات نظر:

إننا كنا قد اعتمدنا في بعض موارد هذا الكتاب على الطبعة الأولى من كتاب البعض والمسمى - زوراً - «من وحي القرآن»، ولكن بعد أن صدرت الطبعة الثانية، آثرنا أن نعتمد عليها في سائر ما نورد من عباراته في كتابه المذكور، لأن الوصول إليها أيسر، فعلى القارئ الكريم مراعاة هذه الجهة وملاحظة الطبعة الأولى فيما لا يجده في الطبعة الثانية، راجين منه أن يقبل اعتذارنا عن هذا الأمر.

تمهيد:

حيث لا بد من الإشارة:

قد عرفنا: أن البعض قد أفصح في كتبه ونشراته، وفي محاضراته، ومحاوراته الإذاعية وغيرها عن أمور أثارت جواً معيناً.. وقد كتبنا كتابنا: «مأساة الزهراء» «عليها السلام» شبهات وردود»، للردّ على بعض من ذلك..

وقبل أن نضع أمام القارئ بعضاً آخر مما قاله ذلك البعض، مما يحتاج إلى توضيح أو تصحيح، نذكر بالأمور التالية:

الأمر الأول:

إن بعض مسودّات هذا الكتاب قد سرقت وبيعت بمبالغ كبيرة، في محاولة لعرقلة صدور هذا الكتاب والحد من تأثيره، ولنا أن نتوقع في نطاق الإصرار على هذه المقولات بعضاً مما عرفناه وألفناه، كما كان الحال حين صدر كتابنا: «مأساة الزهراء» «عليها السلام» شبهات وردود».

الأمر الثاني:

إن ما يحويه هذا الكتاب من مؤاخذات، ليس هو من الأمور التي يمكن إغماض النظر عن أي مورد منها، فلو فرضنا - وفرض المحال ليس محالاً - أنه أمكن تلمس بعض التأويلات لموارد قليلة مما ذكر، فإنه لا يمكن الإكتفاء بذلك، وغض النظر عن الباقي، لأن كل مورد فيه له أهميّة كبيرة، وقسم منه يتمتع بدرجة عالية من الحساسية والخطورة، فيما يرتبط بالتكوين الفكري، على مستوى المذهب.

الأمر الثالث:

إننا نتوقع: أن تنصب ردودهم وإثاراتهم على الأمور التالية:

1 - سيقولون: إنها نصوص مجتزأة لا تمثل الحقيقة كلها.

ونحن نرجو من القارئ الكريم: أن يتأكد من الأمر بنفسه، ليجد:

أن هذا الكلام ليس دقيقاً.

2 - سيقولون: إن كلام ذلك البعض لم يفهم على حقيقته، أو إنه لا

يقصد ما فهم منه..

ونقول:

أولاً: إننا نطلب من القارئ الكريم: أن يراجع كلام ذلك البعض،

ليفهمه بنفسه، ليتبين له هل يصح أن يعتمد على ما يقال له من

تأويلات بعيدة عن ظهور الكلام ودلالاته، أم لا يصح له ذلك؟!!

ثانياً: ليكتب صاحب تلك المقولات إيضاحات لمقاصده، ويضمها

إليها، ليقرأها القارئ معاً مباشرةً، ويكون بذلك قد حصّنه عن الوقوع في فهم خلاف مقصوده.

3 - قد يقال: إن هذا الكلام قد قيل في مقامات مختلفة تختلف وتتفاوت، ولكل مقام مقال..

ونقول:

لا بدّ من بيان خصوصيات المقام الذي قيل فيه، إذا كانت تلك المقامات بمثابة قرائن متصلة على المراد؛ ليعرف الناس ذلك؛ فإن الناس لا يعلمون الغيب، ومن سيولد بعد مئة سنة سيكون أبعد عن هذه المقامات، وعن معرفة تأثيرها في دلالة الكلام.

كما أنّ لنا أن نسأل هنا:

هل المقام الذي قيل فيه هذا الكلام يفرض هذه التنازلات، أو تلك الإعترافات؟!

وهل ستستمر سلسلة التنازلات هذه في المقامات المختلفة؟!

وهل سيأتي يوم نتنازل فيه عمّا هو أهمّ وأعظم؟!

وهل هذا الحشد الهائل هو من بوادر ذلك وإرهاصاته؟!

وهل كل هذا الكم الهائل وسواه أضعاف كثيرة، قد اقتضته المقامات المختلفة؟!

أم أنّ أكثره قد كتب ونشر بمبادرة مباشرة، ومن دون أن يكون ثمّة مقام يقتضيه؟! أو يفرض له وعليه قيوداً وحدوداً؟!

4 - قد يقال: لماذا تتمسك بهذا القول بالذات، وتترك ما سواه من

أقوال أخرى لهذا البعض نفسه؟!!

وجواب ذلك واضح:

أولاً: إن الطبيب إنما يلاحق موضع الداء، ويضع إصبعه على الجرح ويعالجه، ولا شغل له بما هو صحيح وسليم.

ثانياً: إن ذلك البعض قد أعلن في ندوة له قبل مدّة يسيرة: أنه مسؤول عن كل ما كتبه منذ ثلاثين سنة وهو ملتزم به (1).

وقال أيضاً:

«إنني عندما انطلقت في العمل الإسلامي والفكري منذ ما يقارب الـ 45 عاماً كنت أعتقد في كل ما كتبت وحاورت وحاضرت وكانت حصيلة ذلك عشرات الكتب وآلاف المحاضرات» (2).

وهذا الذي تقدّمه هو بعض ما صدر منه وعنه.

ثالثاً: إذا كانت أقوال هذا البعض متناقضة، فليدل على الصحيح منها، ليؤخذ به، وليبين للناس الفاسد ليُجتنب عنه، فإنّ بيان ذلك من مسؤولياته، أيضاً، كما أن من مسؤولياته أن لا يتكلم بالمتناقضات.

5 - قد يقال: إن بعض الموارد التي يرد عليها الإشكال، قد ذُكرت لها في مواضع أخرى حدود وقيود تجعلها مقبولة ومعقولة..

ونقول:

(1) ندوة في مناسبة ولادة الزهراء في هذه السنة 1418 هـ. ق. (قاعة الجنان).

(2) نشرة بينات العدد الصادر في 25 - 10 - 1996.

إن من الواضح: أن من يكتب شيئاً في مقالة ما، فإنه لا يصح له أن يطلب من الناس أن يقرأوا ما كتبه طول عمره، ليعرفوا ماذا يقصد بكلامه في مقالته تلك، وليس له أن يؤخر البيان عن وقت الحاجة، فيفصل بين مراده وبين الشاهد والقرينة عليه؟!!

وما هو الداعي له ليجعل البيان في كتب أخرى، فإن الأولى هو إصلاح نفس الكتاب الذي يشتمل على الخطأ، ثم إعادة طباعته، أما تسجيل الإصلاح في كتب قد لا تصل إلى جميع من سيقراً له؟! أو في محاضرة أخرى قد لا يسمع بها قراء مقالته تلك، ولا تمرّ عليهم؟! فلا أثر له، ولا يمكن أن يحل المشكلة، لا سيما مع تكرر صدور هذه المقولات عنه.

بل لماذا يجعل الجواب في موضع آخر من الكتاب نفسه، خصوصاً إذا كان ذا أجزاء عديدة، قد تصل إلى خمسة وعشرين جزءاً، حيث لا يخطر في بال الكثيرين أن يقرأوه كله، وإذا خطر ذلك لبعضهم، فقد لا يمكنه ذلك؟!!

وهل يصح أن يقال: إنه من أجل معرفة المراد من آية قرآنية، لا بد من قراءة تفسير القرآن كله بجميع أجزاءه؟!!

ثم ما هي الضمانة في أن تصل تلك الموارد التي تتضمن الفكرة الصحيحة للأجيال اللاحقة؟! فلعلها تضيع - كما ضاع غيرها - وتصل إليهم الأفكار التي هي موضع الإشكال.

6 - قد يقال لك في بعض الموارد: قد ذهب فلان من العلماء إلى

هذا القول، أو إلى ذاك القول..

ولكن لماذا لا يقال لك: إن ألوفاً، بل عشرات الألوف على مرّ التاريخ، وكلهم من كبار العلماء، وأفذاذ الرجال قد قالوا بخلافه؟! **ولماذا لا تلاحظ الحقيقة التي تقول:** إن معالم المذهب إنما تؤخذ من مشهور علمائه، الذي يمتلك الأدلة القاطعة على ذلك، ولا يصح نسبة رأي شدّ به هذا العالم أو ذاك العالم إلى المذهب. فمثلاً لا يصح أن يقال: الشيعة يقولون ويعملون بالقياس، لأن واحداً من علمائهم كان يعمل به - لو صحّت النسبة إليه - فإن رفض القياس معروف من مذهب الشيعة، فمن يقول به يكون مخالفاً للتشيع، حتى وإن كان ثمة عالم من السابقين يقول به، وإن الزواج المؤقت معروف من مذهب الشيعة، فلا يصح الخروج على ذلك، بحجة أن فلاناً العالم قد ذهب إلى رأي آخر.

ولو أردنا أن نجمع شذوذات العلماء إلى بعضها البعض، فقد يتكون لدينا مخلوق جديد، له مواصفات وحالات تجعله أعجوبة، ما دام أنه قد لا يشبه أيّاً مما نعرفه ونألفه.

على أن من الواضح: أن كثيراً من الأمور الإيمانية، لا بدّ أن تؤخذ من النصوص، وقد جمعت تلك النصوص من كتاب إلى كتاب، ومن عالم إلى عالم، في ذلك الزمان الصعب، وضم بعضها إلى بعض بصورة تدريجية، حيث تبلورت النظرة من خلال ذلك، وقد كان طبيعياً أن يتأخّر الالتفات إلى بعض القضايا، أو أن يعطي عالم ما

رأياً خاطئاً فيها، ولا سيّما إذا كانت من الأمور التفصيلية، أو تلك التي تحتاج إلى توثيق وتدعيم بالشواهد الكثيرة، والنصوص الغزيرة، خصوصاً إذا كان أمراً يقلّ التعرّض لذكره، أو يصعب الإنقياد له..

وكجزء من التمهيد نذكر ما يلي:

1 - عقائد الشيعة (متوارثة).

2 - عقائد الشيعة قد يكون فيها الخطأ.

3 - هل في عقائد الشيعة بدع؟!؟

4 - أسعى لاقتحام المسلمات.

لقد قدّم إلى البعض سؤال يقول:

هناك فكرة لدى البعض مفادها لزوم ترك التحدّث في الأمور العقائديّة، حتى ولو كانت محل حاجة الناس الفكرية، والإقتصار في ذلك على المجالس الخاصّة للعلماء، وذلك خوفاً من أن تنزل عقيدة العامة، فهل في الإسلام ما يبرّر كتمان العلم والإقتصار على تثقيف الخاصة وحسب، وما هو الصحيح في هذه الفكرة؟!؟

فاعتبر أنّ هذا الطرح قد جاء بدافع الخوف على موروثاتهم.. لا أنّه جاء بدافع الحرص على عدم إدخال الناس في بلبلة فكريّة واعتقاديّة، فهو يقول:

«يخاف البعض أن يؤدي طرح المسائل الفكرية والعقائدية إلى مس أفكار متوارثة قد تكون صحيحة وقد لا تكون».

ويقول:

«ليس من حق أيّ عالم أن يطرح القضايا التي تثير الجدل أمام الناس، وأن عليه أن يقتصر في ذلك على العلماء الذين يناقشهم ويناقشونه حذراً من (ضياح) الناس.

وربما يلاحظ عليّ بعض إخواننا أنني أطرح القضايا وأثير التساؤلات في الهواء الطلق، ويعتبرون أن بعض الأفكار المطروحة قد تصدم الذهنية العامّة المتوارثة، ويرون أن ذلك خطأ، لأنه يولد جدلاً ومشاكل تضعف عقائد الناس» (1).

ثم بدأ يستدل على صوابية موقفه: بأن القرآن قد طرح أفكار المشككين في النبي «صلى الله عليه وآله»، كقولهم: ساحر، مجنون، وكاذب.. ثم قال:

«ولو أن كل مصلح أو عالم أخفى أفكاره عن الناس، فكيف ستصل الحقيقة إليهم؟!» (2).

نعم، لقد قال هذا البعض ذلك، مع أن القرآن إنما ذكر أقوال المشركين في مقام الإنكار والتهجين لها، هذا مع أنها ليست أفكاراً وإنما هي شتائم.

ثم إن ذلك البعض خاطب الناس بقوله:

«لا تتبعوا عقولكم لأحد، ولا تبقوا على جمودكم على غرار ما

(1) بيانات العدد الصادر بتاريخ 25 - 10 - 1996.

(2) المصدر السابق.

ذكرته الآية الكريمة: (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ) ⁽¹⁾ ، لأن كل جيل يجب أن يفتح على الحقيقة وفق ما عقله وفكر به».

ولكن قد فات ذلك البعض: أن عدم إشراك العامة في البحث الفكري والعقائدي - عند القائلين بذلك - إنما هو في مرحلة التحقيق، لا في إطلاعهم على النتائج، ولا يلتزم القائلون بهذا القول، بعدم إشراك جميع الناس في ذلك، بل يقتصرون على من ليس عندهم الأهلية للتحقيق.

وهذا لا ينطبق على الأمور الفكرية والعقائدية فقط، وإنما على جميع العلوم، فلا يُتوقع أو يُطلب من باحث الطب أن يشرك أو يُطلع جميع الناس على تدرجه في البحث مرحلة فمرحلة، ولا الباحث الفيزيائي، ولا سواه في أي علم من العلوم، فلا معنى لقول البعض: «لو أن كل مصلح أو عالم أخفى أفكاره عن الناس، فكيف ستصل الحقيقة إليهم».

فإنّ ثمرة جهد الباحثين والمحققين ستصل إلى الجميع، وتكون مشتركة بينهم، وتعمّم فائدتها.

وسياتي كلامه بنصه الحرفي والذي يعتبر فيه: أن المشكلة هي: أن الشيعة لا يريدون أن يتنازلوا عن شيء مما ورثوه.

(1) الآية 22 من سورة الزخرف.

ثم يقول:

«إنني أشعر بأن مسؤولية العالم أن يظهر علمه إذا ظهرت البدع في داخل الواقع الإسلامي وخارجه، وإذا لم يفعل ذلك «فعلية لعنة الله» كما يقول النبي «صلى الله عليه وآله»، والله تعالى قال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّاعُونَ) (1) (2) .

إذن، فهو يرى: أن ما يطرحه هو البيّنات والهدى، وأن هناك بدعاً في عقائدنا، وأن عليه أن يظهر علمه لإزالتها، على أساس أنه لا يؤمن بأن الناس عوام يجب أن نبقّهم على جهلهم.

حيث يعقب ذلك بقوله:

«أنا لا أؤمن بأن الناس عوام يجب أن نبقّهم على جهلهم، إنما يجب أن نتقّفهم ليعوا دورهم ومسؤولياتهم في الحياة وأمام الله تعالى. إنني أرى أن من الخطأ إثارة القضايا في المجالس الخاصة وحسب، بل لا بد من أن نثيرها في المجالس العامة بالطريقة التي تحقق للناس توازناً في فهمهم وأفكارهم، حتى يعيشوا ثقافة الإسلام بوعي وفهم وتدبر، لأن الله لم يخاطب الخاصة ليحولهم إلى طبقة مغلقة، ولكنه خاطب الناس والمؤمنين جميعاً.

(1) الآية 3 من سورة التين.

(2) نفس المصدر.

وإذا كان بعض الناس يختلفون معي في الرأي أو في فهم القضايا، لأن لهم وجهة نظر أخرى، فليس معنى ذلك: أن آرائي التي أطرحها تؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى الحقيقة أو في الواقع، بل قد تكون سلبية على مستوى آرائهم. وإذا كان هؤلاء لا يجدون مشكلة في طرح أفكارهم على الناس، لأنهم يرون صوابيتها، فما المشكلة في طرح أفكار أخرى يعتقد أصحابها بصوابيتها؟! علماً أن اختلافك مع الآخر لا يعني أنك تمثل الحق المطلق، ليكون الآخر في موقع الباطل المطلق».

إذن، فهو يعتبرها أفكاراً في مقابل أفكار، وآراء في مقابل آراء، ووجهات نظرٍ تقابلها وجهات نظرٍ أخرى، وعقائد موروثة.. وقد يكون فيها الخطأ.

غير أن الذي لم يتضح بعد، هو أنها إذا كانت كذلك، كيف ثبت له أن ما عدا أفكاره ووجهات نظره وآرائه هي بدع لا بد من إظهار علمه لإزالتها؟!!

ومهما يكن من أمر، فإن ذلك يجعلنا نفهم ما يرمي إليه حين يعلن: أنه «يسعى لاقتحام المسلمات»، فهو يقول:

«إنني أحاول أن أبحث عن الحقيقة، وأسعى إلى اقتحام المسلمات، لأن المسلمات قد تكون ناتجة من حال ذهنية معينة، وقد تصير مسلمات وهي ليست كذلك. بعض الناس يخاف اقتحام المسلمات وحتى اقتحام المؤلف. ولكن عندما نريد أن نصنع تاريخنا

وفكرنا علينا أن نفكر على أساس البحث عن الحقيقة ومراعاة واقع العصر».

وأضاف: «على صاحب التفكير المنفتح أن يتحمل ضربات التيار الذي يقف في وجهه، وأن يتحمل الرجم بالحجار الإجتماعية (1) والسياسية».

المقصد الأول:

المنهج الفكري والإستنباطي (قواعد ومبانٍ للفكر والإستنباط)

(1) جريدة النهار بتاريخ 1997/7/29 م.

الفصل الأول

قواعد ومناهج..

بداية:

قبل الشروع في استعراض مقولات هذا البعض على مختلف الصُّعد الدينية، والفقهية، والأصولية، والعقائدية، والتفسيرية، وغيرها، أحببت أن أعطي القارئ الكريم لمحة عن الطريقة الفكرية والمنهج الإستنباطي الذي ارتضاه هذا البعض لنفسه، ليكون لديه هو الآخر صورة عن هذا المنهج، فإن ذلك سيساعده على فهم كثير من الأمور التي سترد عليه في أقسام الكتاب المختلفة، إذ لا ريب أن أولى الأولويات في سياق الهدف الذي ننشده من وراء الكتاب هو إحاطة القارئ الكريم بضوابط البحث وقواعد الإستدلال التي يعتمدها البعض ليسهل عليه بعد ذلك، وفي كل مورد مورد، تطبيق ما عرفه من قواعده وضوابطه - إن صح تسميتها بضوابط - وليتضح له: أن الأمر ليس مجرد فلتة لسان هنا، أو زلة هناك، بل إن هناك منهجاً كاملاً مضطرب الأركان مختل الركائز، قد نسج من شذوذ في بعض سماته، ومن شبهات في بعضها الآخر، ومن أباطيل وتزييفات في عمدة ملامحه حتى غدا مخلوقاً عجيباً لا تجد له نظيراً في فكر مفكر أو منهج مذهب من المذاهب، لا يراد به إلا خدمة غرض معين يعلمه الله تعالى، ونحن بفضل الله نعلمه، فعسى القارئ الكريم أن يعلمه أيضاً، فإلى ملامح هذا المنهج في العناوين التالية:

المنهج الإستنباطي:

إننا فيما يرتبط بالمنهج الإستدلالي لذلك البعض، نكتفي بذكر النقاط التالية:

5 - العمل بالقياس عند الحاجة ولو في مسألة واحدة.

6 - النهي عن القياس لأجل عدم الحاجة إليه.

«إنه لا مانع عند البعض من العمل بالقياس وغيره من الطرق الظنية في أي مورد لا يجد في الكتاب وفي الحديث، ما يفيد في إنتاج الحكم الشرعي. على اعتبار أن نهى الأئمة عن العمل بالقياس إنما هو بسبب عدم الحاجة إليه. فإذا احتاج الناس إليه ولو في مسألة واحدة فلا مانع من العمل به» (1).

وقد صرّح بذلك في كتابه تأملات في آفاق الإمام الكاظم «عليه السلام»، كما سنرى.. مع أن ما ورد عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» من النهي الصحيح والصريح عن القياس لا مجال للنقاش فيه، وهو معروف من مذهب الشيعة الإمامية..

ونختار بعض ما كتبه ذلك البعض حول موضوع القياس، فهو يقول:

«جاء في الحديث عن الإمام موسى الكاظم «عليه السلام» ما رواه المفيد بسنده عن الحسن بن فضال، عن أبي الفراء، عن سماعة،

(1) تأملات في آفاق الإمام الكاظم ص 40 - 44 ولا سيما ص 43.

عن العبد الصالح:

سألته، فقلت: إن أناساً من أصحابنا قد لقوا أباك وجدك وسمعوا
منهما الحديث، فربما كان شيء يبتلى به بعض أصحابنا وليس عندهم
في ذلك شيء يفتيه، وعندهم ما يشبهه، يسعهم أن يأخذوا بالقياس؟!
فقال: لا، إنما هلك من كان قبلكم بالقياس.

فقلت له: لم لا يقبل ذلك؟!!

فقال: لأنه ليس من شيء إلّا جاء في الكتاب والسنة.

إن هذا الحديث يوحى: بأن رفض القياس كان بسبب عدم الحاجة
إليه لشمولية الكتاب والسنة لكل ما يحتاجه الناس من الأحكام الشرعية
في شؤون الحياة العامة والخاصة بحيث يمكنهم أن يجدوا فيها
المعالجة الخاصة للقضايا الجزئية، والمعالجة العامة للقواعد الكلية
المنفتحة على أكثر من موقع.. فيكون الرجوع إلى القياس رجوعاً إلى
ما لا ضرورة له، بالإضافة إلى أنه لا يملك أساساً للحجية، لأنه يعتمد
على الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً، لا سيما أن علل التشريع قد لا
تكون واضحة وضوحاً كلياً بالمستوى الذي يستطيع الإنسان أن يدرك
معه أساس التشريع في هذا المورد بشكل قطعي، ليستنتج من ذلك
حكم المورد الآخر الذي يشابهه، فقد يدرك الإنسان جانباً من المدرك،
ويغفل عن الكلية التي تزن الأمور بميزان دقيق، حيث يختلف في
الموضوع حسب الانطباعات الذاتية في فهمهم لأسرار الحكم
والموضوع معاً».

إلى أن قال: «وقد ورد في بعض الروايات: أن الإمام موسى الكاظم سأل أبا يوسف عندما سأله عن الفرق بين التظليل للمحرم في الركوب وفي النزول، فقال له: ما تقول في الطامث أتقضي الصلاة؟!»

قال: لا.

قال: فتقضي الصوم؟!!

قال: نعم.

قال: ولم؟!!

قال: هكذا جاء.

فقال أبو الحسن: وهكذا جاء هذا.

وهذا الذي أراد أهل البيت أن يؤكدوه، وهو أن دين الله لا يصاب بالعقول، لأن العقول تدرك بعض الأمور، ولكنها قد تغفل عن إدراك البعض الآخر مما يوحي بأن الحكم الشرعي لم يستكمل ملاكه بشكل دقيق وهذا ما نلاحظه في اختلاف الحكم في بعض الموارد المتشابهة في أكثر من وجه كما في الصلاة والصوم اللذين تجمعهما الناحية العبادية، ولكن حكمهما في القضاء مختلف، وهكذا أمر الله في كتابه بالطلاق وأكد فيه شاهدين ولم يرض بهما إلا عدلين، وأمر في كتابه بالتزويج وأهمله بلا شهود.

وربما نستفيد من الحديث الأول الذي يؤكد عدم الحاجة إلى القياس لوفاء الكتاب والسنة بجميع الأحكام: أن الأمر لو لم يكن كذلك بحيث كانت هناك حاجة ملحة إلى معرفة الحكم الشرعي لبعض

الأمر ولم يكن لدينا طريق إلى معرفته من الكتاب أو السنة، فإن من الممكن أن نلجأ إلى القياس أو نحوه من الطرق الظنية في حال الإنسداد انطلاقاً من أن الإعتماد على الطرق الظنية العقلانية أو الشرعية كان مرتكزاً على الحاجة إليها لإدارة الشؤون العامة للناس بحيث لولاها لاختل نظام حياتهم، لأن العلم وحده لا يكفي في ذلك، ولكننا قد لا نحتاج إلى ذلك، لأن في القواعد العامة كفاية، ولأن في توسعة الإستظهار بإلغاء الخصوصية التي تجمد الحكم في مورد خاص من جهة الفهم العرفي الذي لا يجد للخصوصية أساساً في (1) الحكم ونحو ذلك» .

ويقول أيضاً:

«إننا نتصور أنه لا بد لنا من أن ندرس هذه الأمور دراسة أكثر دقة وأكثر حركية باعتبار أننا نستطيع في حال استنطاق الحكم الشرعي الوارد في هذا المورد - نستطيع - أن نصل إلى اطمئنان في كثير من الحالات من خلال دراستنا لعمق الموضوع الذي نحيط به من جميع جهاته مقارناً بموضوع آخر مشابه له في جميع الحالات مما يجعل احتمال اختلافهما في الحكم احتمالاً ضعيفاً بحيث لا تكون

(1) تأملات في آفاق الإمام الكاظم ص 40 - 44. ويلاحظ: ان هذا البعض ينسب هنا كتاب الإختصاص المتضمن للمصائب التي جرت على الزهراء للشيخ المفيد رحمه الله تعالى الذي ينسب إليه إنكار ذلك أو على الأقل عدم ذكره لهذا الأمر في مؤلفاته..

المسألة ظنية بالمعنى المصطلح عليه للظن، بل قد تكون المسألة تقترب من الإطمئنان إن لم تكن اطمئناناً، إن المشكلة هي أن الدراسة الأصولية والفقهية تؤطر ذهنية الإنسان في هذه الدائرة الضيقة. ومن هنا ينشأ الإنسان وفي قلبه وحشة من أن يمد الحكم الثابت لموضع إلى أمثاله، لأن ما أسميه لغة القياس التي تألفها الذهنية الشيعية تجعل كل شيء قياساً عندهم حتى ولو كان الإحتمال احتمالاً بعيداً جداً، لأنهم إذا لم يستطيعوا أن يشاروا إلى خصوصية الإحتمال في مضمونه، فإنهم يطلقون الإحتمال في المطلق ويقولون: إن الله اعلم بالخصوصيات ونحن لا طريق لنا إلى معرفتها بحيث يغلقون الباب على أي استيحاء واستلهام للملاك الشرعي.

حتى إننا نجد بعض الأصوليين عندما يتحدثون عن مورد من الموارد التي كانت متعلقة بالأمر الذي يكشف عن وجود ملاك ملزم في الموضوع، فإننا نراهم أنهم إذا حدث هناك أي عنوان يسقط الأمر؛ إما من جهة عدم القدرة، أو من أي جانب من الجوانب، أو من جهة التزاحم بأمر آخر أهم مثلاً، بحيث يصبح الموضوع من دون أمر، فإنهم يقولون: إنه لا يمكننا أن نتقرب، إذا كان المورد مما يتقرب به إلى الله بالملاك عينه، لأننا لا نحرز وجود الملاك إلا من خلال الأمر، فإذا سقط الأمر ولو من خلال أشياء أخرى طارئة خارجية عن ذات الموضوع، فإننا لا نحرز الملاك، ولذلك فنحن لا نستطيع أن نعتبر هذا الموضوع واجداً للملاك الشرعي بحيث نرتب

عليه آثار أي موضوع وارد من ملاكته، فيما هي من آثار الملاك.
ما نتصوره: أن علينا أن نعيد دراسة الأحاديث التي وردت في
 رفض القياس عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، لأن الواضح: أن
 بعض القضايا التي رفض فيها نقل الحكم من موضوع إلى موضوع
 آخر كانت منطلقة من أن السائل اعتقد الملاك في جانب مقياس بينما
 كان الملاك شيئاً آخر لا يسمح بهذا القياس، لأنه لا يحقق عناصر
 القياس كما نلاحظ في رواية أبان بن تغلب عن أبي عبد الله الصادق
 «عليه السلام» قال: «قلت له: ما تقول في رجل قطع إصبعاً من
 أصابع المرأة؟!»

قلت: كم فيها؟!!

قال: عشر من الإبل.

قلت: قطع اثنتين.

قال: عشرون.

قلت: قطع ثلاثاً.

قال: ثلاثون.

قلت: قطع أربعاً.

قال: عشرون.

قلت: سبحان الله، يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون، ويقطع أربعاً
 فيكون عليه عشرون؟! إن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبراً ممن

قاله، ونقول: الذي جاء به شيطان؟!!

فقال: مهلاً يا أبان! هذا حكم رسول الله «صلى الله عليه وآله» إن المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الدية، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف.

يا أبان إنك أخذتني بالقياس. والسنة إذا قيست محق الدين».

«إذاً تنطلق المسألة من جانب آخر، لا من جانب العدد بالمقام، وإنما من جانب طبيعة مشاركة المرأة في العقل الديني (أي الدية) التي تتحملها العاقلة، فالقضية لها جانب آخر هو تصور الملاك في جانب ولكن هناك ملاك آخر في جانب آخر، ربما نجد بعض الحالات التي لا مجال فيها حتى للقياس، كما في قضية قضاء الصوم بالنسبة إلى ذات العادة وعدم قضاء الصلاة وهكذا.. إنني أتصور أن ثمة مسلمات درج عليها الأصوليون والفقهاء في الحكم الشامل بالنسبة إلى القياس.

ويمكننا أن نعيد النظر فيها، فلعلنا نكتشف شيئاً جديداً. وفي هذا الإطار، لا بد من الإلفات إلى أحد محفزات العمل بالقياس عند بعض المذاهب، وهو انطلاقه من ضرورة معرفة الأحكام مع قلة الأحاديث الصحيحة، فلجأ هذا البعض إلى القياس لملء الفراغ كما حصل مع الإمام أبي حنيفة الذي كان أول من نظّر للقياس وعمل به، إذ لم يصح عنده من أحاديث النبي «صلى الله عليه وآله» إلا ثمانية عشر حديثاً حسب ما أذكر.

بمعنى أنه لا يملك أي مصدر لاستنباط الحكم الشرعي، وهذا ما نعبر عنه بانسداد باب العلم والعلمي، ومن الطبيعي أنه إذا انسد باب العلم بالأحكام أو باب الحجج الخاصة، أي ما يعبر عنه بالعلمي، فإننا لا بد أن نرجع إلى حجية الظن على بعض المباني، كمبنى الكاشفية، بمعنى أن العقل يحكم بذلك عند فقدان كل الوسائل لمعرفة الحكم الشرعي مع وجود علم إجمالي بوجود حكم شرعي لم يسقط. وإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن يجعل الله حجة ويكون الظن حجة، وعند ذلك يكون القياس أقرب الحجج من هذا الموضوع.

ومن خلال هذا نفهم: أن مسألة رفض القياس لدى أئمة أهل البيت «عليهم السلام» قد يكون منطلقاً من أن هناك أحاديث في السنة الشريفة واردة بشكل واسع جداً لا يحتاج فيه إلى القياس، لأن باب العلم مفتوح من جميع الجهات مثلاً، سواء أكان من خلال القواعد العامة أم من خلال النصوص الخاصة» (1).

ونعتقد: أن فساد القياس في مذهب أهل البيت «عليهم السلام» أشهر من أن يحتاج إلى بيان أو إقامه برهان..

7 - سيرة العقلاء تشرع للإنسان المسلم أحكامه.

8 - بناء العقلاء يشرع للمسلم أحكامه.

ويقول البعض:

(1) مجلة المنطلق عدد 111 ص 76 - 79.

«لا نتحدث عن منهج جديد، فالمنهج هو المنهج، وهو الإنطلاق من كتاب الله، وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله»، وما استوحى الفقهاء والأصوليون منهما في عملية تقعيد الفقه أو ما انفتح فيه الفقهاء على بناء العقلاء وسيرة العقلاء، باعتبارهما المصدرين اللذين لا يشرعان للمسلم أحكامه فحسب، ولكنهما قد يطلان على جانب من جوانب السنة التي هي قول المعصوم وفعله وتقريره» (1).

وقفنة قصيرة:

ونقول:

ظاهر العبارة: أن بناء العقلاء وسيرتهم لهما مهمتان:

الأولى: أنهما يشرعان للمسلم أحكامه.

والثانية: أنهما قد يطلان على قول المعصوم وفعله وتقريره.

فهو إذن، يرى لبناء وسيرة العقلاء حق التشريع، استقلالاً، تارة، وبإمضاء المعصوم أخرى، بقرينة قوله الأخير: قد يطلان على جانب.. الخ.

ولكننا نلاحظ:

أنه قد أسهب في باقي كلامه الذي لم ننقله في الحديث عن الشق الثاني، وربما أمكنه بذلك أن يدعي أن هذه كانت زلة لسان، لا تعبيراً صادقاً عما في الجنان؟!!

(1) مجلة المرشد عدد 3 - 4 ص 244.

9 - ربط الناس بالعقل أغنى عن النبوة.

ويقول البعض في جواب على سؤال:

لماذا تتغير النبوات، ولماذا اختتمت بالإسلام بالمعنى
المصطلح؟!!

الجواب:

«انطلقت النبوات من خلال حاجات الناس إلى خطوطها
ومفرداتها العامة، ثم تطورت حاجات الناس، فانطلقت نبوات جديدة
حتى كان الإسلام الذي ربط الناس بالعقل، وبالخطوط العامة
ليستطيعوا من خلاله أن يطوّروا حياتهم بحيث لا حاجة بعد ذلك إلى
(1)
نبوة جديدة» .

10 - النصوص المتوافقة مع ذهنيات المجتمعات القديمة هي

سبب الخطأ.

ونجده يصف النصوص الإسلامية التي كان الفقهاء يتحركون في
دائرتها: بأنها متوافقة مع الذهنية الإجتماعية التي كانت سائدة في
العصور السابقة.. ويعتبر ذلك: هو السبب في عدم كون المعرفة على
هذه الدرجة من الصحة، فهو يقول معللاً سبب حصول المعرفة
الأصح بالنسبة للنظرة الإسلامية حول المرأة:

«ربما يعود ذلك إلى الآفاق الجديدة التي فتحت في العالم، الأمر

(1) نشرة فكر وثقافة العدد 22 بتاريخ 23 - 11 - 1996.

الذي جعل العلماء يفكرون في الجانب الآخر من الصورة، وقد كانوا مستغرقين في الجانب الوحيد الذي عاشوه في دائرة مجتمعهم وفي دائرة النصوص المتوافقة مع الذهنية الإجتماعية السائدة»⁽¹⁾.

11 - الحكم الشرعي يتغير تبعاً لتغير الاجتهاد.

يقول البعض:

«..إنه يعني الرأي المستمدّ من القواعد الشرعية في فهم النصوص الدينية في الكتاب والسنة.. فيما يفهمه المجتهد منها، وفيما يستوحيه مما ينسجم مع أجواء النص وإيحاءاته، فلا يمكن له أن يعطي رأياً في مقابل النص، أو يضع حكماً لم يرد به نص، ولم تفرضه قاعدة فقهية مستمدة من الكتاب والسنة.. حتى العقل الذي اعتبره بعض المجتهدين دليلاً من أدلة الأحكام.. لا بد له أن يتحرك في نطاق الأفكار القطعية التي لا يقترب إليها الشك فيما يستفيده من ملاكات الأحكام.. فلا مكان للحكم العقلي الظني في ذلك من قريب ومن بعيد..»

إن الاجتهاد الإسلامي.. هو اجتهاد في فهم الإسلام.. وليس اجتهاداً ذاتياً يستمد أفكاره من حركة الواقع.. ولا مانع من أن يتغير الحكم الشرعي تبعاً لتغير الإجهاد.. ولكن تغير الاجتهاد لا يخضع للتغيرات الحاصلة من الخارج، بل من خلال اكتشاف خطأ في

(1) دنيا المرأة ص29.

الإجتهد السابق.. على أساس خلل في فهم النص أو تطبيقه.. أو في قاعدة شرعية هنا.. ربما لا يكون لها مجال في هذا المورد أو ذلك، لأن قاعدة شرعية أخرى.. هي الأولى في هذا الموضوع.. أو ذلك.. وعلى ضوء ذلك.. يبقى الإجتهد متحركاً، في نطاق حدود علمية معينة تحفظه عن الإنحراف وتصونه عن الزلل.. وتحركه في اتجاه الاكتشاف الأمين للحكم الشرعي الذي أنزله الله في كتابه، أو أوحى به إلى نبيه.. فلا مجال لتطوير الإسلام من خلال الإجتهد.. بل كل ما هناك.. أن نجتهد في دراسة مدى انسجام خطوات تطور الإسلام في التشريع، أو ابتعادها عنه.. لنحدد موقفنا من ذلك على هذا الأساس.. (1) لأن حكم الله هو القاعدة للحياة، وليست القضية بالعكس» .

وقفة قصيرة:

إن نظرية التصويب في الإجتهد التي يقول بها جمهور علماء السنة مرفوضة عند الشيعة، ويرونها نظرية باطلة من الأساس. والمراجع لكلمات القائلين بالتصويب الباطل يجدهم فريقين: أحدهما يقول: إنه ليس في الواقعة حكم أصلاً، بل الله ينشئ الحكم وفق اجتهاد المجتهد وظنه، فيتعدّد الحق بتعدد المجتهدين. الثاني يرى: أن كل مجتهد مصيب، وإن كان الحق مع واحد، وهو الذي وافق اجتهاده الحكم الواقعي الذي جعله الله، فله سبحانه

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج9 ص212 و 213.

وتعالى حكم واقعي، لكن إذا أدى ظن المجتهد إلى حكم مخالف له فإن الله سبحانه تعالى ينشئ حكماً على وفق ظنه واجتهاده، فيصير المجتهد بذلك مصيباً، وإن كان قد أخطأ الحكم الواقعي.

ومن تصريحاتهم الدالة على ما يذهبون إليه من التصويب:

1 - قول الشهاب الهيتمي في شرح الهمزية على قول البوصيري عن الصحابة: «كلهم في أحكامه ذوو اجتهاد - أي صواب - وكلهم أكفاء».

2 - وعن العنبري في أشهر الروايتين عنه: «إنما أصوب كل مجتهد في الذين يجمعهم الله، وأما الكفرة فلا يصبون» (1).

3 - وقال الشوكاني: «ذهب جمع جمّ إلى أن كل قول من أقوال المجتهدين فيها، (أي في المسائل الشرعية التي لا قاطع فيها) حق، وأن كل واحد منهم مصيب، وحكاة الماوردي والرويانى عن الأكثرين، قال الماوردي: «وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتزلة».

إلى أن قال: وقال جماعة منهم أبو يوسف: إن كل مجتهد مصيب، وإن كان الحق مع واحد، وقد حكى بعض أصحاب الشافعي عن الشافعي مثله.

إلى أن قال: فمن قال: كل مجتهد يصيب، وجعل الحق متعدداً

(1) إرشاد الفحول ص159.

بتعدد المجتهدين فقد أخطأ» .

4 - وقال حول حجية الإجماع: «فغاية ما يلزم من ذلك: أن يكون ما أجمعوا عليه حقاً، ولا يلزم من كون الشيء حقاً وجوب اتباعه؛ كما قالوا: إن كل مجتهد مصيب، ولا يجب على المجتهد الآخر اتباعه في ذلك الاجتهاد بخصوصه» (2) .

5 - وقال الأسنوي حول الاجتهاد في الواقعة التي لا نص عليها: «فيها قولان:

أحدهما: أنه ليس لله تعالى فيها قبل الاجتهاد حكم معين بل حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد. وهؤلاء القائلون: بأن كل مجتهد مصيب، وهم الأشعري، والقاضي وجمهور المتكلمين الأشاعرة والمعترلة الخ..» (3) .

ونقل عن الأئمة الأربعة - ومنهم الشافعي - التخطئة والتصويب (4) فراجع .

وحين يقول هذا البعض: لا مانع من أن يتغير الحكم الشرعي تبعاً لتغير الاجتهاد، مع تصريحه بوجود حكم واقعي أخطأه من

(1) إرشاد الفحول ص261

(2) إرشاد الفحول ص78

(3) نهاية السؤل ج4 ص560 وراجع ص558 وراجع: الأحكام للأمدي ج4

(4) نهاية السؤل ص567

أخطأه وأصابه من أصابه، فإن كلامه يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون قد قال بمقولة الفريق الثاني من المصوّبة، من غير الإمامية. وهي أن كل مجتهد مصيب لكن الحق مع واحد.

الثاني: أن يكون مراده من الحكم الشرعي الذي يتبدل بتبدل الاجتهاد هو الحكم الشرعي الظاهري كما تقول به الإمامية، لكن إطلاق عبارته، وما عرفناه عنه من جنوحه إلى الأخذ بآراء غير الإمامية، مثل: عمله بالقياس، وبأخبار العامة، وبالاستحسان، وبالمصالح المرسلة، وغير ذلك من مناهج غير الشيعة الإمامية، كما اتضح في هذا القسم.

نعم - إن ذلك كله - يجعلنا غير قادرين على تأويل كلامه بما يوافق ما عليه الشيعة الإمامية، أو فريق منهم، لأن كلام أي شخص إنما يلتبس له التأويل، أو يحمل على خصوص أحد المعاني حينما يكون قد عرف عن ذلك الشخص أنه يلتزم نهج أسلافه في آرائه، وفي مناهجه ومقولاته، حيث يكون ذلك قرينة عقلية ومنطقية على إرادته هذا المعنى بخصوصه، أما حين يظهر في موارد كثيرة ومتنوعة في مجالاتها وخصوصياتها جنوحه إلى مقولات الآخرين، فإن هذا يصلح لأن يكون قرينة على تحديد المعنى المراد من كلامه هذا، وهو الأمر الذي دعانا إلى أن نضع بين يدي القارئ الكريم هذا النص الذي يؤول إلى مقولة التصويب، ويظن انطباقه عليها.

12 - كل التراث الفقهي والكلامي والفلسفي فكر بشري.

تقدّم: أن البعض يعتبر:

أن كل ما جاءنا من تراث فقهي، وكلامي، وفلسفي، وكل الفكر الإسلامي - باستثناء البديهيات - هو فكر بشري وليس فكراً إلهياً على حدّ تعبيره.. (1)

فإذا كانت النظرة هي هذه، فإن من الطبيعي أن يكون التعامل في مجال الاستدلال الفقهي منسجماً مع هذه النظرة، وأن تصبح أدوات الاستنباط والاستنتاج تحمل معالم هذا التوجه، وسمات هذا الفهم للقضية برمتها.

13 - لا توجد حقيقة فقهية مطلقة.

14 - لا توجد حقيقة كلامية مطلقة.

15 - كل جهد بشري هو نسبي.

يقول البعض:

«..بعد وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله»، الذي نعتبر أن فهمه للدين ليس بشرياً. وفي ظل غياب المعصوم أيضاً، فنحن نعتقد: أن الاجتهاد في الدين سواء في فهم النص، أو في استيحاءه، أو في تقييد القاعدة هو أمر ممكن للمتأخرين أن يناقشوا القدماء فيه، كما كان القدماء يناقشون بعضهم بعضاً.

ليس هناك حقيقة فقهية مطلقة. وليس هناك حقيقة كلامية مطلقة.

(1) راجع: حوارات في الفكر والسياسة والإجتماع ص480.

فكل جهد بشري هو نسبي في النهاية».

وقفه قصيرة:

ونسجل هنا ما يلي:

1 - إن كلام هذا البعض معناه: أن ثمة مجالاً للتغيير والتبديل في الاعتقادات.. فنعتقد مثلاً: أن الله تعالى في جهة، وأن له مكاناً مثلاً.. وبالإمكان الاستغناء عن كثير من العقائد، فتقل مفرداتها يوماً، وتزيد في يوم آخر، حسب تكثر الآراء والاجتهادات. وربما ينجر هذا الأمر إلى الإمامة، فيكون الأئمة خمسة عشر أو تسعة، بدلاً من اثني عشر.. ويمكن أن يكون الإمام معصوماً اليوم، فاقداً للعصمة غداً.. وما إلى ذلك.

فإن ذلك كله وسواه من مفردات علم الكلام ليس حقيقة مطلقة.. وإنما هو من الأمور النسبية التي تختلف وتتفاوت حسب الاجتهادات في العصور المختلفة، من مجتهد لآخر.. وكل ذلك داخل في مفردات الحقيقة التي هي نسبية عنده.

وهذا أمر في غاية الخطورة على الدين، وعلى العقيدة.. ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك.

2 - وكذلك الحال بالنسبة لمقولته الأخرى حول: أنه ليس هناك حقيقة فقهية مطلقة. فهل يمكن أن يأتي يوم تصير فيه صلاة الصبح ركعة واحدة، وصلاة الظهر ركعتين، أو نصلي فيه يوم الجمعة فقط وتسقط الصلاة في سائر الأيام؟!!

أو يحل فيه اللواط والسحاق؛ باعتبارهما مثل استمناء الرجل والمرأة على حد تعبير هذا البعض؟!!

أو يحل فيه شرب الخمر، إذا لم يصل إلى حد الإسكار، أو يحل فيه مصافحة الرجل للمرأة حيث لا تكون هناك ريبة؟! وغير ذلك..

3 - وهل يمكن أن يأتي يوم تسقط فيه القواعد والأصول عن الصلاحية، فنستبدل فيه قاعدة بقاعدة، ونعتمد على القياس، وعلى الاستحسان، وعلى الرأي؟!!

إن ذلك ليس ببعيد، فها نحن نرى هذا الأمر يظهر بكل وضوح في كتب وتصريحات هذا البعض. بل أصبحنا نشاهد آثاره في مختلف ما يصدره من آراء، توصف بأنها فتاوي!!

4 - ما معنى إطلاق التعميم: بأن كل جهد بشري هو نسبي في النهاية. فهل إذا قام البشر بعدّ أوراق كتاب (وهي مائة) يكون ذلك نسبياً بحيث تكون مائة عند شخص وتسعين عند آخر، باعتبار أن عدّها جهد بشري؟!!

وهل يصح أن يقال: إن القول بوحدة الخالق أمر نسبي، فقد يقول مجتهد: إنه واحد، ويقول الآخر: إنه أكثر من واحد؟!!

وحيث يبذل جهد لإثبات نبوة النبي، فهل تكون هذه النبوة نسبية، وكيف؟!!

وهل استنباط حرمة الكذب وكذلك حرمة الزنا يجعل هذه الحرمة نسبية؟! وكيف؟! وكذلك الحال بالنسبة لاستنباط حرمة الخيانة..

وحرمة الظلم، وحرمة المخدرات؟! وما إلى ذلك..

16 - المشكلة: أن الكثير من الفقهاء يقولون: لا دليل يدلنا على مقاصد الشريعة.

17 - المسألة ترتبط بالمصداق الذي يحقق المفهوم، والثبوت.

18 - ربما أضعنا بسبب ذلك الكثير من مقاصد الشريعة في كثير من الفتاوي..

19 - ضياع المقاصد هي فتاوي يكون الحكم الشرعي فيها جسداً بلا روح.

20 - حفظ المقاصد يحتاج إلى دقة في الاجتهاد.

سئل البعض:

ما المقصود بمقاصد الشريعة؟! وهل إغفالها كشرط للاجتهاد أدى إلى ما يسمى بالحيل الشرعية؟!!

وهل هي أساساً شرط للاجتهاد؟!!

فأجاب:

«المقاصد (كذا) الشريعة تمثل منطلقات الشرع في أحكامه، أو ما يسمى بعقل التشريع أو ملاكاته. وهو ما يريد الله سبحانه وتعالى للإنسان أن يحققه من أهداف في حياته، من خلال التزامه بهذا الحكم الشرعي أو ذلك.

كما نلاحظ مثلاً: أن الله تبارك وتعالى يحدثنا عن الصلاة بقوله: (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) ⁽¹⁾. فالنهي عن الفحشاء والمنكر هو من مقاصد تشريع الصلاة، ولذا ورد في الحديث الشريف: «من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً».

كما أن مقصد الصوم هو التقوى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ⁽²⁾.

وهكذا، فمقاصد الشريعة هي الأهداف التي تستهدفها الشريعة، من خلال التشريع. ولكن المشكلة في البحث الفقهي الاجتهادي هي أن الكثير من الفقهاء يقولون: بأنه ليست عندنا أدلة حاسمة قاطعة تدلنا على مقاصد الشريعة بشكل صريح، على نحو يمكننا من تحديد علاقة المقاصد بالتشريع كعلاقة العلة بالمعلول، ولكننا نظن ذلك (إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) ⁽³⁾.

ولذلك فعلينا أن نأخذ بالشريعة حتى لو لم تحقق ما نظن أنه المقاصد؛ لأن ما نظن أنه كذلك قد لا يكون هو المقصد الحقيقي. وهذا يعني: أن المسألة ترتبط بالمصداق التي يحقق المفهوم

(1) الآية 45 من سورة العنكبوت.

(2) الآية 183 من سورة البقرة.

(3) الآية 28 من سورة النجم.

والثبوت، فلا طريق لنا إلى إثبات مقاصد الشريعة على أنها بمثابة العلل والأسباب للشريعة.

وهذه هي المشكلة في هذا المجال. ولذلك ربما أضعنا الكثير من مقاصد الشريعة في كثير من الفتاوي التي يشعر الإنسان معها بأن الحكم الشرعي يمثل جسداً بلا روح.

(1) ومن الطبيعي أن هذه الأمور تحتاج إلى دقة في الاجتهاد..» .

وقفنة قصيرة:

ونقول:

إن لنا على كلامه العديد من الملاحظات:

1 - إننا نجد في كلام هذا البعض ما يلي:

ألف: إنه قد اعتبر قول الكثير من الفقهاء، بأن لا دليل يدلنا على مقاصد الشريعة بشكل صريح، بحيث تكون تلك المقاصد هي علة التشريع - اعتبره - هو المشكلة التي يواجهها..

ب: إنه يقول: «إن هذه المشكلة هي السبب ربما في إضاعة الكثير من مقاصد الشريعة، في كثير من الفتاوي..».

ج: إن الفتاوي التي ضيقت فيها مقاصد الشريعة يشعر الإنسان فيها: أن الحكم الشرعي يمثل جسداً بلا روح.

(1) فكر وثقافة عدد 177 ص3 بتاريخ 29/ 3/ 1421 هـ.ق.

د: إن هذه الأمور، تحتاج إلى دقة في الاجتهاد.

2 - إن الأحاديث التي ذكرت بعض العلل للأحكام، على نحوين:

أحدهما: ما ثبت أنه علة للحكم بصورة قطعية، استناداً إلى تصريح المعصوم بذلك.. أو لأن العلة قد جعلت عنواناً لموضوع الحكم أحياناً.. كالإسكار الذي هو علة لتحريم الخمر. فإن قوله «عليه السلام»: «كل مسكر حرام»، يظهر بجلاء أن الإسكار الذي علل به تحريم الخمر علة حقيقية لهذا التحريم، ولذلك دار حكم التحريم مدارها وجوداً وعدمًا، حيث جعل المسكر موضوعاً للحكم بالحرمة، وذلك ظاهر.

الثاني: ما جاء على سبيل بيان فائدة مهمة من فوائد التشريع، التي يريد الشارع صونها وحفظها، فظهر في لسان الدليل بصورة التعليل للحكم، وإن لم يكن علة تامة للتشريع، وذلك مثل عدم اختلاط المياه في ما يرتبط بالعدّة، فليس ذلك هو علة للتشريع، وإنما هو من حكمه وفوائده المهمة، ولذلك تجب العدّة حتى في صورة استئصال الرحم، أو في صورة الوطء في الدبر..

وكما أن الشارع قد استعمل أسلوب التعليل في كلا الموردين ليظهر أهمية تلك الفوائد عنده واهتمامه بحفظها وصونها، لم يمكن الإطمئنان في مقام الاستظهار والاستدلال إلى أن ما يذكر في صورة بيان السبب - هل هو علة حقيقية؟! أم هو من لوازم العلة، ومن الفوائد المهمة التي يريد الشارع أن يحفظها ويصونها؟!!

3 - وقد أدرك الفقهاء، من خلال ذلك: أنه حين يكون المقصود هو إعطاء الضابطة، وبيان علل التشريع الواقعية التي يدور الحكم مدارها وجوداً وعدمًا، فإن الشارع ملتزم بإزاحة العلة في بيان مقاصده، ولن يترك الأمر بدون استقصاء البيان الكافي والشافي. وقد ظهر من خلال ممارسة الأدلة: أن ما أراد الشارع بيان علله الواقعية قليل جداً، بل هو أقل القليل..

4 - إن الصلاة وإن كانت قد شرّعت من أجل أن تنتهى عن الفحشاء، والمنكر.. وقد اعتبر البعض هذا النهي لها من مقاصد الشريعة.

ولكن من الواضح: أن ذلك ليس هو علة التشريع بحيث يدور مدارها وجوداً وعدمًا.. ولأجل ذلك لا يحكمون ببطلان صلاة لم تنه صاحبها عن الفحشاء والمنكر.. ولا يوجبون عليه إعادتها ولا قضاءها.

وكذلك الصوم، فإنهم لا يحكمون ببطلانه إن لم يحقق التقوى ولا يوجبون إعادته ولا قضاءه..

ويلاحظ هنا ما في التعبير بكلمة «لعل» في قوله تعالى: (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ). حيث دل على رجاء حصول ذلك.. مما يشير إلى أن ذلك هو فائدة متوخّاة من التشريع، وإن لم تكن هي تمام عناصر علقته..

ومهما يكن من أمر، فقد قلنا: إنه لو كانت هذه الفائدة وتلك من المقاصد، وكانت هي التي تمنح مراعاتها توسعاً في الفتوى أو تقييداً

في الأحكام.. لوجب أن يكون لها تأثير في البطلان والصحة، أو في الإعادة والقضاء، أو في تحمل أعباء معينة من أي نوع فرضت.. مع أن الأمر ليس كذلك، مما يدل على أنها ليست من المقاصد التي توجب توسعاً في الفتوى، أو تقييداً في الأحكام.

5 - وبعد.. فإن هناك مقاصد - كما في التقوى في الصوم، ونهي الصلاة عن الفحشاء والمنكر - تهدف إلى سوق الإنسان نحو مراتب ومقامات في الكمال قد تتجاوز ما يسعى إليه الكثيرون من الناس الذين رضوا بأن يخرجوا أنفسهم من منطقة الخطر، ولا يريدون أكثر من ذلك..

6 - وأخيراً.. نقول:

ربما يؤدي ما يسعى إليه البعض من فتح باب الأخذ بمقاصد الشريعة، واعتبارها من آليات التشريع.. إلى الوقوع في فخ خطير، وذلك بسبب شيوع العمل بالإستحسان، وبالرأي، وبغير ذلك من ظنون لا قيمة لها في الشرع الحنيف. ويكون الغطاء لذلك هو ادعاء إدراك مقاصد الشريعة، والعمل على نيلها، وسوق الناس إليها..

ولن يجدي نفعاً إطلاق شعارات برّاقة ورنانة، بأن هذه الأمور تحتاج إلى دقة في الاجتهاد، أو ما إلى ذلك.

كما لا يفيد التباكي على مقاصد الشريعة، حين تصبح الفتاوى فاقدة لها..

ولن يجدي أيضاً وصف الحكم الشرعي: بأنه يمثل جسداً بلا

روح.

إن التربية الروحية هي التي تهيب الإنسان الذي يتصدى لامثال الحكم الشرعي، لأن ينفخ فيه الروح من خلال إقباله على الله فيه.. وليس بإعطاء الحرية للناس من خلال شعار حفظ مقاصد الشريعة، ليعبثوا بالشريعة حسب آرائهم واستحساناتهم.

21 - ما أخذ من القرآن والسنة والقياس شريعة.

22 - اجتهاد الرأي شريعة.

23 - الاستحسان شريعة.

24 - المصالح المرسلة شريعة.

25 - سدّ الذرائع شريعة.

يقول البعض:

«الشريعة هي: كل حكم أخذ من القرآن الكريم، أو من أحاديث النبي، أو أهل بيته «صلوات الله تعالى عليه وعليهم»، أو ما ثبت عند المذاهب الإسلامية جواز الاعتماد عليه في استنباط الأحكام من الأصول والقواعد الفقهية. ويصطلح عليه بالسنة، ويقابل ذلك مصطلح البدعة»⁽¹⁾.

(1) فقه الشريعة ج1 ص7 الطبعة الأولى سنة 1420 هـ.

وقفة قصيرة:

1 - إن هذا النص قد أوضح بما لا مجال معه للشك: أن هذا البعض مصر على العمل بالقياس، وأضرابه، كالاستحسان، والمصالح المرسلة.. وغير ذلك..

فإن هذه الأمور هي مما ثبت عند المذاهب الإسلامية جواز الاعتماد عليه في استنباط الأحكام..

2 - إن الملاحظ هو: أن هذا البعض، قد أثبت هذا النص في الطبعة الأولى، ولكنه حذفه من الطبعة الثانية. ولم ينبه على خطئه فيه، مع تصريحه بالتزامه بكل أفكاره منذ الثمانينات.. أو أنها باقية على ما هي عليه لم تتغير ولم تتبدل.

وأما سبب حذفه لهذه العبارة، فلعله إحساسه بتداعيات هذا التصريح، من خلال ردّات الفعل التي لمسها لدى أهل العلم.. حيث اعتبروا ذلك من جملة الأدلة الدامغة على سعيه لاقتحام المسلمات في مذهب أهل البيت «عليهم السلام»، وجرّ الناس إلى ما عليه أهل المذاهب الأخرى.

3 - وظهر من ملاحظة جملة من مقولاته الكثيرة جداً، والتي تعدّ بالمئات والألوف: أنه حين قال: أسعى لاقتحام المسلمات، إنما كان يعني بذلك مسلمات مذهب التشيع - مذهب أهل البيت «عليهم السلام».. دون سواها..

4 - إن هذا البعض مهما حاول أن يعتذر عن مقولته السابقة،

وحتى حين حذفها من الطبعة الثانية.. فإنه قد أثبت من خلال تصريحاته الأخرى، كتصريحه الذي أورده في كتاب تأملات في آفاق الإمام الكاظم «عليه السلام»: أنه ملتزم بهذا الأمر. لا يبغى له بدلاً، ولا عنه حولاً.

فحذفه للعبارة المذكورة من الطبعة الثانية، لا يدل على أن رأيه قد تبدل في هذا الأمر، إذ إنه لم يصرح بذلك ولا أشار إلى خطأ هذه الفكرة. لا من قريب ولا من بعيد مما يشير إلى أن هذا الحذف كان مصلحياً لا عن قناعة بفساد رأي.

ويدل على ذلك ما سنقول تحت الرقم التالي.

5 - إنه حين واجه الاعتراضات من هنا وهناك قد حاول التخلص من تبعات هذا التصريح، فأطلق تأويلاً عجيباً وغريباً لكلامه هذا.. حين ادّعى:

«أنه لا يقصد في كلامه هذا الشريعة الحقة، بل ما يطلق عليه أنه الشريعة.. وإن كان قد يقع الخطأ والصواب، كما هو الحال في اجتهادات المجتهدين حين تختلف فيما بينها..» (1)

ومن الواضح: أنه توجيه لا يصح، لأمر عديدة:

فأولاً: تقدم: أن عمله في مجال الفقه يظهر: أنه ملتزم بالقياس، وبغيره، وإن كان لا يسمي الأمور بأسمائها الحقيقية..

(1) فكر وثقافة عدد 167 صادر في 1421/1/17 هـ.

ثانياً: إنه حين يقدّم كتابه المشتمل على المسائل الفقهية لمقلديه..
إنما يحدثهم عن أمور تعنيهم، وتفيدهم في مجال عملهم.. ولا يتحدث
لهم عما تقوله سائر المذاهب..

ولو فرضنا وجود مبرر لذكر قول مذهب ما، فإنه لا مبرر
لاستخدام مصطلحات خاصة لا يخاطب بها إلا أهل الاستنباط. وليس
دائماً أيضاً، وإنما في خصوص حالات معينة تفرض التعميم لآراء
سائر المذاهب..

ثالثاً: إن سياق كلام هذا البعض في كتابه ذاك الذي ضمّنه هذا
النص يتجه نحو الحديث عن الشريعة الحقة، التي يكون المكلف
معذوراً في اتباعها، والالتزام بالأحكام الشرعية الواردة فيها، والتي
استنبطها مجتهدها.. ويُفرضُ على مقلديهم - من خلال تعاليمها -
الرجوع فيها إليهم، وأخذها منهم.

وفي كلامه قرائن كثيرة على ذلك. فإن أول عبارة قالها في ذلك
الكتاب هي: «إن الشريعة المطهرة قد بينت أحكام أفعال المسلم،
وجعلتها موزعة على خمسة أحكام، هي الواجب والحرام..

إلى أن قال: وهذا المبحث هو المتكفل بتحديد السبل التي بها
يتعرف على ما كلفه الله تعالى به، وسنه له، وتفصيله كما يلي إلخ..».

ثم بدأ بالحديث عن الشريعة، وعن الأحكام الخمسة..

فكلامه صريح في أنه يتحدث عن الشريعة الحقة التي حاول
أيضاً تحديد السبل إليها، ليتعرف المكلف على ما كلفه الله به وسنّه له.

ولا يتحدث عن المذاهب التي يعتقد المكلف ببطلانها.. ولا عن السبل التي تعتمدها تلك المذاهب..

ورابعاً: إن مصطلح الشريعة الحقة إنما يعني ما يجب العمل به على المكلف - من خلال إلزام الشريعة به - حتى إذا أصاب الواقع فإنه ينتج في حقه، وإذا أخطأه يكون معذوراً فيه، على أساس تعذير الشريعة نفسها له..

فالأمر بالنسبة إلى المكلف هو أن الشريعة قد ألزمته بالأخذ بقول المجتهد.. فقول المجتهد هو الشريعة العملية بالنسبة إليه، وهو حجة في حقه.. مع علمه بأن المجتهد قد يخطئ الحكم الواقعي الإلهي.. وأما المذاهب الأخرى فيراها من الباطل، ولا يصح مخاطبته بها، في ذات الوقت التي يُدعى فيها إلى التقليد..

الفصل الثاني

الغاية تنظف الوسيلة

و

قاعدة التزامم..

26 - قاعدة التزامم هي المصالح المرسلّة عند السنة.

وهو يعتبر قاعدة المصالح المرسلّة التي يستند إليها أهل السنة في اجتهاداتهم، هي نفس قاعدة التزامم في مدرسة أهل البيت «عليهم السلام»! مع أن الفرق بينهما كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار.

فهو يقول:

«هناك قاعدة في العلم الأصولي تسمى بـ «قاعدة التزامم» في المذهب الشيعي الإمامي، وتسمى بـ «المصالح المرسلّة» في مذهب المسلمين السنة»⁽¹⁾.

(1) المصالح المرسلّة: قد يجد المجتهد فعلاً من الأفعال ورد من الشارع فيه حكم، ويرى فيه وصفاً يناسب حكماً آخر، من حظر، أو طلب، أو إباحت، أو لم يرد عنه حكم في ذلك الفعل أو الوصف ليناسب حكماً، وهذا الوصف قام الدليل على اعتباره بنوع من الإعتبارات الثلاثة السابقة بأن ورد عن الشارع ما يؤذن باعتباره عينه في جنس الحكم المراد إعطاؤه له أو اعتباره جنسه في عين ذلك الحكم، أو جنسه.

وهذا الحكم يسميه الأصوليون: المناسب المرسل الملائم، ويسميه المالكية المصالح المرسلّة، ويسميه الغزالي: الإستصلاح. مجلة المرشد العددان 3

ثم يضرب مثلاً لهذه القاعدة بالغريق الذي يتوقف إنقاذه على أن
 تكسر باباً، أو تهدم غرفة للغير (1).

ولا يفوتنا التذكير: بأن اعتماده لقاعدة «الغاية تبرر الوسيلة» قد
 كان مبتنياً عنده على قاعدة التزام أيضاً.

وقال وهو يتحدث عن ولاية الفقيه، وبعد أن قدّم آية الله العظمى
 السيد الخوئي «رحمه الله»، كنموذج لمن يقول بولاية الفقيه الخاصة،
 ثم يتصدى لهذا الأمر حينما واجهته التطورات في أيام ما عرف باسم
 «الانتفاضة» في العراق:

«ولذلك فالذين يقولون بالولاية الخاصة عندما تجابههم
 التطورات، فانهم تلقائياً يقولون بالولاية العامة، ولكن بالعنوان
 الثانوي، أو المصالح المرسلّة، أو ما شاكل..».

ولا نورد قوله هذا كشاهد على ما ذكرناه، ولكننا أحببنا: أن نسأل
 من أين عرف أنهم استندوا في قولهم بالولاية العامّة إلى المصالح
 المرسلّة؟! وهل يمكن له أن يذكر لنا مورداً صرحوا فيه بذلك؟!
 وهو مع ذلك كله يقول: إنه يلتزم بالمنهج الجواهري في

و 4 هامش ص 246 عن محمد الخضري، أصول الفقه (طبعة دار الفكر)

ص 311.

(1) للإنسان والحياة ص 169

- 27 - المحرم ما حرّمه القرآن، والحلال ما أحله القرآن.
- 28 - يجب موافقة الحديث للقرآن في حجم دلالاته.
- وقيل له: ذكرتم أن المحرم هو ما حرم في القرآن، وكذلك الحلال هو ما أحل في القرآن..
- فأجاب:** «ما ذكرت ذلك، قلت: هناك بعض العمومات التي تدل على حصر المحرمات في مورد معين، وهناك أشياء واردة في السنة، فعلى أن نكتشف القاعدة التي نستطيع فيها أن نوفق بين ما جاء في القرآن وما جاء في السنة» (2).
- فهل إذا لم يكتشف القاعدة سيرفض ما جاء في السنة؟!
- 29 - ما من عام إلا وقد خص من موارد مسألة التزام.
- 30 - الغاية الكبرى تبرّر الوسيلة المحرّمة.
- 31 - الغاية تجمّد الوسيلة المحرّمة.
- 32 - الأخلاق في الإسلام لا تمثل قيمة إيجابية.
- 33 - الأخلاق في الإسلام تمثل قيمة سلبية متغيرة تبعاً للعناوين الثانوية.

(1) فكر وثقافة بتاريخ 1996/7/6. ص2.

(2) راجع مجلة المرشد ص265.

34 - وضع يوسف صواع الملك في رحل أخيه يؤكد: أن الغاية تبرّر الوسيلة.

35 - إنما تبرّر الغاية الوسيلة، لأنها تنظفها وتطهّرها.

36 - قاعدة الغاية تبرّر وتنظف وتطهّر الوسيلة هي مسألة التزاحم.

يقول البعض:

«إن القاعدة العقلية التي أقرها الفكر الإسلامي الفقهي، انطلاقاً من آيات الله وسنة رسوله، تفرض اختيار الجانب الأهم في حسابات المصالح والمفاسد. إذا تعارض حكمان شرعيان يأمرنا أحدهما بشيء، وينهانا الآخر عنه، ولم يكن هناك مجال لامتثالهما معاً، لأن الحكم الشرعي ينطلق من المصلحة الأساسية للإنسان، من خلال ما ثبت لدينا من أن الأحكام تابعة للمصالح والمفاسد في متعلقاتها. فإذا رأينا المصلحة الأهم في جانب، فمعنى ذلك: أن الحكم الذي لا يصل الموقف فيه إلى هذا المستوى من الأهمية، يفقد معناه في حدود ذلك، وتكون النتيجة تقييد فاعلية الحكم الشرعي وحركته في غير هذا المجال.

وهذا ما واجهناه في الآيات السابقة التي نتحدث عن القتال في المسجد الحرام فيما إذا قاتل المشركون المسلمين فيه، وفي هذه الآية التي نتحدث عن القتال في الشهر الحرام في صور مبرراته الإسلامية.

فلو دار الأمر بين أن تهتك حرمة الشهر أو المكان، وبين أن تهتك حرمة الإسلام ويسقط صريعاً أو مهزوماً أمام ضربات الكفر، فإن من الممكن أن نتجاوز حرمة الشهر والمكان لمصلحة حرمة الإسلام العليا؛ بل قد يجب ذلك في بعض المجالات، إذ وإن كانت حرمتها جزءاً من التشريع الإسلامي، لكن لا يمكن أن تتقدم على سلامة الإسلام نفسه. وهذا ما يعبر عنه علماء الأصول، بحالة «التزاحم بين الحكمين».

وقد نجد هذه القاعدة متمثلة في أكثر من مسألة فقهية في نطاق المحرمات الشرعية، التي جاءت الرخصة فيها في بعض موارد، وقد تعددت نماذجها حتى أصبحت بمثابة «القاعدة الثانوية الاستثنائية»؛ حتى قال الأصوليون: «ما من عام إلا وقد خُصَّ»، مما يوحي: بأن التخصيصات الواردة في العموميّات القرآنية والنبوية تحولت إلى ظاهرة شرعية من خلال تزاحم المصالح العامة، والتي يعبر عنها بالخاص في دائرة الخصوصيات الحاكمة على العنوان العام.

وهذا ما نراه في الغيبة التي جاء الإستثناء فيها في قوله تعالى: (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا) (1). فجعل حالة الظلم استثناء من حرمة الغيبة التي جاء فيها

(1) الآية 148 من سورة النساء.

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ
 الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ
 لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ) ⁽¹⁾ ، فأطلق
 للمظلوم الحرية في أن يتحدث عن ظالمه بالسوء من أجل الضغط
 عليه لرفع ظلمه، باعتبار أن مصلحة رفع الظلم عن المظلوم أكبر من
 مفسدة الغيبة في إظهار عيب الظالم؛ كما جاء الإستثناء في مقام
 النصيحة للمؤمنين، لأن إغلاق باب النصيحة في التحدث عن عيوب
 الإنسان الذي قد يقع الناس في مشاكل كثيرة نتيجة كتمان عيوبه، أكثر
 من مشاكل الحديث السلبي عنه؛ وفي مقام تجاهر الإنسان بالفسق
 الذي تمثل الغيبة وسيلة من وسائل الضغط عليه، وإبعاد الناس عن
 التأثير به من أجل إصلاحه أو إنقاذ الناس من أضراره؛ وفي مقام
 تترس الكفار في الحرب بأسرى المسلمين، ليمنعوهم من الهجوم
 عليهم، خوفاً من تادية ذلك إلى قتل إخوانهم، وبذلك يفقد المسلمون
 فرصة النصر، فأجاز الإسلام قتل الأسرى المسلمين إذا توقف النصر
 أو الدفاع على ذلك؛ وهكذا نجد ذلك في كثير من الموارد الشرعية.

وهذا باب يفتح على أكثر من قضية من قضايا الناس العامة
 والخاصة، التي قد تؤكد الفكرة القائلة: بأن الغاية الكبرى تبرر
 الوسيلة المحرمة، بمعنى أنها تجدها وتنظفها من خلال ارتباطها

(1) الآية 12 من سورة الحجرات.

بسلامة الخط العام، فلا يتجمد الإنسان المسلم في أخلاقياته إذا تحولت إلى خطر على حياته أو على مصير الإسلام والمسلمين، كما لو أريد له أن يتحدث، وهو في سجن الكافرين والمستكبرين، عن أسرار المسلمين السياسية والأمنية والاقتصادية، التي يمثل إظهارها خطراً على السلامة العامة؛ فيجب عليه في هذه الحالة، أن يكذب من أجل حماية القضية الكبرى؛ ويحرم عليه الصدق الذي يؤدي إلى السقوط الكبير، لأن الكذب يمثل القيمة السلبية الأخلاقية، كما يمثل الصدق القيمة الإيجابية الأخلاقية في الخط العام.

لا يجوز للإنسان أن يكذب باختياره، بل يجب عليه أن يأخذ بالصدق في أحاديثه في الحالة الطبيعية العامة، لكن الحالات الطارئة الضاغطة تفقد الكذب سلبيته، ليكون قيمة إيجابية كما تفقد الصدق إيجابيته ليكون قيمة سلبية، لأن المسألة في السلب والإيجاب لا تنطلق من الطبيعة الذاتية للصدق والكذب، بحيث يكون علة تامة للسلب هنا أو للإيجاب هناك، بل تنطلق من الحالة الإقتضائية المنفتحة على النتائج بشكل عام، ولكنها قد تصطدم ببعض الموانع التي تمنعها عن التأثير في المقتضى بدرجة فعلية.

وهذا ما يجعلنا نؤكد: أن الأخلاق في الإسلام لا تمثل قيمة إيجابية، بل تمثل قيمة سلبية قابلة للتغير في حركتها في الواقع الإنساني، تبعاً للعناوين الثانوية الطارئة التي تختلف الأحكام الشرعية باختلافها.

ولا بد في هذه الحالة من التدقيق كثيراً في المواقف والقضايا قبل الدخول في عملية الموازنة بين الأحكام، لأن المسألة تحتاج إلى وعي عميق واسع في فهم أسس الحكم الشرعي، وفي الواقع الذي يتحرك فيه، ولا يمكن إخضاعها للأفكار السريعة الانفعالية في مواجهة الواقع في ضغوطه العملية على حركة الإنسان في الحياة.» (1)

ويقول البعض أيضاً، وهو يفسر وضع صواع الملك في رحال إخوة يوسف «عليه السلام»، (ثُمَّ أَدْنَىٰ أَدْنَىٰ أَيْتَاهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ) (2) :

«وفي تلك الحادثة يمكننا أن نستوحي فكرة: أن الغاية تبرر الوسيلة، إذا كانت الغاية أعظم من ناحية الأهمية، لأنها بذلك تنظف الوسيلة، وتطهرها. وهكذا واجه فتیان يوسف إخوته باتهامهم بالسرقه، وفوجئ هؤلاء الشباب» (3)

ثم يوجّه إلى هذا البعض سؤال يقول:

ما هو المراد من قولكم: الغاية تنظف الوسيلة؟!

فأجاب:

«إنَّ الغاية تبرر الوسيلة مبدأ مرفوض من قبلنا؛ لأن الغاية

(1) من وحي القرآن (الطبعة الثانية - دار الملاك) ج 4 ص 202 - 205.

(2) الآية 3 من سورة التين.

(3) المصدر السابق ج 2 ص 245.

الشخصية التي تبرّر هدم كرامة هذا وهتك حرمة ذاك غير جائزة إطلاقاً. ولكن عندما يكون الهدف كبيراً وله أهمية عند الله، كما لو فرضنا بأن حريقاً شبَّ في بناية كبيرة، وتوقف إنقاذ حياة الناس في البناية أن نهدم كثيراً من البناء ونتلف الأثاث، فهذا جائز، لأن الغاية تبرّر الوسيلة، ولأن الغاية هي هنا إنقاذ حياة الناس الموجودين، أو إنقاذ الجيران، فذلك أهمّ من البناية.

نحن نقول: إن «الغاية تنظف الوسيلة» والفقهاء يضربون في ذلك مثلاً، فلو فرضنا أن شخصاً يغرق، والطريق إلى النهر أرض مغصوبة، وصاحبها لا يقبل أن نجتازها إلى النهر.. وعندنا حكم شرعي يقول بحرمة المرور في الأرض المغصوبة، فهذا يجب عليك أن تنجي الغريق من جهة، ويحرم عليك أن تمر بالأرض المغصوبة من جهة، والحكمان لا يمكن العمل بهما معاً. هنا يقول الفقهاء بأن الغريق أهم، وأن الحرام يتجمد عند ذلك لمصلحة الغاية الأهم.

ومن الأمور التي تمثل ذلك: (الكذب) فهو ليس حلالاً، ولكن لو توقف إنقاذ أخيك المؤمن على أن تكذب حينما تعرف بأن هناك ظالماً يريد أن يقبض عليه ليقّته أو ليحبسه، وأنت تعرف مكانه، فهل تقول بسداجة: بأنّ الكذب حرام، والحديث عن الإمام الصادق «عليه السلام» يقول: «إحلف بالله كاذباً ونجّ أخاك من القتل»!

ومن الأمور التي يذكرها فقهاء السنّة والشيعّة: إذا كانت هناك حرب كما هي الحرب بيننا وبين إسرائيل بحيث يترتب عليها نتائج

كبيرة، وقد اتخذ العدو من أسرى المسلمين دروعاً بشرية، فهنا يجوز لك قتلهم من أجل القضية الكبرى إذا كان الانتصار يتوقف على ذلك..
من كل ذلك نخلص: إلى أن الغاية الكبرى المهمة التي تتصل
(1) بقضايا المصير تنظف الوسيلة» .

وسئل البعض أيضاً:

وفقاً لرأيكم «الغاية تنظف الوسيلة» لو أن شخصاً يعمل في تهريب المخدرات ويقدم من الربح دعماً للعمل الإسلامي لرفع راية الحق، فهل يجوز له ذلك؟!!

فأجاب: «هذا غير ما قلناه. لقد تحدثنا عن القضية التي تتوقف عليها الحياة، أما هذا المثل فإنه يشبه قول الشاعر:

كمطعمة الأيتام من كدّ فرجها لك الويل لا تزني ولا تتصدّقي!!

لا تدعم العمل الإسلامي بهذه الطريقة، فالعمل الإسلامي الذي يتوقف على تهريب المخدرات وعلى بيع الخمر هل تراه يكون عملاً إسلامياً؟!!

وقفة قصيرة:

1 - إننا قبل أن نسجل بعض تحفظاتنا على هذا المنحى الخطير،

(1) الندوة ج2 ص460 و 461.

(2) الندوة ج2 ص461.

نودُّ التعبير عن رغبتنا الأكيدة والشديدة في أن لا يلجأ هذا البعض إلى نظريته في أن «الغاية تنظف الوسيلة» فيما ناقشه فيه من أمر الدين والعقيدة، وفي تعامله مع الناس.. ومع العلماء.. وفيما يطرحه في وسائل الإعلام التي تقع تحت اختياره، أو يوقرها له محبّوه في داخل لبنان وخارجه.. سواء في ذلك المنابر، والمؤتمرات، والإذاعات، وأجهزة التلفزيون، أو الجرائد أو المجلات، حتى تلك المجلة الخلاعية التركية التي أجرت مقابلة معه، ونشرت صورته على صفحاتها، وهو يهدي صورته لمراسلها..

فإن اعتماده على نظريته هذه في هذا الأمر، لسوف يفقد كل أقواله ومواقفه مصداقيتها، ويفقد الحوار معه معناه، ومغزاه، وجدواه. وعلينا أن لا ننتظر أية نتائج إيجابية على مستوى التأكد من رجوعه إلى الصواب والتزامه به.

2 - إن هذا البعض قد خلط مسائل العام والخاص بمسائل التزام، وبمسائل اجتماع الأمر والنهي وغيرها، ونوضح ذلك في ضمن النقاط التالية:

ألف: إننا لا نريد أن نناقش هذا البعض في صحة تعابيره وسلامتها حيث قال:

«إذا تعارض حکمان شرعيان، يأمرنا أحدهما بشيء، وينهانا الآخر عنه، ولم يكن هناك مجال لامتنالهما معاً».

إلى أن قال: «وهذا ما يعبر عنه علماء الأصول بحالة التزام

بين الحكمين».

فإن ظاهر كلامه: أن الأمر والنهي إذا تعلقا بشيء واحد فهو من موارد التزامهم.. مع أن التزامهم هو في مورد وجود حكمين يتعلق أحدهما بأمر، ويتعلق الآخر بأمر آخر، وتضييق قدرة المكلف عن الإتيان بهما معاً، فتلزمنا القاعدة العقلية بالإتيان بأحدهما وهو الأهم، وترك الآخر..

ب: إننا لتوضيح خلط هذا البعض بين قاعدة التزامهم، وبين موارد العموم والخصوص، وموارد اجتماع الأمر والنهي نقول:
إن كان الأمر والنهي متوجهين إلى شيء واحد، وعنوان فارد، فإنهما يكونان متكاذبين متعارضين، وذلك مثل: صلّ. ولا تصلّ.
وإن تعلق الحكمان بعنوانين، كأن تعلق أحدهما بعنوان إزالة النجاسة عن المسجد، وتعلق الآخر بالصلاة، وضاق الوقت عن امتثالهما معاً، فيقع التزام بينهما، ويقدم الأهم.
وأما إذا كان الحكمان من قبيل الأمر والنهي وقد تعلقا بعنوانين مختلفين، بأن تعلق الأمر بالصلاة، وتعلق النهي بالغضب، ففي مورد اجتماع الغضب مع الصلاة، وحيث لا بد من أدائها في الأرض المغصوبة، فهناك حالتان:

إحدهما: أن يكون العنوان المأخوذ في متعلق الأمر والنهي قد لوحظ فانياً في مصاديقه، شاملاً لها بما لها من كثرات ومميزات، فهو في حكم النافي لأي حكم آخر، فإذا تصادق مع عنوان آخر في مورد،

فإنه يكون نافياً بنحو الدلالة الإلتزامية لحكم ذلك العنوان في ذلك المورد، ويقع التعارض بينه وبين حكم ذلك في مقام الجعل والتشريع، لأنهما يتكاذبان في موضع الالتقاء في دلالتهما الإلتزامية. ومع التعارض يتساقط الدليلان في مورد الالتقاء؛ فلا بد من التماس دليل آخر.

الثانية: أن يكون العنوان ملحوظاً في الخطاب فانياً في مطلق الوجود للطبيعة، من دون نظر إلى أفرادها، فلا دلالة فيه على سعة العنوان للأفراد كلهم. بل المطلوب هو صرف وجود الطبيعة وامتثالها بفعل أي فرد من أفرادها، فلا تعارض بين الدليلين، ولا تكاذب بينهما، إذ لا يتعرض أحدهما للآخر في هذا الفرد أو ذلك، لأن المتعلق هو صرف الطبيعة لا الأفراد كما قلنا.

فإن صادف وابتلي المكلف باجتماع العنوانين في مورد، كما في الصلاة في الأرض المغصوبة.. ولم يكن له بدّ من الجمع بينهما، فيقع التزام بين التكاليف الفعلين - إذ الدليلان لم يتعارضا في مقام الجعل - بل المنافاة كانت بسبب ضيق قدرة المكلف عن التفريق بين الإمتثالين.

وبعد ما تقدم نقول:

إن هذا البعض قد خلط بين هذه الأمور، فهو تارة يتحدث عن تعلق الأمر والنهي في شيء واحد، ويجعله مورداً للتراحم، مع أنه من موارد التعارض..

وتارة يطبق قاعدة التزام هذه على موارد العموم والخصوص، مع أن العموم والخصوص لا ربط له بمقام الإمتثال ولا بمقام الجعل، وإنما هو من موارد الجمع الدلالي بين دليلين متخالفين لفظاً وشكلاً، متوافقين مضموناً، فلا ربط لهما بمقام الجعل.. ليتساقط الدليلان في مورد التعارض، كما لا ربط له بمقام الامتثال، وضيق قدرة المكلف عن امتثالهما معاً. ليكون من موارد التزام ويختار الأهم منهما..

3 - إننا نعود إلى التأكيد على أن تطبيق قاعدة التزام على القول المعروف «ما من عام إلا وقد خص» لا معنى له.. فان التخصيص ليس فيه اختيار للأهم، كما هو الحال في باب التزام في مقام الامتثال.. بل التخصيص هو جمع دلالي فقط.

وليس جعلاً لحكم مغاير لحكم العام في مورد الخاص.. بل هو استثناء ووضع حد يمنع العام من السريان والشمول في مقام الدلالة.

فإذا قيل مثلاً: أكرم العلماء إلا الفساق - في المخصص المتصل -
أو قيل: أكرم العلماء.. ولا تكرم الفساق العلماء - في المخصص المنفصل - فإنه ليس من قبيل اجتماع الأمر والنهي على مورد واحد.. بل من قبيل القول: بأن حكم وجوب الإكرام لا يشمل فساق العلماء.. لا أن فساق العلماء قد تعلق بهم وجوب الإكرام أولاً.. ثم تعلق بهم حرمة الإكرام ثانياً.. ثم قدمنا الأهم وهو الحرمة بسبب التزام المصالح العامة.. لا، ليس الأمر كذلك.

بل الخاص يريد أن يقول: إن المصلحة التي أوجبت الإكرام

للعالم غير موجودة في العالم الفاسق، فشمول العموم للخاص ليس فيه مزاحمة لحكم الخاص، وإنما ذلك مجرد شمول أمر شكلي ولفظي وظاهري، سرعان ما يزول بمجرد النظر إلى الكلامين، والمقارنة بينهما. وذلك ظاهر لا يحتاج إلى مزيد بيان..

4 - أضف إلى ذلك: أن هذا البعض تارة يقول: إن المصالح العامة قد تزاومت في مورد تخصيص العموم..

وتارة أخرى يقول: إن قاعدة التزاحم كثيراً ما تكون متمثلة في نطاق المحرمات الشرعية، حتى أصبحت بمثابة القاعدة الاستثنائية.. حيث تتزاحم المصلحة مع المفسدة، كما صرح به في أمثله التي أوردتها.. مثل قوله: إن مصلحة رفع الظلم أكبر من مفسدة الغيبة.

5 - بالنسبة للأمثلة التي ساقها نقول:

إن ما ذكره من تقديم مصلحة رفع الظلم على مفسدة الغيبة على أنه من موارد التزاحم في مقام الإمتثال. ليس من صغريات قاعدة التزاحم، بل هو من باب تقديم الخاص على العام، فإن حرمة الغيبة تشمل مورد الخاص في نفس الخطاب الإلهي الموجه إلى المكلف.

بل قد يقال: إن هذا المثال لو كان من قبيل جلب المصلحة.. فإنه لا يتناسب مع ما هو مقرر في محله، من أن دفع المفسدة أولى من جلب المنفعة..

وإن كنا نناقش في إطلاق وتعميم هذه القاعدة، حيث إن بعض المصالح أهم بكثير من بعض المفسدات، فلا يكون دفع المفسدة أولى من

جلب تلك المصالح.

7 - إن هذا البعض قد قال هنا:

«إن الغاية الكبرى تبرر الوسيلة المحرّمة، بمعنى أنها تجمدها وتنظفها من خلال ارتباطها بسلامة الخط العام».

ثم عمد إلى تطبيق هذا المبدأ على اتهام إخوة يوسف بالسرقة.

فإذا أردنا أن نأخذ بهذا الكلام على إطلاقه. فإننا نخرج بنتيجة مفادها: أن علينا: أن ننزي، أو أن نبيح الزنا إذا وجدنا أن الزنا أو إباحته للشباب سوف يزيد من إقبالهم على دين الإسلام، وهذا يزيد من قوة الإسلام في العالم. وبه يتم تحصينه في مقابل أعدائه، حيث إن كثرة المسلمين وقوتهم ودخول الشعب الأمريكي، والأوروبي في الإسلام سوف يمنع أعداءه من محاولة إبادة المسلمين!!

أو يمكن إباحة وضع بعض البدع في الإسلام أو حذف بعض الأحكام منه إذا أوجب ذلك حفظ الإسلام والمسلمين!!

بل ربما يصبح الابتداع واجباً، والزنا والسرقة مما يقرب إلى الله، ما دام أن الغاية تنظف الوسيلة!!

ومجرّد إنكاره ذلك في السؤال الموجه إليه أخيراً لا ينفع! إذ إن ما بنى كلامه عليه لا بد أن ينتهي إلى مثل هذه النتائج شاء أم أبى؛ فإن المهم هو القاعدة التي يؤسسها، وعليها يكون المدار وليس المهم هو إطلاق الشعار، إلا إذ أردنا أن نعتبر كلامه الأخير يمثل تراجعاً عن قاعدته التي أسسها ولكن ذلك لم يظهر لنا بعد.

8 - إن هذا البعض قد أنكر في كتاب الندوة - حسب النص الذي ذكرناه آنفاً - أن يكون مبدأ الغاية تبرر الوسيلة مقبولاً عنده.. خصوصاً في الغايات الشخصية التي تبرر هدم كرامة هذا، وهتك حرمة ذاك، مع أننا نلاحظ:

أولاً: إن عبارته الأولى التي أوردها في كتاب: «من وحي القرآن»، ونقلناها عنه:

«إن الغاية الكبرى تبرر الوسيلة المحرمة. بمعنى أنها تجمدها وتنظفها».

فاستعمل كلمة «تبرر».

وثانياً: إن الأمثلة التي ساقها في كتابه: «من وحي القرآن» وقد نقلناها عنه آنفاً قد كان من بينها ما يرتبط بالحالات الشخصية. كمثال غيبة الفاسق. وجواز تكلم المظلوم بالسوء عن ظالمه.. وكما في مورد النصيحة للمؤمن في تجارة، أو في زواج أو ما إلى ذلك.

وذلك يتضمن هدم كرامة هذا، وهتك حرمة ذاك. وليست هذه الأمثلة مما يتصل بقضايا مصيرية كبرى.. حتى لو كان في حجم الحريق الذي ينشب في بناية «كبيرة» ونريد إنقاذ حياة الناس بإتلاف بعض الأثاث.

تذكير:

ذكرنا في هذا الكتاب قول هذا البعض: إن قاعدة التزاحم هي نفس قاعدة المصالح المرسله عند أهل السنة، وقد قلنا هناك: إنه كلام

غير دقيق.. فراجع..

الفصل الثالث

توثيق الحديث
واليقين في غير الأحكام



38 - أحاديث النبي وأهل البيت تحرّم، ولدينا في ذلك تحفظ فتوائي.

39 - حرمة أكل لحم الأرنب مبنية على الاحتياط.

سئل البعض:

لماذا لا يؤكل لحم الأرنب؟!!

فأجاب:

«لأن الأحاديث الواردة عندنا عن أئمة أهل البيت، والمروية عن الرسول تقول بحرمة ذكراً كان أو أنثى. ولدينا تحفظ فتوائي حول الموضوع فإن الحرمة - عندنا - مبنية على الإحتياط» (1).

وقفه قصيرة:

1 - إن جوابه هذا يوضح: أن المنهج الذي يلتزم به هذا البعض، ويسير عليه هو أن الرسول «صلى الله عليه وآله» وأهل البيت «عليهم السلام» يقولون: حرام وهو يتحفظ على قول الرسول «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته «عليهم السلام»، فلا يفتي في الفتوى بما

(1) الندوة ج1 ص828 وتحديات المهجر ص139.

قالوه، بل تبقى الفتوى عنده مبنية على الاحتياط.

فهل ثمة من جرأة أعظم من هذه الجرأة؟!

2 - إن هذا البعض يقول في العديد من الموارد: «إن الاحتياط عنده ميل إلى القول بالجواز..».

ولم يزل يستشهد بفتاوي العلماء بالإحتياط الوجوبي بالمنع، على صحة قوله هو بالجواز، فيقول: فلان يوافقنا على القول بالجواز، لأنه يقول: الأحوط وجوباً الحرمة ⁽¹⁾ .. فتبارك الله أحسن الخالقين.. كيف يمسخ: الأحوط وجوباً الحرمة أو النجاسة، فيصير فتوى بالجواز والطهارة، ثم يبقى على حاله من كونه احتياطاً وجوبياً بالتحريم!!

فهل هذا إلا من قبيل قول البعض للإمام الرضا «عليه السلام»: هل يقدر ربك أن يدخل الدنيا في بيضة من غير أن تصغر الدنيا أو تكسر البيضة؟!

لكن الإمام الرضا «عليه السلام» أجابه بقوله: «نعم، وفي أصغر من البيضة، وقد جعلها في عينك وهي أقل من البيضة، لأنك إذا فتحتها عاينت السماء والأرض وما بينهما، ولو يشاء لأعماك عنها..».

وقريب منه مروى عن الإمام الصادق «عليه السلام» أيضاً.. وروى ما يقرب من ذلك عن الإمام علي «عليه السلام»، وعن

(1) راجع: فقه الحياة ص33 و 34 متناً وهامشاً.

عيسى «عليه السلام».. لكن الجواب المروي عنهما يختلف عن هذا،
(1) لكنه قاطع ومفحم .

ولو أن الإمام «عليه السلام» عاش في هذا الزمن لأراه هذا البعض كيف أنه قد أخطأ - والعياذ بالله - في جواب ذلك الشخص. وأن ذلك ليس ممكناً فقط، وإنما هو سهل ويسير على بعض مخلوقات الله سبحانه.. فها هو الإحتياط الوجوبي بالتحريم قد أصبح قولاً بالجواز، مع أنه باق على حاله من كونه احتياطاً وجوبياً بالتحريم، كما أنه لا يزال قولاً بالجواز، يؤيد به البعض مقولاته وفتاويه، ولكنه حينما يقول الأحوط وجوباً كذا.. فإنه لا يجيز لك أن تنسب إليه القول بالجواز، وسينكر عليك ذلك أشد الإنكار، وينسب إليك الكذب، والافتراء عليه! ولا بد من أن نكرر، ونكرر: تبارك الله أحسن الخالقين.

39 - توثيق الأحاديث عاش الكثير من المشاكل التاريخية.

40 - توثيق الأحاديث عاش الكثير من المنازعات المذهبية.

41 - كثرت علامات الاستفهام أمام توثيق أي راو.

42 - كثرت علامات الاستفهام أمام توثيق أي حديث.

(1) بحار الأنوار ج4 ص143 و 141 وج58 ص252 و 253 وكتاب التوحيد للشيخ الصدوق (نشر دار المعرفة بيروت لبنان) ص122 و 123 و 127 و 130.

43 - لا بد من الحذر في الأخذ بالأحاديث.

يقول البعض في أحد هجوماته على الحديث الشريف:

«إنّ توثيق الأحاديث قد عاش الكثير من المشاكل التاريخية، والمنازعات المذهبية، بحيث أصبحت علامات الاستفهام كثيرة أمام الباحث الذي يريد أن يوثق راوياً أو حديثاً، فلا بدّ من الحذر في الأخذ بالأحاديث لا سيّما إذا كان متضمناً لتغيير الظاهر القرآني» (1).

وقفة قصيرة:

ونقول:

1 - إن أئمتنا «عليهم السلام»، وعلماءنا الأبرار «رضوان الله تعالى عليهم»، وبالخصوص من كانوا قريبين من عهد صدور النص قد رسموا لنا ضوابط ومعايير، وبينوا لنا شرائط قبول الرواية، وطرائق توثيق الرواية. وقد بيّن لنا القرآن، والمعصومون الطاهرون «صلوات الله وسلامه عليهم»: أن الحديث الشريف حجة لا بد من الأخذ بها في المعارف والأحكام شرط أن لا يخالف كتاب الله.

2 - إن المنازعات المذهبية، والمشاكل التاريخية لا تعيننا ولا تهمنا ما دمنا نملك الوسيلة التي رضيها الله سبحانه وتعالى لنا في تمييز الحديث - الذي هو حجة - من غيره. ولا نحذر من الأخذ بالحديث في هذه الحالة.. بل الحذر هو من عدم الأخذ به..

(1) المعارج ص 544 و 545.

3 - إنه إذا تمت شرائط الحجية في الحديث فلا بد من الأخذ به، حتى لو كان متضمناً لتغيير الظاهر القرآني، في مستوى تقييد مطلقاته، وتخصيص عموماته. وتبيين مجملاته. وإيضاح مبهماتة.

علماً أنه لا بد من التفريق بين دليل حجية الخبر.. فإنه قد يكون قطعياً. وبين الخبر نفسه، الذي قد يكون ظنياً دلالة، أو سنداً، أو كليهما..

44 - الحديث المتفق على ضعفه مقبول عنده.

45 - الحديث المتفق على رفض الاستدلال به مقبول عنده.

46 - «الوثوق الشخصي» بالخبر هو المعيار ولو خالف كل العلماء.

47 - توثيق أحاديث أهل البيت مشكلة معقدة.

48 - مشكلة السند بسبب كثرة الكذب على أهل البيت «عليهم السلام».

49 - فتح باب العمل بروايات العامة.

ثم هو يوثق الحديث الذي ينقل اتفاق العلماء على ضعفه ورفض الاستدلال به بدعوى أنه لا داعي للكذب فيه (1).

وهذا يعني: أنه يقول بجواز العمل بالروايات بدون وثوق نوعي. إذ مع الاتفاق على ضعف الحديث ورفض الاستدلال به كيف يمكن

(1) كتاب النكاح ج1 ص58.

الوثوق النوعي به.

ثم هو لنفس السبب - أعني عدم وجود داع للكذب - يصح العمل بروايات العامة (1) غير ملتفت إلى لزوم قيام القرائن العامة والشواهد المفيدة للوثوق النوعي بها، مع أنه قد صرّح في بعض مؤلفاته الأخرى بأنه يشترط الوثوق النوعي، فراجع (2).

أما بالنسبة لروايات أهل البيت «عليهم السلام»، فله موقف آخر، حيث إنه يعتبر توثيق أحاديثهم «عليهم السلام» مشكلة معقدة لوجود الركام الهائل من الكذب في حديثهم «عليهم السلام». ويرى أن كثرة الكذب على أهل البيت «عليهم السلام» تجعلنا نواجه مشكلة السند.

ويقول:

«ربما كان توثيق أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» مشكلة معقدة، من حيث اختلاف الرأي في أسس التوثيق للنصوص المأثورة عنهم، وعن النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، وفي طبيعة الحقيقة التاريخية، في وثاقة هذا الراوي أو ذاك، مما يجعل الصورة غير واضحة الملامح في التعبير عن الخطوط الفكرية والفقهية في منهج أهل البيت الإسلامي.

وقد تزيد المسألة إشكالاً إذا لاحظنا اضطراب الأحاديث المروية

(1) نفس المصدر.

(2) كتاب الوصية ص 121.

عنهم، من حيث التعارض والتنافي بين الروايات، لا سيّما أن بعضها قد يكون صادراً عن راو واحد، يروي الفكرة برواية، ليروي خلافها برواية ثانية، وهنا يقع الخلاف حول تفسير ذلك، وتوجيهه بالتقية تارة، وبغير ذلك أخرى» .

ويقول:

«إن المشكلة هي أن الكذب على أهل البيت كان كثيراً، ولذلك فهناك مشكلة السند» .

ويقول:

«علينا أن نفهم السنة النبوية الشريفة فهماً جديداً، ونفهم ما يأتينا من أحاديث أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، وأن ننقي الأحاديث، لأن هناك ركماً من الأكاذيب، ومن المواضيع التي دخلت إلى واقع الناس، وأصبحت حقائق» .

50 - تصحيح الروايات التاريخية.

ومن جهة أخرى، فإن هذا البعض، بنفس الطريقة، وبنفس الأسلوب، الذي حاول فيه العمل بروايات العامة، وتصحيح الأخذ بها - مع مخالفته لما درج عليه علماء المذهب - حاول ذلك بالنسبة لما

(1) مجلة المنطلق عدد 113 ص24

(2) الندوة ج1 ص503.

(3) الندوة ج1 ص539.

يرتبط بسيرة النبي «صلى الله عليه وآله»، باستثناء ما يرتبط بالخلافة، فهو يقول:

«نعتقد: أن الكثير من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله»، أخذه المسلمون يداً بيد، ولم تكن هناك ضرورة للكذب في بعض الحالات، فيمكن أن يقع التحريف في بعض ما يتعلق بالخلافة، ولكن الأحاديث التي تتحدث عن أخلاقه لا ضرورة للكذب فيها.

وكان هناك اهتمام كبير، من قبل الصحابة لملاحقة أوضاعه، كيف يأكل، وكيف يلبس، وكيف كان كذا وكذا..

فهناك حالة ارتباط عضوي رائع، ولذلك ففضية نقل سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» كان أمراً طبيعياً، بحيث يتناقله الناس جيلاً إثر جيل، لأنها كانت محل اهتمامهم.

فنحن نلاحظ: أنه ليس هناك في التاريخ شخصية اتفق عليها المسلمون كشخصية النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم يحدث هناك (1) أية حالة سلبية حيال النبي في كل واقع الإسلام» .

ونقول:

قد أشرنا إلى الإشكال في الفقرة الأخيرة في موضع آخر تحت عنوان: «عدالة الصحابة».

ونشير هنا أيضاً: إلى أن محاولة حصر التحريف في بعض ما

(1) فكر وثقافة عدد 6 بتاريخ 27 - 7 - 1996.

يتعلق بالخلافة غير سديد، فقد روي عن الإمام الجواد «عليه السلام»: أنه «صلى الله عليه وآله» قال في حجة الوداع: «قد كثرت علي الكذابة، وستكثر، فمن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث، فاعرضوه علي كتاب الله وسنتي الخ..» (1)

وعن علي «عليه السلام» أنه قال:

«وقد كذب علي رسول الله «صلى الله عليه وآله» علي عهده حتى قام خطيباً، فقال: أيها الناس، قد كثرت علي الكذابة فمن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار، ثم كذب علي من بعده الخ..» (2)

وقد تحدثنا في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» عن الكثير من الموارد في سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» التي كُذِبَ فيها عليه، فراجع ذلك الكتاب.

وإذا كانت كل الفئات والفرق تريد أن تحصل علي الشرعية، وعلي المبررات لمواقفها، وتحتاج إلى الارتباط برسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإلصاق نفسها به، والتقوي علي خصومها، أو

(1) البحار ج 2 ص 225 وج 50 ص 80 عن الاحتجاج.

(2) البحار ج 2 ص 229 وج 34 ص 169 عن الخصال وعن نهج البلاغة وعن تحف العقول وعن غيبة النعماني وعن الاحتجاج ج 1 ص 263 ط بيروت.

منافسيها بما تنسبه إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» وتبرير التصرفات والفتاوي والحركات وغير ذلك، فإن الكذب والحال هذه لا يعرف قيوداً ولا حدوداً، ولن يقتصر التحريف على بعض ما يتعلق بالخلافة كما يقوله هذا البعض، ولسنا ندري كيف يدّعي اقتصار الكذب على موضوع الخلافة في حديث أهل السنة، وهو يؤكد على الركام الهائل من الروايات الموضوعة في حديث أهل البيت «عليهم السلام»، حسبما تقدّم، مع أن حديث أهل البيت «عليهم السلام» ليس بأقل من حديث غيرهم، إن هذا لشيء عجاب.

51 - لا بد من شروط أخرى لقبول الأخبار في غير الأحكام.

52 - لا تكفي مطلق الحجة في تفاصيل العقيدة بل المطلوب اليقين.

53 - مفردات الوجود تحتاج إلى اليقين، لا مطلق الحجة.

54 - لعل إهمال تقويم الأحاديث أوقعنا في فوضى المفاهيم في العقيدة.

55 - إهمال تقويم الأحاديث أوقعنا في فوضى المفاهيم في الكون والحياة.

وبعد أن أنكر البعض: أن يكون المعنى الباطن للقرآن مخزوناً لدى الراسخين في العلم، وأنه لا فائدة في ذلك حاول.. أن يقرّر قاعدة مفادها: أنه لا بد من تحصيل اليقين في مثل هذه الأمور، فهو يقول:

«والسؤال كيف نفهم ذلك؟!»

قد يكون من المفيد، أن نتحدث في هذا المجال عن نقطة مهمة في تكوين أية فكرة حول القضايا الفكرية الإسلامية، وهي ضرورة التأكد من صحة الأحاديث المروية عن النبي محمد «صلى الله عليه وآله» وعن الأئمة من أهل البيت «عليهم السلام»، من حيث السند أو المتن، بالطريقة التي تتجاوز الشروط المعروفة في حجية الأخبار في عملية الاستنباط الاجتهادي للأحكام الشرعية، لأن تلك الشروط قد تكون مطروحة في دائرة التنجيز والتعذير من خلال الآثار الشرعية العملية للمضمون الخبري، وذلك من خلال النظرية الأصولية العامة التي ترى في حجية الخبر لونا من ألوان التعبد الذي لا معنى له في المضمون الذاتي للخبر، فلا بدّ له من الأثر العملي الذي يكون هو الملحوظ في معنى التعبد.

أمّا القضايا المتصلة بتفاصيل العقيدة، وبمفردات الوجود، أو بالخصوصية التفسيرية للقرآن، فإنها بحاجة إلى القطع، أو ما يقترب من القطع، ويحقق الاطمئنان؛ لأنه ليس خطأ للعمل، بل هو خطأ للقناعة الفكرية على مستوى الالتزام الداخلي، في الاقتناع بالمفاهيم المتنوعة التي تحكم الأشياء المطروحة في الواقع، لئلا يكون الموقف متحرّكاً في إثباتها.

وقد تكون الخطورة في هذه المسألة، أن الخلل في المسائل العقيدية والمفاهيم العامة في الصورة التي تقدمها للإسلام، أكثر مما يؤدي إليه الخلل في الأحكام الشرعية التي تتصل ببعض جوانب

السلوك الفردي والاجتماعي في دائرة خاصة.

ولعلّ إهمال هذا الجانب، هو الذي أوقعنا في فوضى المفاهيم المتنوعة المتصلة بالكثير من قضايا العقيدة في تفاصيلها، وقضايا الكون والحياة، من خلال الأحاديث الكثيرة التي لم تخضع لتقويم علمي في صحتها وضعفها في قاعدتها العامة.

وفي ضوء ذلك، قد نحتاج إلى الوقوف أمام الأحاديث الواردة في قضايا التفسير بشكل دقيق؛ لأن صورة المضمون التفسيري هي صورة القرآن في الوجه الفكري الذي يتقدم إلى الناس في تخطيطه للإنسان وللحياة، وفي تكوينه للذهنية العامة للمسلم في نظرته إلى الوجود كله، مما قد يترك تأثيراته السلبية أو الإيجابية لدى الباحثين في حركة الصراع بين الإسلام والكفر، أو بين الهدى والضلال»⁽¹⁾.

وقفنة قصيرة:

ونقول:

1 - إن هذا البعض نفسه يحتج لكثير من الأمور التي يلتزم بها في التفسير وفي المفاهيم، وفي العقائد وفي التاريخ، وفي مفردات الوجود وغير ذلك بأحاديث ضعيفة السند، وبعضها مروى من طرق غير أهل البيت «عليهم السلام»..

ويقول:

(1) تأملات في المنهج البياني للقرآن ص 11 - 13.

(1)

«إن الحجة عنده هو الخبر الموثوق، لا خبر الثقة» .

فكيف حصل له القطع أو الاطمينان بصحة كل تلك الأخبار الضعيفة والموهونة، وفقاً للمعايير المعتمدة لديه إلا إذا كان يرى أن الوثوق الشخصي هو المعيار، وليس ما يوجب الوثوق النوعي عند كل من يلاحظ النص، وما احتف به من قرائن تفيد الوثوق به.

فإذا كان يرى: أن الوثوق الشخصي هو المعيار فتلك هي الكارثة الحقيقية الكبرى، لأن دين الله يصبح العوبة في أيدي الناس.. ولا تبقى أية ضابطة أو رابطة للقبول أو الرد.

وإذا كان يرى: أن الوثوق النوعي هو المعيار كما صرح به في مورد آخر سيأتي بعد صفحتين، فإن السؤال يبقى الذي طرحناه آنفاً عليه عن الأدلة التي جعلته يقطع أو يطمئن بتلك الأخبار الموهونة التي يطرحها هنا وهناك.

2 - إنه ليس لديه أي دليل يثبت له هذه الدعوى التي يطلقها حول لزوم تحصيل اليقين أو حتى الإطمينان (العلم العرفي) في تفاصيل العقيدة، وقضايا الوجود والتفسير والمفاهيم العامة وغيرها إلا الاستحسانات العقلية، والتحليلات الذوقية التي يبالغ في تصويرها، ويستخدم الكثير من التهويل والتضخيم للأمور من أجل التأثير على النفوس لقبولها..

3 - إن غاية ما استدل هذا البعض به هنا هو: أن الخلل في المفاهيم العامة، في الصورة التي تقدّمها للإسلام وتفصيل العقيدة أكثر خطورة من الخلل الذي ينشأ من الخطأ في الأحكام الشرعية في قضايا السلوك الخاص والعام في دائرة خاصة..

ونحن لا نجد الكثير من ملامح هذه الخطورة المميزة لهذا عن ذلك، إلا في موارد معينة بقيت مصونة بجهود العلماء الأبرار عن أي خلل.. إلا ما نشأ أخيراً بسبب إثارات هذا البعض نفسه.. ولذلك نجد: أن هناك اختلافاً في كثير من المفاهيم العامة بين الناس.. وفي كثير من التفاصيل العقيدية في قضايا الوجود، وفي كثير من خصوصيات التفسير.. ولكن ذلك لم يزد خطر ذلك على خطر الخلل والاختلاف في الأحكام الشرعية المتعلقة بالسلوك الخاص والعام..

بل قد يكون للخلل في بعض الأحكام خطورة أكبر بكثير من الخلل في بعض مفردات التفسير أو في التفاصيل في العقيدة، أو المفاهيم أو غيرها..

فإن الفتوى بجواز أو وجوب ضرب الوالدين وحبسهما، والإغلاظ لهما بالقول في مجال النهي عن المنكر، كالكذاب مثلاً مع التساهل في الإلحاد الذي هو من أعظم المنكرات، وعدم إيجاب الإغلاظ لهما فيه..

وكذلك الفتوى بجواز النظر إلى العراة في نوادي العراة، والفتوى بجواز نظر المرأة إلى عورة المرأة، وجواز نظر الرجال

إلى عورة المرأة المسلمة إذا كانت لا تنتهي إذا نهيت، ثم القول بأن في الشهادة لعلي بالولاية في الأذان والإقامة مفسد كثيرة، ثم تجويز قول أمين، و التكتف، دون الإشارة إلى تلك المفسد، ثم الفتوى بطهارة كل إنسان، وانعقاد الزواج بالمعاطاة، أي بمجرد الفعل والممارسة من دون حاجة إلى عقد، وما إلى ذلك.

نعم.. إن أمثال هذه الفتاوي أشد خطورة على الإسلام من الخلل في بعض خصوصيات التفسير، أو في فهم بعض مفردات الوجود، وأعظم من الخلل في بعض تفاصيل العقيدة التي قد لا تخطر للإنسان على بال طيلة حياته، كالإعتقاد بأن الملائكة معصومون بالإجبار على حد زعمه لا بالاختيار، أو ما يشبه هذا.

4 - إن الذي أزعج هذا البعض ودفعه إلى أن يطلق هذه الدعاوي هو ما ورد عن النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته «عليهم السلام» في معنى الراسخين في العلم، وأنهم هم الأئمة من أهل البيت «عليهم الصلاة والسلام»..

وأنهم هم الذين يعرفون المعنى الباطني للقرآن.. مما يعني: أن لديهم «عليهم السلام» علوماً ليست لدى غيرهم.

ومن الواضح: أن هذه الأحاديث قد بلغت حداً من الكثرة والوثاقة بحيث لا يستطيع حتى من يدعي أنه يحتاج إلى تحصيل القطع أو الإطمئنان في كل ما سوى الأحكام الشرعية الفرعية، أن يتملص أو أن يتخلص منها..

فكيف وهو يقول:

«وإذا كان الحديث ضعيف السند، فإنه لا يخلو من إحياء بالمضمون في الآية، مع ملاحظة: أننا لا نقتصر في حجية الخبر على خبر الثقة، بل نضيف إلى ذلك الخبر الموثوق به نوعاً، لأن سيرة العقلاء أو بناءهم هو الأساس في حجيته؛ وربما كان ضعف احتمال الكذب، لعدم وجود أساس لرغبة الناقل في تعمده هو القرينة الطبيعية على وثاقة الحديث»⁽¹⁾.

ولا ندري لماذا لم توج له كل تلك الأحاديث في المراد من الراسخين في العلم بمضمون الآية الشريفة؟!

ويقول أيضاً:

«ونحب أن نشير هنا إلى مبنانا في حجية خبر الواحد، وهو حجية الخبر الموثوق لا خبر الثقة، فإذا لم تكن هناك أي مصلحة في الكذب عند الراوي - كما في مقامنا - فلا بأس بالأخذ بالخبر وإن كان ضعيفاً، ولا يعني ذلك أننا نلغي السند بشكل كلي، بل نعتبر أن ضعف السند من القرائن التي قد توجب عدم الوثوق - كما هو الغالب - وقد لا توجب، وعلى هذا يكون المدار على الوثوق لا الوثاقه»⁽²⁾.

فهذا الكلام من هذا البعض يجعله ملزماً بقبول هذه الأخبار، ولا

(1) من وحي القرآن (الطبعة الثانية - دار الملاك) ج 4 ص 311.

(2) كتاب النكاح ج 1 ص 48.

يبقى له أي عذر لردّها أو تجاهلها.

- 56 - الأخبار كلها ليست حجة في غير الأحكام.
- 57 - لا يصح الأخذ بالحديث الضعيف في جوانب الحياة.
- 58 - لا بد من اليقين في الأحاديث عن أسرار الواقع.
- 59 - لا بد من اليقين في الأحاديث عن ملكات الأشخاص.
- 60 - أخبار الآحاد لا تقوم لها حجة في التفسير.
- 61 - الإخبارات الكونية لا يكفي فيها خبر الواحد.
- 62 - الإخبارات التاريخية لا يكفي فيها خبر الواحد.
- 63 - لا بد من القطع والاطمئنان في الكونيات وفي التاريخ.
- 64 - القضايا الدينية المتصلة بأفعال الأنبياء لا بد فيها من اليقين والتواتر.

- 65 - اشتراط اليقين في غير الشرعيات يخلصنا من كثير من الروايات.

ونقول:

إن البعض يناقش الروايات التي تتحدث عن طبيعة القبضة التي قبضها (السامري) من أثر الرسول، ويقول عن هذه الروايات: «..وعلى أي حال فهي أخبار آحاد لا تقوم بها حجة في التفسير لأن حجية خبر الواحد، فيما لم يفد القطع والاطمئنان، لا تعني إلا ترتيب الأثر الشرعي على مضمونه، فيما كان له أثر شرعي.. أما

الأمر التي تتضمن أخباراً عن قضايا كونية في السماء أو في الأرض، أو عن أحداث تاريخية فلا مجال للاعتماد على الخبر الواحد فيها بنفسه، بل يتبع القطع أو الإطمئنان، من باب حجتها في ذاتها بعيداً عن الخبر.. فلنترك الموضوع لعلم الله كالكثير مما أجمله القرآن ولم نصل فيه إلى يقين، لا سيما إذا كان الأمر مما لا يتعلق به خط العقيدة فيما يجب اعتقاده، أو خط العمل، فيما يجب الالتزام به» (1).

ويقول في موضع آخر:

«..وقد نحتاج إلى أن ننير أمام هذه الأمور، الفكرة القائلة، بأن القضايا الدينية المتصلة بالمفاهيم والأوضاع المختلفة في أجواء الكون وأفعال الأنبياء وغير ذلك مما يتعلق بالأحكام الشرعية، لا بد في الالتزام بها من اليقين، فلا يكفي فيها الظن الحاصل من رواية خاصة لم تبلغ حد التواتر.. وبذلك نستطيع التخلص من كثير من الروايات المتعلقة بالتفاصيل الدقيقة لخصائص الأوضاع، وملكات الأشخاص، وأسرار الواقع، لنرجع الأمر فيها إلى أهلها أو لناخذ منها بعض الإيحاءات والأجواء بعيداً عن جانب العقيدة.

وربما كان من الضروري أن يتوفر الباحثون في مسألة حجية الخبر الواحد، في علم الأصول على إثارة المسألة بشكل واضح أمام الناس، لأن المشكلة أن الكثيرين قد اعتمدوا على الروايات في الأمور

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 15 ص 156 157.

الخارجة عن شؤون التشريع، بنفس الشروط التي اعتمدوا فيها على التشريع، بل ربما تطور الأمر إلى التوسع في ذلك باعتماد الروايات الضعيفة، مما أدى إلى أن يكون عندنا ركام هائل من الأحاديث المذكورة في الكتب الدينية، التي يعتمد عليها الناس في تكوين التصورات والقناعات الدينية في جانب العقيدة والحياة» (1).

وقفه قصيرة:

إننا نسجل هنا مايلي:

1 - تقدم في هذا الكتاب: أن الذي يطلب فيه اليقين هو خصوص الأمور العقائدية، التي يجب الإعتقاد بها على كل حال، وهي التي يتوقف عليها الإسلام والإيمان، كالتوحيد والنبوة واليوم الآخر، وكذا يطلب اليقين في المعجزة التي يتوقف عليها ثبوت أصول العقيدة، كالتى يتوقف عليها إثبات نبوة النبي، أما ما عدا ذلك، فإنما يجب الإعتقاد به لو التفت إليه لا مطلقاً.

وهذه الأمور التي تحدث عنها هذا البعض هنا، لا دليل على اعتبار اليقين فيها، بل يكفي أن تثبت بالحجة المعتبرة شرعاً وعند العقلاء، وذلك مثل الإعتقاد بكرامات النبي «صلى الله عليه وآله»، كتسبيح الحصى بيديه «صلى الله عليه وآله»، وسجود الشجر له «صلى الله عليه وآله»، وتكليم الحيوان له، ونحو ذلك.

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج14 ص 12 و 14.

فإن ذلك لا مدخلية له في تحقق أصل الإيمان والإسلام، نعم.. لو ثبت للإنسان بحجة معتبرة وجب عليه الاعتقاد به، لئلا يلزم رد الخبر على أهل البيت «عليهم السلام»، وقد روي عن الإمام الباقر «عليه السلام»، وهو يتحدث عن أصحابه:

«إن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم إليّ، الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا، ويروى عنا، فلم يعقله، ولم يقبله قلبه، أشمأز منه وجده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا» (1).

وعنه «عليه السلام»: «لا تكذبوا بحديث أتاكم به أحد، فإنكم لا تدرون لعله من الحق، فتكذبوا الله فوق عرشه» (2).

2 - إن هذا البعض يقول بعدم حجية أخبار الأحاد في التفسير، وفي التاريخ وفي الكونيات، وفي القضايا الدينية المتصلة بالمفاهيم والأوضاع المختلفة في الكون، وأفعال الأنبياء، وغير ذلك، وكذا الحال بالنسبة للروايات التي تتحدث عن ملكات الأشخاص وأسرار الواقع.

ونقول:

(1) البحار ج 2 ص 186 والكافي ج 2 ص 223 حديث 7.

(2) البحار ج 2 ص 186 وراجع ص 187 و 188 وراجع المحاسن للبرقي

ص 230 و 231.

لا ندري السبب في حكمه هذا، فإن حجية خبر الواحد لم تخصص من خلال أدلتها، كبناء العقلاء، أو (آية النبأ) أو غيرها مما يستدل به على حجيته - لم تخصص - هذه الحجية في نوع دون نوع. فمن أين جاء هذا التخصيص البديع - بل المستهجن - يا ترى؟!
3 - إن هذا البعض يقول بعدم إمكان الأخذ بالحديث الضعيف في جوانب الحياة.

ونقول:

إن من يقول بالأخذ بالحديث الموثوق - وهذا البعض يدعي دائماً أنه منهم - لا بحديث الثقة، لا يحق له أن يقول بلزوم الاقتصار على الخبر الصحيح سنداً في أمور الشرع، ولا في سائر ما تقدم.
4 - إن خبر الواحد حين ينقل لنا ملكات الأشخاص، أو حادثة تاريخية لا يزيد عن كونه ينقل خبراً في موضوع من الموضوعات، فإذا كانت حجيته من باب بناء العقلاء، فلماذا لا تشمل ما هو من قبيل الإخبار بعدالة أو بحياة زيد من الناس، أو بوقوع حادثة القتل الفلانية، وكذا الحديث عن الكونيات، والتبدل فيها ووقوع زلزال أو خسف في البلد الفلاني، أو كالشهادة بالهلال؟!!

أما القضايا المتصلة بأفعال الأنبياء، فما هي إلا كنقل صلاتهم، وحجهم، وصيامهم «عليهم السلام» لنا، ومن هذه الأفعال نقل خبر شجاعة النبي، والإمام الخارقة للعادة في بعض المواضع، كخبر ثباته «صلى الله عليه وآله» يوم أحد، وكخبر قلع باب خيبر، وقتل علي

«عليه السلام» لعمر بن عبد ود، حيث كانت ضربته تعدل عبادة الثقلين.

5 - إنه قد اعتبر أنه لا بد من القطع أو الإطمئنان في كل ما ليس حكماً شرعياً، مؤكداً على أن حجيتهما الذاتية هي المنشأ، للأخذ بهما بعيداً عن الخبر.

وهذا معناه: لزوم إلقاء معظم الحديث المنقول عن أهل البيت «عليهم السلام» من أصله والاستغناء عنه؛ لأنه لا حجية له، بل الحجية لليقين بذاته، وللاطمئنان بذاته كما يقول. (وهذه مقولة خطيرة).

مع ما في هذا الأخير - أي حجية الاطمئنان بذاته - من إشكال ظاهر.

ومن الطرائف أن تكون سيرة العقلاء التي يستدل بها هذا البعض على حجية الخبر هي نفسها التي يستدل بها على حجية الإطمئنان، فكيف ساغ له قبول حجية الإطمئنان في غير الشرعيات، وهجر حجية الخبر فيها وتوصيف الحجية في الأول بالذاتية وإنكار حجية الثاني من رأس؟!!

وبعد.. فإن من الواضح: أن الموارد التي يحصل فيها اليقين محدودة ومعدودة، فيبقى هذا الكم الهائل من أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» بلا فائدة ولا عائدة.

ولا ندري مدى ابتعاد مقولة الاكتفاء بما في القرآن، وبما دل

عليه العقل، وبالمتواترات، لا ندري مدى ابتعادها عن مقولة - (حسبنا كتاب الله)، ولا نعرف كثيراً عن المواضيع التي تختلف فيها هذه عن تلك.

66 - القرآن يوسع الحديث ويضيّقه.

67 - الحديث لا يخصص ولا يقيد القرآن.

إن البعض يعتبر: أن القرآن هو الذي يوسع الحديث أو يضيّقه. ومعنى ذلك: أن لا يستطيع الحديث تضيق المفهوم القرآني.

فهو يقول:

«إنه لا بد من أن يرجع الفقهاء إلى القرآن».

على قاعدة أساسية هي:

«أن العناوين القرآنية هي العناوين الأصلية التي تحكم وتفسر كل مفردات العناوين الموجودة في السنة فهي التي توسعها وتضيّقها، لأنها هي الأساس في حركة الأحكام في الموضوعات. كما أن المفهوم القرآني هو المفهوم الحاكم على كل جزئيات المفاهيم الموجودة في الأحاديث، لأنه هو المقياس لصحة الأحاديث وفسادها.» (1)

والذي نلفت النظر إليه: هو خصوص الفقرات الأولى من النص المذكور، فإذا كان مراده غير ما هو الظاهر، أو كان لديه توضيحات وقيود، فقد كان عليه أن يذكر ذلك في هذا الموضع بالذات، لأنه

(1) مجلة المنطلق، العدد 113 ص32.

موضع الحاجة للتوضيح والتصحيح.

68 - نحن نميل إلى الرأي السلبي في وثيقة أبي هريرة.

69 - اختلف الرأي في توثيق أبي هريرة.

يقول البعض:

«هذا مع التحفظ الذي نسجله على شخصية أبي هريرة، التي اختلف الرأي في توثيقها وعدم توثيقها. ونحن نميل إلى الرأي السلبي، ونحتمل أن يكون الحديث من موضوعاته»⁽¹⁾.

وقفه قصيرة:

ونقول:

1 - إن من يقرأ هذه العبارات يظن لأول وهلة: أن الإختلاف في وثيقة أبي هريرة واقع بين علماء الشيعة، وذلك لأن قائل هذا القول يحمل شعار هذا المذهب بل هو يعلن نفسه مرجعاً فيه..

2 - ولو أغمضنا النظر عما سبق، فإننا نقول:

لماذا لم يجزم بعدم وثيقة أبي هريرة، بل أظهر الميل إلى الرأي السلبي؟!!

وهذا الأمر أيضاً يشير إلى وجود درجة من الاعتبار يحظى بها أبو هريرة لديه!!!

(1) من وحي القرآن (الطبعة الثانية - دار الملاك) ج 17 ص 313.

الفصل الرابع

الإسلام لا يملك وسيلة بيان..
العمل بالرأي

عودة إلى نماذج من مناهجه على النحو التالي:

- 70 - الإسلام يعاني من مشكلة.
- 71 - الإسلام لا يملك وسيلة بيان قاطعة و يقينية.
- 72 - الكلمة والفعل لا تملك روحاً مطلقة تحميها من الاحتمال الآخر.
- 73 - اختلاف المسلمين بدأ من زمن النبي.
- 74 - اختلاف المسلمين من زمنه «صلى الله عليه وآله» هو بسبب الاحتمالات في الكلام النبوي وفي الأفعال النبوية.
- 75 - المختلفون لم يكونوا جميعاً قادرين على لقاء النبي فبقيت خلافاتهم تأخذ طابع الإسلام.
- 76 - الاجتهاد بالرأي موجود في زمنه «صلى الله عليه وآله».
- 77 - النبي - إذا صحت الأحاديث - أمرهم بالعمل بأرائهم حيث لا نص.
- 78 - الأحزاب جعلت الخلافة قضية مركزية.
- 79 - المختلفون على الخلافة متواصلون - والأحزاب جعلوا الخلافة سبب انقسام.

يقول البعض، وهو يتحدث عن هوية الحوار الإسلامي -
الإسلامي:

«وهكذا كان الإسلام الواحد يهيبء للأمة الواحدة أن تلتقي على كل مفاهيمه، لتلتقي من خلال هذه المفاهيم على كل مواقع حياتها، لكن مشكلة الإسلام كمشكلة أي فكر آخر، سواء كانت دينية أو غير دينية، أنه لا يملك أن يدخل إلى أفكار الناس بطريقة غيبية، وإنما يدخل من خلال الكلمة ومن خلال الفعل.

ومن الطبيعي: أن الكلمة لا تملك روحاً مطلقة تحميها من الاحتمال الآخر، وهكذا الفعل لا يملك أيضاً انفتاحاً لما يختزنه، ما يجعل الاحتمالات كثيرة في تفسير طبيعته وخلفياته..

لذلك اختلف المسلمون في زمن النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم يكن كل المسلمين قادرين على لقاء النبي «صلى الله عليه وآله»، لذا بقيت كثير من الخلافات تتحرك في وعي هؤلاء وأولئك على أنها الإسلام. ونحن نعرف أن الاجتهادات بالرأي كانت موجودة، خاصة إذا صحت الأحاديث التي تقول بأن بعض الناس ممن أرسلهم النبي ليقضوا في بعض المناطق، قد قال لهم ما مفاده أنه إذا لم يجد أحدكم شيئاً في كتاب الله وسنة رسوله - مما يعرض عليكم - فإنه يعمل باجتهاد رايه. إنها وجهة نظر على أي حال.

ثم جاءت الأحزاب بعد النبي «صلى الله عليه وآله»، لتجعل من قضية الخلافة قضية مركزية استطاعت أن تمثل حداً فاصلاً يفصل

المسلمين عن بعضهم البعض. ربما لم يتحقق هذا الانفصال في عهد (1) الخلافة، إذ نجد تواملاً من الذين اختلفوا حول قضية الخلافة» .

وقفه قصيرة:

ونقول:

إن ما ورد في هذه الأسطر اليسيرة من مقولات يحتم علينا الوقوف - ولو للتنبيه والتحذير - عند النقاط التالية:

1 - هل يصح لأحد أن يقول: إن الإسلام يعاني من مشكلة أنه لا يملك الدخول إلى أفكار الناس بطريقة غيبية. بل من خلال الكلمة والفعل الخ؟!

ألا يوحى ذلك:

ألف: أن في الإسلام خللاً أو نقصاً في قدراته وفي وسائله وهو عاجز عن سدّ هذا العجز؟!

ب: أن الوسائل التي اعتمدها الإسلام لم تستطع أن تقوم بالمهمة التي أوكلت إليها على أتم وجه، بسبب ما تعاني منه من عجز ووهن؟!

ج: أن القول: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد جاءهم بها بيضاء نقية، وأن الكتاب يهدي إلى الرشد.. وأنه مبين، وأن الحجة

(1) بينات عدد 199 بتاريخ 22 جمادى الثانية 1421 هـ - الموافق 22 أيلول 2000م.

تامة على الخلائق. وأن الله الحجة البالغة.. وأنه: ﴿قد تبين الرشد من الغي..﴾ ووو الخ.. - إن ذلك كله - يصبح بلا معنى، وبلا فائدة؟! بل يكون مجرد شعارات رنانة خالية من الصدقية!! باعتبار ان الإسلام لا يزال يعاني من مشكلة!! أعاذنا الله من الزلل في القول، وفي الفكر، وفي العمل.

2 - ما ادعاه من أن الكلمة لا تحمل روحاً مطلقاً تحميها من الاحتمال الآخر.. لا مجال لقبوله.. فإن ذلك إنما هو في بعض الموارد، فهو الإستثناء وليس هو القاعدة.. ولولا ذلك لانهارت حياة الناس، واختلط الحابل بالنابل، ولم يعد لهم ما يحل مشاكلهم على صعيد الخطاب الذي يدخل في صميم حياتهم، وعليه تدور أمور معاشهم ومعادهم. وبه وعلى أساسه يكون الأخذ والعطاء، والفصل في القضاء.

والخلاصة:

إنه لا ريب في وجود ما هو قطعي الدلالة في اللغة العربية، ووجود ما هو ظاهر في دلالاته، فلا يضر وجود الاحتمال الضعيف الذي لا يلتفت إليه العقلاء ولا يقدر في حجية ظاهره وفي الإلزام ولزوم الالتزام به.

وإذا كانت بعض الكلمات أو التعابير القليلة لا تبنى احتمالات أخرى في معناها فإن بالإمكان تجنبها والتزام غيرها مما لا يعاني من هذه المشكلة، إلا إذا أريد للكلام أن يكون على درجة من الإبهام

والإجمال لأكثر من سبب.

ومهما يكن الحال، فإن ثمة نظاماً عاماً يلتزمه الناس في مجال الخطاب في مختلف جهات حياتهم، وإنما يعتنى بالاحتمالات، وتقبل في دائرة التداول ما دامت خاضعة لهذا النظام العام، فإذا تجاوزت حدوده وخطوطه سقطت وأهملت، واستبعدت من دائرة الاهتمام والتداول. ولولا ذلك، لانسد باب المعرفة على الناس، ولم تقم عليهم حجة، وكان اعتبار فعل المعصوم وقوله وتقريره حجة ودليلاً على الأحكام والحقائق الدينية بلا معنى ولا فائدة.

3 - إن وجود احتمالات متعددة للكلام أو للفعل يحتم أن يبقى الناس في دائرة تلك الاحتمالات.. ولا يجوز لهم أن يتعدوها إلى آراء أخرى يخترعونها من عند أنفسهم..

4 - قوله: «إن الإسلام لا يملك الدخول إلى أفكار الناس بطريقة غيبية».

غير مقبول أيضاً، فإن الإسلام يقول:

ليس العلم بالتعلم، إنما هو نور يقع في قلب من يريد الله تبارك وتعالى أن يهديه ⁽¹⁾.

وقال تعالى: (إِنَّ الدِّينَ أَمْنٌ وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ

(1) بحار الأنوار ج 1 ص 225.

(1)

بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ

ويقول الله سبحانه: (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) (2)

فالهداية بالإيمان وزيادة الهدى، من قبل الله سبحانه - كسائر التوفيقات والتسديدات الإلهية - إنما هما عمل غيبي، وتصرف إلهي.

وعن الإمام الباقر «عليه السلام»: «من عمل بما يعلم علمه الله ما لم يعلم» (3)

ولكن شرط أن تتوفر النية الصادقة لقبول هذا الإيمان، وعدم المقاومة له بتمحل المعاذير.

5 - على أن التعليم لا ينحصر بالكلمة وبالفعل الذي ترد فيه الاحتمالات. بل إن اجتراح المعجزات القاطعة الدلالة هو الآخر ينتهي بالناس إلى العلم، ويضطرهم إليه، بحيث تصبح حجتهم داحضة. ولا يجدون ثمة أي مهرب.

6 - على أن هناك هداية فطرية كالهداية للتوحيد، ولكثير من الأمور التي تدركها الفطرة، وهداية تكوينية وهداية عقلية.. فلا تنحصر سبل الهداية بالقول وبالفعل..

(1) الآية 9 من سورة يونس.

(2) الآية 17 من سورة محمد.

(3) البحار ج 75 ص 189.

7 - قد جعل هذا البعض اختلاف المسلمين في زمن النبي ناشئاً عن أن الكلمة والفعل لا تملك روحاً مطلقة تحميها من الاحتمال الآخر..

فهل يريد بذلك أن يعذر الذين اغتصبوا الخلافة من أمير المؤمنين، واعتدوا على مقام سيدة النساء؟! وضربوها وأخذوا فدكاً.. وما إلى ذلك؟!

باعتبار أن الكلام الذي ألقى إليهم، قرآناً كان أو توجيهاً نبوياً، لا يملك روحاً مطلقة تحميه من الاحتمال الآخر!!

8 - ولنا أن نلزم هذا البعض بما ألزم به نفسه، فهل يقبل بأن نقول له: إن كلامه وفعله لا يملك روحاً مطلقة تحميه من الاحتمالات الأخرى. فكلامه يحتمل أن يكون دائماً كلام تضليل، وفعله يحتمل دائماً أن تكون له طبيعة سيئة، وخلفيات شائنة؟!

ولماذا إذن يقيم الدنيا ثم لا يقعدا على منتقدي مقولاته التي هي صريحة في خلاف الحق؟! ولماذا يتهمهم بالعقدة تارة، وبالتغفيل أخرى، وبالوقوع تحت تأثير المخابرات الثالثة، وبعدم الدين والتقوى رابعة وما إلى ذلك؟!

9 - على أن هذا الكلام يستبطن أن لا يبقى هناك حق يعرف أو يؤخذ به من أحد من الناس.. كما أنه لا يبقى معنى لتشريع العقوبات ولا لوضع المثوبات. وأن كل ما يقال أو يفعل ترد فيه الاحتمالات المثبتة والنافية، وتدخله الشبهات، فلا مجال للإحتجاج به، أو له أو

عليه..

ولم يكن أيضاً معنى للجهد، لعدم إمكان قطع العذر، وإقامة الحجة. ولا معنى للحد والقصاص، لأن الحدود تدرأ بالشبهات لأن كل دليل يستدل به على تشريع شيء لا يملك روحاً تحميه من الاحتمال الآخر.

10 - وإذا أنجر الكلام إلى هذا الحد، فإنه لا حرج إذا قيل: إن هذا معناه: أن تنتفي الفائدة من بعثة الأنبياء والرسول، ومن تشريع الشرائع والأحكام.. ما دام أنه ليس ثمة من سبيل لنيلها، ولا وسيلة للوصول إليها!!!

11 - ثم ما معنى قوله: «لم يكن كل المسلمين قادرين على لقاء النبي «صلى الله عليه وآله»، فبقيت الخلافات تتحرك في وعي هؤلاء وأولئك على أنها الإسلام»؟!

هل يريد أن يقول: إن الذين اختلفوا لم يروا رسول الله «صلى الله عليه وآله» ليسمعوا منه ما يزيل خلافاتهم؟! **إذا كان هذا هو المقصود، فإننا نقول له:**

إن الاختلاف في معظمه لم يكن بين من لم يكونوا قادرين على رؤية الرسول.. بل كان في معظمه بين من رأوا الرسول «صلى الله عليه وآله» وعاشوا معه، وسمعوا أقواله وكانوا قادرين على الرجوع إليه فيما شجر بينهم.

12 - وحتى لو رجعوا إلى الرسول، فإنه - على حسب قول هذا

البعض - لن يكون «صلى الله عليه وآله» قادراً على حسم مادة النزاع، لأن كل كلام سيقوله لهم لا يملك روحاً مطلقة، تحميه من الاحتمال الآخر. وكذلك الحال بالنسبة لما يمارسه من فعل توجيهي وتعليمي. وسيبقى الحرج في أنفسهم مما يقضيه، ولا يبقى معنى ولا مجال لتحقيق مضمون قوله تعالى: (ثُمَّ لَّا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ) (1) ..

13 - إن هذا البعض يدعي: أنه يعرف: «أن الاجتهادات بالرأي كانت موجودة خاصة إذا صحت الأحاديث التي تقول: إن النبي أجاز لقضاة المناطق العمل بالرأي..».

ومن الواضح:

ألف: أن وجود الاجتهاد بالرأي في زمن الرسول لا يعني أن الرسول قد أمضاه وقبل به.. بل هو والأئمة من أهل بيته الطاهرين ما زالوا يقبحون العمل بالرأي وينهون عنه، ويعلنون رفضهم له ويخبرون الناس: بأن دين الله لا يصاب بالعقول، ويعلمونهم بالعقوبات القاسية التي أعدها الله لمن يفعل ذلك.

ونذكر من هذه النصوص الرواية التالية:

محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن مثنى الحنات، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله «عليه السلام»: ترد

(1) الآية 65 من سورة النساء.

علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله، ولا سنة نبيه؛ فننظر فيها؟!
فقال: لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على
 (1) الله عز وجل .

ب: لو صح ما ذكره هذا البعض لم تتحقق بدعة أصلاً.. لأن
 بإمكان كل أحد أن ينتج رأياً يخالف فيه حكم الله بحجة: أنه لا يستطيع
 أن يرى النبي، وحتى لو رآه، فإن ما يقوله وما يفعله «صلى الله عليه
 وآله» لا يملك روحاً مطلقة، تحميه من الاحتمال الآخر..

وقد روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قوله: «إذا
 ظهرت البدع في أمتي، فليُظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة
 (2) الله» .

وعنه «صلى الله عليه وآله»: من أتى ذا بدعة فعظمه، فإنما
 (3) يسعى في هدم الإسلام .

وعنه «صلى الله عليه وآله»: «أبى الله لصاحب البدعة بالتوبة.
قيل: يا رسول الله، وكيف ذلك؟!
 (4) **قال:** إنه قد أشرب قلبه حبها» .

(1) الكافي ج 1 ص 56.

(2) الكافي ج 1 ص 54.

(3) الكافي ج 1 ص 54.

(4) الكافي ج 1 ص 54.

وروى الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب، قال: سمعت أبا عبد الله «عليه السلام» يقول:

قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إن عند كل بدعة تكون من بعدي، يُكاد بها الإيمان، ولياً من أهل بيتي، موكلاً به، يذب عنه، ينطق بإلهام من الله، ويعلن الحق وينوره، ويرد كيد الكائدين، يعبر عن الضعفاء، فاعتبروا يا أولي الأبصار، وتوكلوا على الله» (1).

وعن يونس بن عبد الرحمان عن أبي الحسن الأول: «يا يونس لا تكونن مبتدعاً، من نظر برأيه هلك، ومن ترك أهل بيت نبيه «صلى الله عليه وآله» ضل، ومن ترك كتاب الله وقول نبيه (2) كفر».

وعن أبي جعفر «عليه السلام»: من أفتى الناس برأيه فقد دان الله بما لا يعلم، ومن دان الله بما لا يعلم فقد ضادّ الله، حيث أحلّ وحرّم فيما لا يعلم (3).

وعن محمد بن يحيى، عن بعض أصحابه: وعلي بن إبراهيم [عن أبيه] عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد

(1) الكافي ج 1 ص 54.

(2) الكافي ج 1 ص 56.

(3) الكافي ج 1 ص 58.

الله «عليه السلام»: وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب رفعه، عن أمير المؤمنين «عليه السلام» أنه قال:

«إن من أبغض الخلق إلى الله عز وجل لرجلين: رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف ⁽¹⁾ بكلام بدعة، قد لهج بالصوم والصلاة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضال عن هدي ⁽²⁾ من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد موته، حمّال خطايا غيره، رهن بخطيئته.

ورجل قمش جهلاً في جهال الناس، عان ⁽³⁾ بأغباش الفتنة، قد سماه أشباه الناس عالماً ولم يغن ⁽⁴⁾ فيه يوماً سالماً، بگر ⁽⁵⁾ فاستكثر،

(1) في بعض النسخ بالغين المعجمة وفي بعضها بالمهملة وبهما قرىء قوله تعالى: (قد شغفها حباً) وعلى الأول معناه: دخل حب كلام البدعة شعاف قلبه أي حجابته وقيل سويداءه، وعلى الثاني غلبه حبه وأحرقه فإن الشغف بالمهملة شدة الحب وإحراقه القلب (آت).

(2) بفتح الهاء وسكون المهملة أي السيرة والطريقة.

(3) كذا في أكثر النسخ من قولهم عنى فيهم أسيراً أي أقام فيهم على اسارة واحتبس وعند غيره حبسه والعاني: الأسير، أو من عنى بالكسر بمعنى تعب، أو من عنى به فهو عان أي اهتم به واشتغل. وفي بعض النسخ بالغين المعجمة من الغنى بالمكان كرضي أي أقام به، أو من عنى بالكسر أيضاً بمعنى عاش. والغبش بالتحريك ظلمة آخر الليل (آت).

(4) أي لم يلبث يوماً تاماً.

(5) أي خرج للطلب بكرة وهي كناية عن شدة طلبه واهتمامه في كل يوم أو في

ما قلّ منه خير مما كثر، حتى إذا ارتوى من آجن (1) واكتنز من غير طائل (2) جلس بين الناس قاضياً ضامناً لتخليص ما التبس على غيره، وإن خالف قاضياً سبقه، لم يأمن أن ينقض حكمه من يأتي بعده، كفعله بمن كان قبله، وإن نزلت به إحدى المبهمات المعضلات هيأ لها حشواً من رأيه، ثم قطع به، فهو من لبس الشبهات في منزل غزل العنكبوت لا يدري أصاب أم أخطأ، لا يحسب العلم في شيء مما أنكر، ولا يرى أن وراء ما بلغ فيه مذهباً، إن قاس شيئاً بشيء لم يكذب نظره وإن أظلم عليه أمر اكتتم به، لما يعلم من جهل نفسه، لكيلا يقال له: لا يعلم، ثم جسر فقضى.

فهو مفتاح عشوات (3)، رگاب شبهات، خباط جهالات، لا يعتذر مما لا يعلم فيسلم ولا يعرض في العلم بضرس قاطع فيغنم، يذري الروايات ذرو الريح الهشيم (4).

أول العمر إلى جمع الشبهات والآراء الباطلة.

(1) أي شرب حتى ارتوى، والآجن: الماء المتغير المتعفن.

(2) أي عدّ ما جمعه كنزاً وهو غير طائل. أي ما لا نفع فيه.

(3) العشوة: الظلمة أي يفتح على الناس ظلمات الشبهات؛ والخبط المشي على غير استواء.

(4) أي كما أن الريح في حمل الهشيم وتبديده لا تبالي بتمزيقه واختلال نسقه كذلك هذا الجاهل يفعل بالروايات ما تفعل الريح بالهشيم؛ والهشيم ما يبس من النبات وتفتت.

تبكي منه المواريث، وتصرخ منه الدماء؛ يستحل بقضائه الفرج الحرام، ويحرّم بقضائه الفرج الحلال، لا ملىء بإصدار ما عليه (1) ورد ، ولا هو أهل لما منه فرط، من ادعائه علم الحق» (2) .

14 - ثم إن هذا البعض قد أشار إلى:

«الأحاديث التي تقول بأن بعض الناس ممن أرسلهم النبي ليقضوا في بعض المناطق، قد قال لهم ما مفاده: أنه إذا لم يجد أحدكم شيئاً في كتاب الله وسنة رسوله - مما يعرض عليكم - فإنه يعمل باجتهاد رأيه..».

ونقول:

إنه يشير بكلامه هذا إلى ما يستدل به بعض أهل السنة على تشريع الرأي والقياس، وهو ما رووه عن الحارث بن عمر، بن أخي المغيرة بن شعبة عن ناس من أصحاب معاذ [من أهل حمص]، عن معاذ، قال:

لما بعثه «صلى الله عليه وآله» إلى اليمن، قال كيف تقضي، إذا عرض لك قضاء؟! عرض لك قضاء؟!!

(1) المليء بالهمزة: الثقة والغنى، والاصدار الارجاع.

(2) الكافي ج 1 ص 58 - 59 وبحار الأنوار ج 101 ص 266 و 267 ونهج البلاغة ج 1 الخطبة رقم 17 ومصادر نهج البلاغة عن: غريب الحديث لابن قتيبة وعن قوت القلوب ج 1 ص 290 وأمالى الطوسي ج 1 ص 240 وعن الاحتجاج ج 1 ص 390 وعن الإرشاد للمفيد ص 109 وغيرهم.

قال: أقضي بكتاب الله.

قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟!!

قال: فبسنة رسوله.

قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟!!

قال: أجتهد رأيي ولا ألو.

قال: فضرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» صدره وقال:

الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه رسول الله (1).

وهذه الرواية قد حكم عليها أهل السنة أنفسهم بالضعف وذلك:

ألف: لجهالة الحارث بن عمر، ولأن الرواية (2) لم تبين من هم أصحاب معاذ، ليتمكن التأكد من وثاقتهم أو عدمها .

ب: قال أبو محمد: هذا حديث ساقط، لم يروه أحد من غير هذا

(1) إرشاد الفحول ص202 عن أحمد، وأبي داود، والترمذي وغيرهم، والسنن الكبرى ج10 ص114 والإحكام في أصول الأحكام ج7 ص111 وج6 ص26 لابن حزم وأعلام الموقعين ج1 ص202 وسنن أبي داود ج3 ص330 والأحكام السلطانية ص85 والبرهان في أصول الفقه ج2 ص772 و 1186 و 1356 والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج4 ص123 و 280 ونصب الراية ج4 ص63 وسنن أبي داود ج2 ص303 والجامع الصحيح ج3 ص616.

(2) عون المعبود ج9 ص510.

الطريق، وأول سقوطه: أنه عن قوم مجهولين لم يسموا، فلا حجية في من لا يعرف من هو. وفيه: الحارث بن عمرو، «وهو مجهول لا يعرف من هو، ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه»⁽¹⁾.

وقد أورد الجوزجاني هذا الحديث في الموضوعات، وقال: هذا حديث باطل، رواه جماعة عن شعبة. وقد تصفحت هذا الحديث في أسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقاً غير هذا.

إلى أن قال: ومثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل الشريعة.

وقال البخاري عن هذا الحديث: «لا يعرف الحارث إلا بهذا ولا يصح»⁽³⁾.

ج: إن هذا الحديث الضعيف لا يقوى على معارضة ما دل على الردع عن أعمال الرأي.

د: قد أشار البعض إلى أن من الممكن أن تصح الأحاديث التي تقول: إن النبي قال لبعض من أرسلهم إلى بعض المناطق أن يعملوا

(1) الإحكام في أصول الأحكام ج7 ص112 وراجع ج6 ص35.

(2) عون المعبود ج9 ص510.

(3) الإحكام في أصول الأحكام ج7 ص112 وج6 ص35 ونصب الرأية ج4

ص63 وعون المعبود ج9 ص510 و511.

بالرأي.

ونقول له:

إن حديث معاذ الذي ذكرناه هو المعتمد، بل وحتى لو انضم إليه حديث أبي موسى الأشعري، ومعاذ، أو انضم إليه حديث ابن مسعود (1) أيضاً .

فإنه يبقى غير مقبول.. لأن رواته لم تثبت وثافتهم عند علماء المذهب. بل ثبت ضدها.

بل إننا نطمئن القارئ الكريم إلى أن أهل السنة أنفسهم يصرحون - وقد قدمنا بعض تصريحاتهم - بإرسال تلك الأحاديث، وبمجهولية رواتها، وتفرد هؤلاء المجاهيل بنقلها.

إذن، فلماذا هذا التهويل على الآخرين بوجود أحاديث بصيغة الجمع!! وبأنها يمكن أن تكون صحيحة!! فإنها لا يمكن أن تكون كذلك عند السنة أنفسهم، فكيف تصح عند الشيعة..

ه: قال ابن ماجة: حدثنا الحسن بن حماد، سجادة، حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن سعيد بن حسان، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، حدثنا معاذ بن جبل، قال: لما بعثني رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى اليمن قال: لا تقضين ولا تفصلن إلا

(1) راجع: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج4 ص29.

(1)

بما تعلم، وإن أشكل عليك أمر، فقف حتى تبينه، أو تكتب إليّ فيه .

قال في هامش عون المعبود: «وهذا أجود إسناداً من الأول، ولا

(2)

ذكر فيه للرأي» .

و: إن من الواضح: أن الله سبحانه، قد أكمل الدين وأتم النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً بولاية علي «عليه السلام».. وكان كمال هذا الدين بحيث إن الإمام الصادق «عليه السلام» يقول: إن عندنا الجامعة، وما يدرهم ما الجامعة؟!!

قال: قلت (أي الراوي): جعلت فداك، وما الجامعة؟!!

قال: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله «صلى الله عليه وآله» وإملائه، من فلق فيه، وخط علي «عليه السلام» بيمينه، فيها حلال وحرام، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش. وضرب بيده إليّ، فقال: تأذن لي يا أبا محمد؟!!

قال: قلت: جعلت فداك، إنما أنا لك، فاصنع ما شئت.

(3)

قال: فغمزني بيده، وقال: حتى أرش هذا .

وفي حديث آخر عن الإمام الصادق «عليه السلام» حول الجفر

(1) سنن ابن ماجة ج 1 ص 21 وراجع: أعلام الموقعين ج 1 ص 202.

(2) عون المعبود ج 9 هامش ص 509.

(3) الكافي ج 1 ص 239 والوسائل ج 29 ص 356 وبصائر الدرجات ص 151 -

الأبيض، قال «عليه السلام»: «فيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى فيه الجلدة، ونصف الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش»⁽¹⁾.

وعن أبي عبد الله «عليه السلام» حول الجامعة: «..فيها كل ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضية إلا وهي فيها»⁽²⁾.

وفي نص آخر عنه «عليه السلام»: «إن عندنا كتاباً أملاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» وخط علي «عليه السلام» صحيفة فيها كل حلال وحرام إلخ..»⁽³⁾.

وفي نص آخر يقول عن كتاب علي «عليه السلام»: «ما على الأرض شيء يحتاجون إليه إلا وهو فيه حتى أرش الخدش»⁽⁴⁾.

وعن الإمام الرضا «عليه السلام» حول علامات الإمام قال «عليه السلام»: «يكون عنده الجفر الأكبر والأصغر [و] إهاب معز وإهاب كبش، فيهما جميع العلوم، حتى أرش الخدش، وحتى الجلدة، ونصف الجلدة، وثالث الجلدة»⁽⁵⁾.

(1) الكافي ج 1 ص 240 وبصائر الدرجات ص 150 و 151 وبحار الأنوار ج 26 ص 37 و 38.

(2) الكافي ج 1 ص 241.

(3) الكافي ج 1 ص 242.

(4) بصائر الدرجات ص 147.

(5) راجع معاني الأخبار ص 102 و 103 والخصال ج 2 ص 527 وعيون

15 - قوله: «إن سبب بقاء الاختلاف بين المسلمين هو عدم قدرة كثير منهم على لقاء رسول الله «صلى الله عليه وآله»..».

غير صحيح، فإن بعضهم قد خالف رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه، وتنازعا عنده، ومعه وقالوا: إن النبي ليهجر، ومنعوه من أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده..

ونقول أيضاً:

ألف: إن قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إبتوني بكتف ودواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً» يوضح: أن تلك الكتابة وذلك الفعل سوف يملك روحاً مطلقة تحميه من جميع الاحتمالات الأخرى.. ولولا ذلك لم يصح قوله «صلى الله عليه وآله»: «لن تضلوا بعده أبداً».

ب: إن الأحاديث التي يراد الإيحاء بصحتها هي تلك التي رواها أتباع غير أهل البيت «عليهم السلام» والتزموا بها. وهي لا تمت إلى أهل البيت ولا إلى شيعتهم بأية صلة. بل المروي عن أهل البيت مناقض لها، فقد روي عنهم «عليهم السلام»:

القضاة أربعة: ثلاثة في النار، وواحد في الجنة:

رجل قضى بجور وهو يعلم فهو في النار.

ورجل قضى بجور وهو لا يعلم، فهو في النار.

أخبار الرضا ج1 ص212 و213 والبحار ج25 ص116.

ورجل قضى بحق وهو لا يعلم فهو في النار.
 (1) ورجل قضى بحق وهو يعلم، فهو في الجنة .

فأئمتنا «عليهم السلام» يقولون: إن من قضى بالحق، وهو لا يعلم فهو في النار.. فهل يصح أن يقول هذا البعض: «إن النبي صرح لهم بأن يعملوا باجتهاد آرائهم».. إذا لم يعلموا؟!!

وإذا قال هذا البعض: إن حكم الله تابع لآراء المجتهدين، وإن تباينت تلك الآراء واختلفت. فإذا لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله كانت آراء الناس هي الحق المعلوم.. وإن الرواية السابقة ناظرة لموافقة أو مخالفة الحق الموجود في كتاب الله وسنة رسوله فقط، دون ما لم يكن وارداً فيهما.

فإن الجواب لهذا البعض هو:

ألف: إن هذا الكلام يستبطن التصويب في اجتهاد الآراء. والتصويب باطل بلا ريب.

ب: روي عن أمير المؤمنين «عليه السلام» قوله:

«ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام، فيحكم فيها برأيه، ثم يرد تلك القضية بعينها على غيره، فيحكم فيها بخلاف قوله، ثم يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم، فيصلب آراءهم

(1) بحار الأنوار ج75 ص247 وج101 ص263 و264 والكافي ج7 ص407.

جميعاً وإلهم واحداً! ونبههم واحداً! وكتابهم واحداً!.

أفأمرهم الله سبحانه بالاختلاف فأطاعوه! أم نهاهم عنه فعصوه!
(1) أم أنزل الله سبحانه ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه»!

وروي عن عمر بن أذينة، وكان من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد «عليه السلام» أنه قال: دخلت يوماً على عبد الرحمن بن أبي ليلى بالكوفة، وهو قاض، فقلت: أردت أصلحك الله أن أسألك عن مسائل وكنت حديث السن.

فقال: سل يا ابن أخي عما شئت.

فقلت: أخبرني عنكم معاشر القضاة ترد عليكم القضية في المال والفرج والدم فتقضي أنت فيها برأيك، ثم ترد تلك القضية بعينها على قاضي مكة فيقضي فيها بخلاف قضيتك، وترد على قاضي البصرة وقضاة اليمن وقاضي المدينة فيقضون بخلاف ذلك، ثم تجتمعون عند خليفتم الذي استقضاكم فتخبرونه باختلاف قضاياكم فيصوب قول كل واحد منكم، وإلهم واحداً ونبهكم واحداً ودينكم واحداً، أفأمركم الله عز وجل بالاختلاف فأطعتموه؟! أم نهاكم عنه فعصيتموه؟! أم كنتم شركاء الله في حكمه فلكم أن تقولوا وعليه أن يرضى؟! أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بكم على إتمامه؟! أم أنزله الله تاماً فقصر رسول

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 88 ونهج البلاغة ج 1 الخطبة رقم 18 ومطالب السؤل ج 1 ص 641 والاحتجاج ج 1.

الله «صلى الله عليه وآله» عن أدائه؟! أم ماذا تقولون؟!!

فقال: من أين أنت يا فتى؟!!

قلت: من أهل البصرة.

قال: من أيها؟!!

قلت: من عبد القيس.

قال: من أيهم؟!!

قلت: من بني أذينة.

قال: ما قرابتك من عبد الرحمن بن أذينة؟!!

قلت: هو جدي.

فرحب بي وقربني وقال: أي فتى لقد سألت فغلظت، وانهمكت

فعوّصت. وسأخبرك إن شاء الله.

أما قولك في اختلاف القضايا، فإنه ما ورد علينا من أمر القضايا مما له في كتاب الله أصل وفي سنة نبيه فليس لنا أن نعدو الكتاب والسنة، وما ورد علينا ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله فإننا نأخذ فيه برأينا.

قلت: ما صنعت شيئاً لأن الله عز وجل يقول: (مَا فَرَطْنَا فِي

(1) (1) ، وقال فيه: (تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ) « ..

(1) الآية 38 من سورة الأنعام.

وبديهي: أنه إذا لم يستطع الناس أن يكتشفوا الحق بأنفسهم، فعليهم أن يرجعوا إلى العالمين به، الذين يتيقنون تأويله.. وهم أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة.

16 - إنه يقول: «إن الأحزاب بعد النبي «صلى الله عليه وآله» هي التي جعلت قضية الخلافة قضية مركزية، وحداً فاصلاً فصل المسلمين عن بعضهم البعض..».

ونقول:

من الواضح: أن جعل قضية الخلافة قضية مركزية إنما كان من قبل الله عز وجل ورسوله «صلى الله عليه وآله»..

والأحاديث المتواترة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» خير شاهد على ما نقول. وقد صرحت بذلك الآيات أيضاً. ومنها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) (3).

حيث اعتبر أن عدم إبلاغ أمر الإمامة والقيادة من بعده، يوازي

(1) الآية 89 من سورة النحل.

(2) بحار الأنوار ج101 ص270 ودعائم الإسلام ج1 ص92 و93 ومستدرك الوسائل ج17 ص245. وبصائر الدرجات.

(3) الآية 67 من سورة المائدة.

عدم إبلاغ الرسالة نفسها من الأساس.. وليلاحظ قوله أخيراً: (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَهْدِ الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) الذي جاء ليؤكد على أن من يقف في الموقع المناهض لهذا الأمر، فإنه يصبح في معسكر الكفر. ولا يكون في دائرة الإسلام، فضلاً عن الإيمان..

ونذكر من الأحاديث التي أكدت على محورية أمر الإمامة والولاية في الإسلام والإيمان - وهي أحاديث متنوعة، وكثيرة جداً - الحديث التالي:

محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر «عليه السلام» يقول:

«كل من دان الله بعبادة يجهد فيها نفسه، ولا إمام له من الله، فسعيه غير مقبول، وهو ضال متحير، والله شانىء لأعماله..»

إلى أن قال: «وكذلك - والله - يا محمد، من أصبح من هذه الأمة، لا إمام له من الله جل وعز ظاهراً عادلاً أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق.

واعلم يا محمد، أن أئمة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله، وقد ضلوا وأضلوا، فأعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، لا يقدرון مما كسبوا على شيء، ذلك هو الضلال

(1)

البعيد» .

17 - إنه يفهم من كلام هذا البعض:

«أن قضية الخلافة هي التي تفصل المسلمين عن بعضهم البعض».

وقد اعتبر: «أن هذا الانفصال لم يكن في عهد الخلافة، بل كان هناك تواصل من الذين اختلفوا حول قضية الخلافة».

ونقول:

ألف: إنه لا شك في أن كل ما يختلف فيه الناس لا يمكن أن يكون جميع الفرقاء محقين فيه، فلا شك - والحالة هذه - من وجود مبطل في البين، وإذا كان الطرف الآخر ملتزماً بالحق، فلا بد من وقوع الفصل والانفصال بين الحق والباطل والمحق والمبطل.. وقد تحدث الله سبحانه في كتابه الكريم عن هذا التمايز والانفصال - ربما في عشرات الآيات - كقوله تعالى: (فَمَآذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِذَا الضَّلَّالُ) (2) .
وقوله: (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) (3) .
وقوله تعالى: (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا

(1) الكافي ج 1 ص 375.

(2) الآية 32 من سورة يونس.

(3) الآيتان 35 و 36 من سورة القلم.

(1)

النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الحَرُّورُ)

وقال: (لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْقَائِمُونَ) (2)

(3)

وقال: (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)

(4)

وقال: (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ)

(5)

وقال: (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ)

وغيره كثير وكثير جداً.

ب: إنه قد نسب إلى الأحزاب أنهم هم الذين جعلوا قضية الخلافة قضية مركزية، فهل يقصد بالأحزاب: الشيعة؟! أم السنة؟! أم هما معاً؟!!

إننا نرجح أنه يقصد الشيعة، أو أنهم في جملة من يقصد، ولكن:

هل الشيعة، أتباع أهل البيت حزب بنظره؟! فإذا كانوا كذلك

(1) الآيات 19 - 21 من سورة فاطر، وقريب من ذلك الآية 16 من سورة الرعد.

(2) الآية 20 من سورة الحشر.

(3) الآية 9 من سورة الزمر.

(4) الآية 18 من سورة السجدة.

(5) الآية 34 من سورة فصلت.

عنده، فإنهم ليسوا كذلك في واقع الأمر بل هم الصفوة المؤمنة، والملتزمة بما جاء به الرسول الكريم «صلى الله عليه وآله» وهم الذين يحملون دين الإسلام الصحيح، وهم المحقون، المدفوعون عن حقهم؟!!

وهل تصح مساواة من يصرّ على الالتزام بالحق بمن يصرّ على مجانبة الحق، ومحاولة منع أهله من الالتزام به؟!!

ج: إن ما يقوله الشيعة في أمر الخلافة لا يختلف عما يقوله أئمتهم «عليهم السلام» ونبیهم «صلى الله عليه وآله» فيها. فإذا كان ذلك يجعل الشيعة حزباً، فإنه يجعل أئمتهم «عليهم السلام»، ونبیهم الأكرم «صلى الله عليه وآله» حزباً..

وليسمح لنا هذا البعض بأن نوجه إليه سؤالاً واحداً هنا: هل هو راض عن هذا الحزب أم ساخط عليه؟!!

إننا نرجح أن يجيبنا: بأنه ساخط عليه، وماقت له، لأن الأحزاب - بنظره - هي السبب في فصل المسلمين عن بعضهم البعض.

هـ: ما معنى تواصل الذين اختلفوا على الخلافة؟! هل معناه: أنهم قد اعترفوا لبعضهم البعض بخطئهم فيما يعتقدونه. وأنهم قد تخلوا عن التمسك بالحق لصالح الباطل، أو عن الباطل لصالح الحق؟!!

أم أن معناه: أنهم لم يواجهوا العنف بالعنف، واهتموا بحفظ بيضة الإسلام، كما صرح به أمير المؤمنين «صلوات الله وسلامه عليه»؟!!

وهل تجد أن موقف الشيعة اليوم يختلف عن موقف إمامهم الأول

علي بن أبي طالب «عليه السلام»؟!!

فهل تجدهم قد حاربوا أحداً ليرغموه على الاعتقاد بإمامة علي

«عليه السلام»؟!!

أم تجدهم يدفعون بالتي هي أحسن ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً؟!!

وأنهم ما زالوا مسالمين ومسلمين ما سلمت أمور المسلمين؟!!

وأن غاية ما يقومون به هو بيان الحق لمن يريد الحق.. وليس

ثمة أكثر من ذلك..

الفصل الخامس

التأويل.. استيحاء من الأئمة



80 - أقوال الأئمة «عليهم السلام» مجرد آراء.

81 - عندما ننسب رأياً للإمام لا بد من معرفة وثاقته بسند

صحيح.

سئل البعض:

هناك قول للإمام العسكري «عليه السلام» يقول: من لم يحسن أن يمنع لم يحسن أن يعطي.

فأجاب:

«من قال: إن الإمام العسكري «عليه السلام» قال ذلك؟! فلا بد لنا عندما ننسب رأياً إلى الإمام «عليه السلام» أن يعرف هل هو موثق بسند صحيح؟! إلخ..».

وقفة قصيرة:

ونقول:

1 - **إنك تلاحظ:** أن هذا البعض يعتبر هذه الكلمة «رأياً» للإمام ⁽¹⁾ «عليه السلام»!! .

(1) نشرة فكر وثقافة عدد 67 بتاريخ 17 - 1421 هـ ص 3.

2 - إنه قد استنكر على هذا الرجل نسبة القول إلى الإمام من دون أن تثبت له صحة سنده.. مع أن هذا البعض نفسه ينسب الكثير الكثير من الأقوال والقضايا والأحداث إلى المعصومين وإلى غيرهم. ولا يمكنه أن يثبت صحة كثير من ذلك، بل هو عاجز عن إثبات صحة أكثرها من حيث السند.

بل إنه هو نفسه حين يسأل بعد صفحة واحدة من كلامه هذا، فيقال له: دعوتكم كثيراً للتدقيق في الروايات التي تتحدث عن سيرة الحسين «عليه السلام»، خاصة المتعلقة منها بواقعة كربلاء، والليلة ذكرت: أن الحسين «عليه السلام» بكى على أعدائه، لأنهم يدخلون النار بسببه، فهل هي موثقة روائياً؟!

يجيب بقوله:

«قلت: إن بعض الروايات تتحدث، وأنا لم ألتزم هذا. ولكن روحية الإمام الحسين «عليه السلام» وأخلاقه وأريته تسمح بذلك، فهو يعلم ما لا يعلمون، لأنه على يقين، ولأنه يرى الأمور على اليقين، وهم في الغي سادرون.

وربما كان مضمون الرواية، وانسجامه مع أخلاقه دليلاً على وثاقة الرواية»⁽¹⁾

ونسجل على هذا الكلام:

(1) المصدر السابق ص4.

أولاً: إن مضمون الرواية لا يكون دليلاً على وثاقة الرواية، بل هو يرفع المانع أمام قبولها.. إذا تمت شرائط القبول.
ثانياً: قوله: «وأنا لم ألتزم بهذا».

لا مجال لقبوله منه، لأنه أتى به ليستدل على قضية أطلقها بصورة يقينية، فكيف تكون الدعوى يقينية، إذا كانت تستند إلى أمر لم يلتزم هو به.

وهذه هي عبارته:

«لأن الإمام الحسين «عليه السلام» لا يملك إلا أن يحب، ولذلك يقول بعض رواة السيرة: إنه كان يبكي على الذين يقاتلونه، لأنهم سوف يتعرضون إلى عذاب الله بسببه؛ فأى قلب أرحب، وأوسع وأرق من هذا القلب؟! ولذلك لا نملك إلا أن نحب الحسين «عليه السلام»...»

ثالثاً: كيف جاز له أن يورد أمراً، ويستدل به، ولا يعرف الناس أنه لا يلتزم به؟!!

ثم ينكر على ذلك الرجل نسبة ذلك الحديث إلى الإمام؟! فكيف جرّت الباء عنده، فأورد حديثاً، واستدل به على الناس العوام.. وأنكر على العوام نفس ما فعله هو معهم؟!!

رابعاً: إن على من يصف الحديث المروي عن المعصوم بأنه

(1) المصدر السابق ص2.

رأي للمعصوم، أن يعذرنا إذا قلنا: إن هدفه من هذا التوصيف هو إثارة الشكوك، والإيحاء بوجود أكاذيب ومختلقات في المروي عنهم «عليهم السلام». وقد قرأنا في هذا الكتاب أنه يقول:

«أعتقد أنه يجب أن نستوحي القرآن، كما كان الأئمة يستوحيونه»⁽¹⁾.

ويقول:

«إن المشكلة هي أن الكذب على أهل البيت كان كثيراً، ولذلك فهناك مشكلة السند».

ويقول:

(2) «إن هناك ركماً من الأكاذيب إلخ..»

ثم هو يقول:

«إن علينا أن نفتح على أصالة التراث الإسلامي الفكري، الذي تركه أهل البيت «عليهم السلام»، لنتنبه إلى ما وضعه الوضاعون، وكذب فيه الكذابون. وهذا ما يدعونا إلى رفض الأحاديث التي تنسب زوراً وبهتاناً إلى أهل البيت، وقد حذرنا الأئمة «عليهم السلام» من ذلك إلخ..»⁽³⁾.

(1) للإنسان والحياة ص310.

(2) راجع فيما تقدم: هذا الكتاب: خلفيات ج1 ص288 و 289.

(3) نشرة بينات العدد 184.

خامساً: لا ينكر أحد أن هناك من كذب على الله وعلى رسوله «صلى الله عليه وآله» حتى صعد «صلى الله عليه وآله» المنبر في حال حياته، وحذر الناس من أنه قد كثرت عليه الكذابة. وكذلك كان هناك من يكذب على الأئمة الطاهرين «عليهم السلام».

ولكن لماذا ننسى جهود الأئمة الطاهرين «عليهم السلام»، والعلماء الأتقياء الأبرار، الذين تصدوا للوضاعين، وصدوا الكذابين، وعرفوا الناس بهم، وبيّنوا عبر القرون المتמادية من الجهود المشكورة صحيح الحديث، من ضعيفه، وميزوا الأصيل من الدخيل؟!!

82 - هناك ما يشبه الإستيحاء للأئمة!!

83 - إستيحاءات الأئمة مجرد اجتهادات.

84 - الأئمة «عليهم السلام» يستوحون القرآن.

85 - هو يستوحي القرآن كما يستوحيه الأئمة «عليهم السلام».

وحول آية: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) ⁽¹⁾ ، قال الإمام الباقر «عليه السلام»: تأويلها الأعظم: من نقلها من ضلال إلى هدى.

فيعقب هذا البعض على ذلك بقوله:

«فالإمام في ذلك يستوحي الحياة المعنوية من الحياة المادية».

ويتابع قائلاً:

(1) الآية 32 من سورة المائدة.

«أعتقد: أنه يجب أن نستوحي القرآن كما كان الأئمة يستوحونه»⁽¹⁾

ويقول البعض في تفسير قوله تعالى (كهيعص):

«..وقد وردت بعض الأحاديث المأثورة في تأويل هذه الكلمة عن بعض أئمة أهل البيت، فقد جاء فيما روي عن الإمام جعفر الصادق - فيما رواه عنه سفيان بن سعيد الثوري - قال: (كهيعص) معناه: أنا الكافي الهادي الولي العالم الصادق الوعد.

وعن ابن عباس - كما في الدر المنثور - معناه: كريم هاد حكيم عليم صادق. وربما كان هذا اجتهاداً من ابن عباس، كما قد يكون الأول استيحاء أو ما يشبه ذلك، على تقدير صحة الرواية»⁽²⁾

ويقول أيضاً:

«..(وَتُرِي فرعونَ وهامانَ) فيما نريهم من مظاهر القوة ومواقعها للمستضعفين الذين يتحركون في خط المواجهة لهما ولسلطتهما (وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ)⁽³⁾ ويخافون، فيما يخافه الطغاة من تنامي قوة المستضعفين وتعاضمها بحيث تشكل خطراً مستقبلياً على ما يملكونه من سلطة الظلم وقوة الاستكبار على

(1) للإنسان والحياة ص 307 - 310.

(2) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 15 ص 10.

(3) الآية 6 من سورة القصص.

يد شخص من بني إسرائيل.

وقد وردت بعض الروايات عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» في الاستشهاد بهذه الآية في موارد معينة، كما في مسألة الإمام المهدي، ونحوها..

والظاهر: أنها من باب الاستيحاء والتطبيق، باعتبار أن الآية توحى بأن سيطرة المستكبرين لا بد أن تعقبها سيطرة المستضعفين.. مما يجعل من القضية سنة إلهية.. ويوحى بأن النهاية في الدنيا سوف تكون للمستضعفين الذين يكونون ورثة الأرض وخلفاء الله» (1).

وقفة قصيرة:

إن لنا هنا ملاحظات:

الأولى: إن هذا النص قد عرّفنا: أن هذا البعض يقصد بكلمة (الإستيحاء): الإجتهد. وذلك لأن ما نقله عن ابن عباس في تفسير كلمة (كهيعص) قد وصفه بأنه اجتهد، ثم ذكر أن نفس هذا التفسير منقول عن الإمام الصادق «عليه السلام»، ولكنه وصفه بأنه (استيحاء) من قبل الإمام.

ومعنى ذلك: هو أنه يلطف التعبير بالنسبة للأئمة «عليهم السلام».

وربما يمكن تأييد ذلك: بأنه هو نفسه يرى أن باستطاعته أن

(1) من وحي القرآن ج17 ص 298 و 299.

يستوحى القرآن كما كان الأئمة «عليهم السلام» يستوحونه ، فإن كان يريد بالإستيحاء غير الاجتهاد فلا بد أن يبيّن لنا معناه، لنعرف كيف نتعامل معه، فإن كان هذا الأمر من مختصاتهم «عليهم السلام» فلم ادعاه هو لنفسه إذن؟! فهل إن الله سبحانه وتعالى قد خصه بذلك إلى جانبهم، فادعى لنفسه ما هو لهم و له أيضاً؟! وكيف يمكنه أن يثبت لنا ذلك؟!.

وإن كان الإستيحاء هو نفس الاجتهاد، خرجنا بنتيجة، حبذا لو لم تتراء لنا من كلامه، لا سيما وأنه لم يزل يكرر على الناس قوله: إن الأئمة رواة لما عند رسول الله «صلى الله عليه وآله». فإن نسبة الاجتهاد إليهم «عليهم السلام» أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، بل ما عندهم هو علم من لدن عليم حكيم.

هذا، ولا يفوتنا التنبيه على أنه حيث نسب الإستيحاء إلى نفسه، وفسر التأويل به، فقد نسب لنفسه تأويل القرآن، وعدّ نفسه من جملة الراسخين في العلم الذين يقول تعالى عنهم: **(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)** ⁽²⁾ ، مع أن روايات أهل البيت «عليهم السلام» وقراءتهم للآية تدل على أن ذلك من مختصاتهم «عليهم السلام».

الثانية: إننا لم نفهم المراد من «ما يشبه الإستيحاء» الذي نسبه

(1) للانسان و الحياة ص 307 و 310.

(2) الآية 7 من سورة آل عمران.

إلى الأئمة «عليهم السلام»، فهل يريد به الإجتهد في التطبيق للمفهوم العام على مواردِه؟! فهذا لا يصح نسبته إلى الإمام كما هو معلوم. أم أنه يقصد به شيئاً آخر؟!

حبذا لو أوضح لنا ذلك لننظر فيه أيضاً.

الثالثة: إن الإمام «عليه السلام» يقول في الرواية المتقدم ذكرها في كلام هذا البعض: تأويلها الأعظم كذا.. وهذا البعض يعتبر هذا استيحاءً، ثم يرى لنفسه الحق في استيحاء القرآن كما كان الأئمة يستوحونه!!

86 - التأويل هو الإستيحاء للمعنى من خلال التقاء المعاني في الأهداف.

87 - التأويل لا يعني المعنى الباطن للكلمة.

88 - ليس للقرآن بطون، بل أنزل ليفهمه الجميع بشكل طبيعي.

يقول البعض:

قد جاء عن الإمام الباقر «عليه السلام» فيما رواه عنه الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي جعفر «عليه السلام»: قول الله عزّ وجل في كتابه: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) ⁽¹⁾.

قال: من حرق أو غرق.

قلت: من أخرجها من ضلال إلى هدى.

(1) الآية 32 من سورة المائدة.

قال: ذلك تأويلها الأعظم، ومن خلال ذلك نفهم: أن التأويل لا يعني المعنى الباطني للكلمة فيما يحاول البعض أن يفسره من بطون القرآن فإنه قد أنزل على طريقة العرب في التعبير، ليفهمه الجميع بشكل طبيعي.. من دون أن يكون فيه أي إشارات رمزية.. فيما تعارف عليه الأسلوب الرمزي الذي يحمل الكلمة غير معناها، ويجري بها في غير مجالها من دون أساس للاستعارة والكناية والمجاز.. بل التأويل يمثل عملية الإستيحاء للمعنى من خلال التقاء المعاني ببعضها في الأهداف التي يستهدفها القرآن في القضايا التي يثيرها أمام الناس، والمفاهيم التي يريد أن يوحىها إليهم.. كما في هذه الآية التي تحدثت عن الحياة والموت، وعن الناس الذين يعتدون على الحياة، وعن الناس الذين ينقذونها.

..فقد يستوحي منها الإنسان الفكرة فيمن ينقلون الناس من الضلال إلى الهدى، أو بالعكس، أو فيمن ينقلونه من الجهل إلى العلم أو بالعكس، وذلك لأن الله قد أشار إلى ذلك في قوله تعالى: **(بَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ)** . كما عبر عن الذين يعيشون الضلال في واقعهم بالموتى في قوله تعالى: **(إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَكَّوْا مُدْبِرِينَ)** . وهكذا يمكن لعملية الإستيحاء هذه أن تأخذ من الحياة والموت كل

(1) الآية 24 من سورة الأنفال.

(2) الآية 80 من سورة النمل.

الأجواء التي تشارك هذين المعنيين في تحويل الإنسان من حالة الجمود إلى حالة اليقظة والحركة على مستوى الفكر والعمل والحياة»⁽¹⁾.

وقد قال في موضع آخر عن هذه الرواية المروية عن الإمام الباقر «عليه السلام»:

(2) فالإمام في ذلك يستوحي الحياة المعنوية من الحياة المادية .

وقفة قصيرة:

ولنا هنا مع ما ذكره هذا البعض كلام كثير، لكن بما أن المقام ليس مقام تحقيق وتفصيل، فإننا سوف نقتصر على الإلماح إلى ثلاث نقاط، آثرنا الوقوف عندها، وهي التالية:

1 - إن هذا الرجل قد حاول أن ينكر بطون القرآن - واعتبرها من المحاولات التفسيرية لبعضهم - وقد برهن على مدّاه هذا بمقولة: أن القرآن قد أنزل على طريقة العرب في التعبير، ليفهمه الجميع بشكل طبيعي، من دون أن يكون فيه أي إشارات رمزية إلخ..

2 - قوله: «بل التأويل يمثل عملية الإستيحاء للمعنى من خلال التقاء المعاني ببعضها في الأهداف التي يستهدفها القرآن، في القضايا التي يثيرها أمام الناس، والمفاهيم التي يريد أن يوحىها إليهم».

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 8 ص 91 - 93.

(2) للإنسان والحياة ص 307 و 310.

3 - ثم إنه قد ذكر في مناسبات عديدة: أن الأئمة «عليهم السلام» كانوا يستوحدون القرآن، وعقب على ذلك في بعض الموارد بقوله: «أعتقد أننا يجب أن نستوحي القرآن كما كان الأئمة يستوحدونه» (1).

ونحن نرى ذلك كله إخلالاً في جهات هامة، حبذا لو سنحت الفرصة لنا للتوسع في الحديث عنها وفيها، لا سيما بعد أن عرفنا أنه يقصد بالإستيحاء: «الإجتهد»، غير أن علينا أن نتوقف قليلاً أمام تبسيطه القضايا إلى حد يجعل من فهم القرآن أمراً طبيعياً حيث يقول: فإنه قد نزل على طريقة العرب في التعبير، ليفهمه الجميع بشكل طبيعي.. إذ إن الأمر ليس بهذه البساطة التي يدعيها، لأننا نبقي جميعاً وبلا استثناء بحاجة إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، وإلى الإمام «عليه السلام» ليفسر لنا القرآن ويبقى أكثر الناس بحاجة إلى العلماء ليفسروا لهم ما يمكنهم تفسيره. كما أن في القرآن آيات لا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم، الذين هم الأنبياء والأوصياء، فليس التأويل الذي يعلمه الإمام مجرد عملية استيحاء للمعنى، بل هو علم من ذي علم، على حد تعبيرهم «عليهم السلام».

بطون القرآن والإستيحاء والتأويل:

وعن «أن للقرآن بطوناً» نقول:

(1) للإنسان والحياة ص 7 و 310.

قد صرّحت الروايات المتواترة بذلك، فلا معنى لإنكار ذلك. ولا صحة لما يحاوله البعض من تفسيره لبطون القرآن بالإستيحاءات، بل هي حقائق ثابتة أخبر المعصوم عنها، وليست مجرد استيحاءات.

ومهما يكن من أمر، فإننا نشير هنا إلى بعض ما يرتبط بالتأويل، ثم إلى بطون القرآن لنؤكد على حقيقة أننا بحاجة إلى المعصوم، لنعلمنا التأويل، وليكشف لنا عن غوامضه وبطونه، ويفسره لنا، لأنه لا يتظنّى تأويله، بل يتيقن حقائقه كما في الرواية عنهم «عليهم السلام».

أما ما يستوحيه غيرهم فهو من التظني، وربما يصل إلى حد الحدس والتخمين، بل والتخرص والرجم بالغيب.

تأويل القرآن:

قد يطلق التأويل على التفسير وبيان الوجه الخفي لما ظهر من فعل أو نحوه، وذلك كما في قول العبد الصالح لموسى: **(ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)**⁽¹⁾. وفيما عدا ذلك فإن المتأمل في آيات القرآن يجد أنه أطلق وأريد منه معنيان:

أحدهما: تحقق مصداق ما تحدّث عنه، وظهور حقيقته في المستقبل، كما في قوله تعالى:

(وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ

(1) الآية 82 من سورة الكهف.

يُؤْمِنُونَ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ
 قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ (1)

وقوله تعالى: (بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ
 تَأْوِيلُهُ) (2)

وقال تعالى حكاية عن يوسف: (لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا
 نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ قَبْلَ بَلْ أَنْ يَأْتِيَكُمَا) (3)

الثاني: رجوع المتشابه إلى المحكم من آيات القرآن، كما جاء في
 قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَّ
 الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ
 مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ
 فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو
 الْأَلْبَابِ) (4)

فظهر مما تقدم:

1 - أن التأويل يحتاج إلى تعليم إلهي ولا يصح فيه التخرص
 والتخمين والتظني، فقد قال تعالى بالنسبة ليوسف:

(1) الآيتان 52 و 53 من سورة الأعراف.

(2) الآية 39 من سورة يونس.

(3) الآية 37 من سورة يوسف.

(4) الآية 7 من سورة آل عمران.

(وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ) (1)

وقال تعالى: (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) (2)

وقال سبحانه: (وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ) (3)

2 - إن آية سورة آل عمران المتقدمة (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) (4) تفيد: أن العلم بتأويل آيات القرآن مقصور عليه سبحانه وتعالى، وعلى الراسخين في العلم، باعتبار أن الواو عاطفة، كما ظهر من الأحاديث الواردة عن أهل البيت «عليهم السلام» في تفسير الآية، فعن أبي عبد الله (5) «عليه السلام»: نحن الراسخون في العلم، ونحن نعلم تأويله .

وعن الباقر أو الصادق «عليهما السلام» في تفسير الآية: فرسول

(1) الآية 6 من سورة يوسف.

(2) الآية 101 من سورة يوسف.

(3) الآية 21 من سورة يوسف.

(4) الآية 7 من سورة آل عمران.

(5) الكافي ج 1 ص 213 وتفسير البرهان ج 1 ص 270 و 272 عنه وعن تفسير

العياشي ج 1 ص 164.

الله أفضل الراسخين في العلم، قد علمه الله عز وجل جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، والأوصياء من بعده يعلمونه كله الخ..

وعن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر «عليه السلام»: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) : نحن نعلمه .

وثمة روايات أخرى تدل على ذلك فلترجع في مظانها.

3 - وعن الإمام الحسن «عليه السلام»، في خطبة له بعد البيعة له ذكر فيها أنهم أحد الثقلين: التالي كتاب الله فيه تفصيل كل شيء، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالمعول علينا في تفسيره، لا نتظنى تأويله، بل نتيقن حقائقه، فأطيعونا فإن طاعتنا مفروضة الخ..

وما ذلك إلا لأن القرآن - كما قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» - لا تحصى عجائبه، ولا يشبع منه علماءه. ولعمري بعد قول الإمام «عليه السلام»: «لا تنتظنى تأويله، بل نتيقن حقائقه»، كيف

(1) الكافي ج 1 ص 213 والبرهان في تفسير القرآن ج 1 ص 270 و 271 وتفسير القمي ج 1 ص 96 و 97 وعن العياشي ج 1 ص 164.

(2) الآية 7 من سورة آل عمران.

(3) تفسير العياشي ج 1 ص 164 والبرهان في تفسير القرآن ج 1 ص 271.

(4) بحار الأنوار ج 43 ص 359 عن الأمامي للشيخ المفيد. وعن الأمامي للشيخ الطوسي ص 120 ط مؤسسة البعثة - دار الثقافة.

يدّعي البعض لنفسه تأويل واستيحاء القرآن كالإمام «عليه السلام»؟!!

بطون القرآن:

أما بالنسبة لبطون القرآن فنقول:

لقد ثبت وجود بطون للقرآن بالنصوص الكثيرة الواردة من طرق الشيعة وغيرهم، ونذكر منها ما يلي:

في خطبة مروية عن النبي «صلى الله عليه وآله» يقول: له ظهر ووطن، فظاهره حكم، وباطنه علم، لا تحصى عجائبه، ولا يشبع منه علماءه (1).

وعنه «صلى الله عليه وآله»: ما في كتاب الله آية إلا ولها ظهر ووطن، ولكل حد مطلع (2).

قال ابن المبارك: سمعت غير واحد في هذا الحديث: ما في كتاب الله آية إلا ولها ظهر ووطن، يقول: لها تفسير ظاهر، وتفسير خفي،

-
- (1) كنز العمال ج2 ص186 وليراجع ج1 ص337 وحياة الصحابة ج3 ص456 عنه، وعن العسكري، وراجع: نور القبس ص268 و269.
- (2) الزهد والرقائق، قسم ما رواه نعيم بن حماد ص23 وفي الهامش عن المشكاة ص27 وراجع: الإتيقان ج2 ص184 و128 والموافقات للشاطبي ج3 ص382 وفي الهامش عن روح المعاني وعن المصابيح، وراجع غرائب القرآن (مطبوع بهامش جامع البيان) ج1 ص23 و21 ولباب التأويل للخازن ج1 ص10 والفائق ج2 ص381 وراجع التراتيب الإدارية ج2 ص176.

ولكل حد مطلع، يقول: يطلع عليه قوم يستعملونه على تلك المعاني، ثم يذهب ذلك القرن، فيجيء قرن آخر، فيطلعون منه على معنى آخر، فيذهب عليه ما كان قبلهم، فلا يزال الناس على ذلك إلى يوم القيامة⁽¹⁾.

وعن ابن عباس قال: إن القرآن ذو شجون، وفنون، وبطن، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة، وبطنه التأويل⁽²⁾.

وعن الحسن البصري: ما أنزل الله عز وجل آية إلا ولها ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع⁽³⁾.

(1) الزهد والرقائق، قسم ما رواه نعيم بن حماد ص23

(2) الإتقان ج2 ص185 عن ابن أبي حاتم.

(3) كنز العمال ج1 ص488 عن أبي عبيد في فضائله وعن أبي نصر السجزي في الإبانة.

وراجع: حلية الأولياء ج1 ص65 والاتقان ص187 وهامش الموافقات ج3 ص382 عن كتاب المصابيح، ومصابيح السنة ج1 ص176 وفي هامشه عن موارد الظمان ص440 - 441 وعن غيره، وجامع البيان ج1 ص9 وكشف الأستار ج3 ص90 ونزل الأبرار ص73 وأسمى المناقب ص82 ومجمع الزوائد ج7 ص152 عن البزار، وأبي يعلى، والطبراني في الأوسط، ولم يذكر الهيثمي قول ابن مسعود في علي «عليه السلام». وراجع: الغدير ج7 ص108 عن الحلية، ومشكل الآثار ج4 ص172 و182 وترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ ابن عساكر (بتحقيق المحمودي) ج3 ص25 وفي الهامش عن الحلية وفرائد السمطين والغدير

وعن ابن مسعود: إن القرآن نزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلا وله ظهر وبطن، وإن علي بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن.

وأوضح من ذلك في الدلالة على ما ذكرناه، ما نقل عن أبي الدرداء: «لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً كثيرة» (1).

وقال علي «عليه السلام» لابن عباس، حينما أرسله لحجاج الخوارج: «القرآن حمال ذو وجوه» (2).

وليراجع ما روي عن الإمام أبي جعفر «عليه السلام» حول أن للقرآن ظهراً وبطناً في كتب الإمامية أعزهم الله تعالى (3).

ج 7 ص 107 و 108 وج 2 ص 45 عن الحلية ج 3 ص 99 و 224 عن مفتاح السعادة ج 1 ص 400.

(1) المصنف للصنعاني ج 11 ص 255 والإتقان ج 2 ص 185 عن ابن سبع في شفاء الصدور، وحلية الأولياء ج 1 ص 211 والطبقات الكبرى ج 2 قسم 2 ص 114 والغدير ج 3 ص 99 وج 2 ص 45 عن أبي نعيم وعن مفتاح السعادة ج 1 ص 100.

(2) نهج البلاغة ج 2 ص 150 بشرح عبده قسم الكتب والوصايا رقم 77.

(3) مثل المحاسن البرقي ص 270 والبحار ج 92 ص 78 - 106 وتفسير العياشي ج 1 ص 11 وتفسير البرهان ج 1 ص 19 - 21 وتفسير الصافي ج 1 ص 29 و 31. ومعاني الأخبار ص 259 والغدير ج 7 ص 108 عن ابن مسعود وميزان الحكمة ج 1 ص 95.

بل قال بعضهم: إن الأخبار تدل على أن «للقرآن بطوناً سبعة أو سبعين» (1)

(2) وقد ألفوا كتباً فيما تضمنه القرآن، من علم الباطن .

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) (3)

وعن أمير المؤمنين «عليه السلام» حول القرآن:

«فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون» (4)

وعنهم «عليهم السلام»: «ظاهره أنيق، وباطنه عميق».

(5) وعنهم «عليهم السلام» أيضاً: «ظاهره حكم، وباطنه علم» .

وما يشير إلى هذا المعنى كثير جداً لا مجال لاستقصائه، ولعلّ إلى جميع ذلك يشير ما ورد عن الإمام الصادق «عليه السلام»، وعن الإمام الحسين «عليه السلام»: كتاب الله على أربعة أشياء، على

(1) كفاية الأصول آخر مبحث (استعمال اللفظ في أكثر معنى) ووسائل الشيعة للكاظمي ص13.

(2) التراتيب الإدارية ج2 ص179.

(3) الآية 7 من سورة آل عمران.

(4) البحار ج92 ص82 عن تفسير القمي ج1 ص4.

(5) أصول الكافي ج2 ص438.

العبارة، والإشارة، واللطائف، والحقائق؛ فالعبارة للعوام، والإشارة
للخواص، واللطائف للأولياء، والحقائق للأنبياء ⁽¹⁾.

أهل البيت عليهم السلام يعلمون بطون القرآن:

وقد دلت الأحاديث السابقة على أن علياً «عليه السلام»، وهو
نفس النبي «صلى الله عليه وآله» وأبناؤه الأئمة الهداة «عليهم
السلام» يعرفون حقائق القرآن ولطائفه، وبطونه، وهم الواقفون على
أسراره؛ السابرون لأغواره، الخائضون لغماره، والمستخرجون
للكنوز من أعماق بحاره.

ومما يدل على وجود البطون، وعلى أن الأئمة عارفون بها،
واقفون عليها ما روي عن علي «عليه السلام»: لو شئت لأوقرت
سبعين بغيراً في تفسير فاتحة الكتاب ⁽²⁾.

-
- (1) بحار الأنوار ج 92 ص 103 و 20 وج 78 ص 278 عن كتاب الأربعين،
وعن الدرّة الباهرة، وجامع الأخبار ص 48 و 49.
- (2) التراتيب الإدارية ج 2 ص 183 و بحار الأنوار ج 89 ص 103 و 93 عن
أسرار الصلاة، ومناقب آل أبي طالب ج 2 ص 53 وتفسير البرهان ج 1
ص 3 و ينابيع المودة ص 65 و جامع الأخبار والآثار للأبطحي ج 2 ص 48
وإحقاق الحق (الملحقات ج 7 ص 594 كلاهما عن: أسرار الصلاة
ص 138 وعن شرح ديوان أمير المؤمنين (مخطوط) ص 15 وشرح عين
العلم وزين الحلم ص 91 والروض الأزهر ص 33 و جالية الكدر ص 40
وتاريخ آل محمد ص 150.

وعنه «عليه السلام»: لو شئت لأوقرت بعيراً من تفسير: (بِسْمِ
 (1) اللهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

وفي حديث آخر عنه: لو شئت لأوقرت أربعين بعيراً من شرح
 (2) (بِسْمِ اللهُ)

وعن الغزالي عنه «عليه السلام»: أنه لو أذن له الله ورسوله
 (3) لشرح معاني ألف الفاتحة حتى يبلغ أربعين قرأ أو جملاً .

وفي نص ثالث عنه «عليه السلام»: لو شئت لأوقرت ثمانين
 (4) بعيراً من معنى الباء .

وعن ابن عباس قال: يشرح لنا علي «عليه السلام» نقطة الباء
 من (بِسْمِ اللهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ليلة؛ فانفلق عمود الصبح، وهو بعد لم
 (5) يفرغ .

(1) إحقاق الحق (الملحقات ج7 ص595 عن ابن طلحة في مطالب السؤل
 ص26 وراجع: كشف الغمة ج1 ص130 والتفسير الكبير للرازي ج1
 ص106 ومستدرك سفينة البحار ج1 ص231 و316.

(2) بحار الأنوار ج40 ص186 عن مشارق أنوار اليقين.

(3) بحار الأنوار ج89 ص104.

(4) مستدرك سفينة البحار ج1 ص231 وإحقاق الحق ج7 ص595 عن

الشعراني في لطائف المنن ج1 ص171 وراجع: جامع الأخبار والآثار

للأبطحي ج2 ص48.

(5) مستدرك سفينة البحار ج1 ص231.

ونقول:

1 - إنه قد لا يكون ثمة منافاة بين حمل البعير الواحد، والأربعين والثمانين بغيراً؛ إذا كان «عليه السلام» قد قال ذلك في مناسبات مختلفة، واقتضت كل مناسبة منها أن يشير إلى مستوى معين من المعاني والمعارف، فإن ذكر الأقل لا ينافي ذكر الأكثر ولا يناقضه، فهو لو شاء لأوقر بغيراً، ولو شاء لأوقر أكثر من ذلك إلى الأربعين، بل لو شاء لأوقر ثمانين بغيراً أيضاً.

2 - إن سعة علم علي «عليه السلام» وغزارته مما لا يختلف فيه اثنان؛ كيف وهو باب مدينة علم النبي «صلى الله عليه وآله»، وقد علمه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ألف باب من العلم، يفتح له من كل باب ألف باب. وقد أثبت «عليه السلام» عملياً ما يقرب إلى الأذهان معقولية تلك الأقوال والنقول وواقعيتها.

3 - إنه «عليه السلام» بقوله هذا يريد أن يفتح الآفاق الرحبة أمام فكر الإنسان لينطلق فيها، ويكتشف أسرار الكون، والحياة، ويتعامل معها من موقع العلم والمعرفة، وليقود مسيرة الحياة من موقع الطموح، والهيمنة الواعية والمسؤولة.

4 - إن هذه الأرقام ليست خيالية بالنسبة لسورة الفاتحة، التي هي أم القرآن، وهي السبع المثاني التي جعلت عدلاً للقرآن العظيم في قوله

تعالى (2) (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ) (1) كما روي .

كما أن ذلك ليس بعيداً عن (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، أعظم آية في كتاب الله العزيز، كما روي عن الإمامين الصادق، وأبي الحسن الكاظم «عليهما السلام» . (3)

أما بالنسبة لحديث نقطة الباء فلا ندري مدى صحته، بعد أن كان المؤرخون يذكرون أن تنقيط الحروف قد تأخر عن عهد علي «عليه السلام» بعدة عقود من الزمن. إلا أن يكون ثمة نقط لبعض الحروف في أول الأمر، ثم استوفي النقط لسائرهما بعد ذلك.

مناوئوا علي عليه السلام وحساده:

وحين رأى حساد علي «عليه السلام»، ومناوئوه المتسترون: أن علياً «عليه السلام» قد ذهب بها فخراً ومجداً وسؤدداً في جميع

(1) الآية 87 من سورة الحجر.

(2) تفسير البرهان ج 1 ص 40 و 41 و 42 وغرائب القرآن (بهامش جامع البيان) ج 1 ص 28 وتفسير العياشي ج 1 ص 21.

(3) راجع البحار ج 82 ص 21 و ج 89 ص 238 عن العياشي ج 1 ص 22 و 21 ومجمع البيان ج 1 ص 19. وتفسير البرهان ج 1 ص 42 والتفسير الكبير ج 1 ص 204 ومستدرک الوسائل ج 4 ص 166 و 167 وجامع الأخبار والآثار ج 2 ص 62 و 61 و 63 عن من تقدم وعن مواهب الرحمن ص 21.

المواقع، وفي مختلف الجهات، انبروا ليدّعوا لأنفسهم ما هو أعظم من علي «عليه السلام»، ومن علم علي «عليه السلام»، رغم أن كل أحد يعرف مبلغهم من العلم، ويعرف نوع ومستوى ما يتداولونه من أمور عادية مبتذلة، أطلقوا عليها اسم العلم، وهي أبعد ما تكون عنه، وذلك بسبب ما فيها من شوائب وأباطيل ما أنزل الله بها من سلطان؛ فلنقرأ ما يقوله هؤلاء عن أنفسهم في انتفاخات وادعاءات استعراضية خالوية.

فقد ادعى أعظم مفسريهم الفخر الرازي: أنه يمكن أن يستنبط من فوائد سورة الفاتحة عشرة آلاف مسألة (1).

كما يدعون: أن أبا بكر ابن العربي قد استنبط من القرآن بضعا وسبعين ألف علم (2).

أما البكري، فقد تكلم على بعض علوم البسملة في سنين بكرة كل يوم في الأشهر الثلاثة منه، وقال في بعض مجالسه: لو أردت التكلم على ذلك العمر كله لم يف، أو كما قال (3).

بل إن البكري قد تكلم في نقطة البسملة في ألفي مجلس ومائتي مجلس.

(1) التفسير الكبير ج 1 ص 5 والتراتب الإدارية ج 2 ص 183 عنه.

(2) التراتب الإدارية ج 2 ص 183.

(3) المصدر السابق.

ونقول:

حدث العاقل بما لا يليق له، فإن لاق له فلا عقل له، ونحن لا ندري كيف لم تظهر فرق ومذاهب من الغلاة في البكري يقدسونه، بل ويؤلّهونه، كما غلا بعض الناس في علي «عليه السلام» حتى ألّهوه؟!!

ولا ندري أيضاً كيف ضاعت تلك العلوم التي نشرها البكري في محاضراته تلك؟!!

وكيف لم يحفظها تلاميذه ولم ينشروها في سائر الأقطار والأمصار، ليستفيد منها الناس، في أمور معاشهم ومعادهم؟!!

وليت الناس قد نقلوا لنا ولو أسماء وهمية للعلوم التي استنبطها أبو بكر ابن العربي من القرآن!! وتلك هي مؤلفات هذا الرجل متداولة بين الناس، ولا نجد فيها أي رائحة لهذه العلوم، بل لا نجد فيها أي تميز لها عما سواها من مؤلفات أقرانه، ومن هم على شاكلته، إن لم نقل: إن في الآخرين من هو أكثر براعة منه، وأدق نظراً.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الأكاذيب والأباطيل لن تستطيع أن تتال من المقام الشامخ والباذخ لعلي «عليه السلام»، ونقول هنا نفس ما قالتها الحوراء زينب «عليها السلام» ليزيد لعنه الله:

«فكد كيدك واسع سعيك، وناصر جهدك، فوالله لا تمحو ذكرنا، ولا تميت وحيناً، وهل رأيك إلا فند وجمعك إلا بدد، وأيامك إلا عدد»؟!!

فصلوات الله وسلامه عليها، وعلى جدها النبي الأعظم، وأمها الزهراء وعلى أبيها أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، وقائد الغر المحجلين إلى جنات النعيم، ورحمة الله وبركاته.

خلاصة وبيان:

وبعد ما تقدم كله نقول:

لماذا ينسب القول بأن للقرآن بطناً وظهراً إلى الشيعة فقط؟! ولماذا أيضاً يشنعون على الشيعة إذا تفوهوا بهذا الأمر، أو كتبوه، إذا كانت الروايات الدالة عليه موجودة عند غيرهم، كما هي موجودة عندهم؟!

وإذا كان معنى الظهر والبطن هو أن يكون ذلك المعنى الذي يزاح عنه الستار مما يمكن للفظ أن يتحملة، و للمتكلم أن يقصده ليكون بالنسبة للبعض بمنزلة البطن لهذا المعنى المكشوف؛ فأبي محذور عقلي أو شرعي يحصل من الالتزام بهذا؟!!

فليكن - والحال هذه - للقرآن بطون سبعة بل سبعون، أو أكثر، يكتشفها هذا الإنسان كلما ترقى في مدارج العلم والمعرفة، أو يكتشفها له الأئمة الأطهار «عليهم السلام» الراسخون في العلم و السابقون في العمل، الذين أشار إليهم - كما تقدم - القرآن الكريم - «فصلوات الله وسلامه عليهم».

المقصد الثاني

النبوة ومعالمها

و

أمر عقائدية عامة

حول الأنبياء

(صلوات الله عليهم أجمعين)

الفصل الأول

سمات الأنبياء.. ومستوياتهم..

بداية:

نذكر في هذا الفصل مقاطع من كلمات البعض حول ملامح النبوة العامة وحول أنبياء الله «عليهم السلام» وتصرفاتهم وحالاتهم مع الله سبحانه وتعالى، ومع الناس، وحركتهم في الحياة وأساليبهم، نحسب انها تكفي لإعطاء تصور دقيق عن نظرة هذا الرجل اليهم وإلى دورهم، ومواقفهم، ولتقديم الدليل الحي على حقيقة ما وكيف يفكر هذا البعض تجاه القضايا الإسلامية والإيمانية وغيرها.

وحيث إن فريقاً من الناس هم في منأى عن وعي هذه الحقيقة بصورة كافية وسليمة، فقد رأينا من اللازم الوقوف عند العهد الذي قطعناه على أنفسنا بضرورة ذكر طائفة كبيرة من الموارد تعطي بمجموعها تصوراً أوفى عن تشعب وتخالف وتنوع القضايا التي تعرض لها، وعن أن ذلك يدخل في دائرة نهج تشكيكي عريض له ميزاته وخصائصه، التي تهيء من خلالها الفرصة لتكوين تيار يحاول الانفصال عن القاعدة الإيمانية الأم، ليواصل هجرته عنها إلى غيرها.

ولربما نلمح في ضمن أسطر يسيرة إلى بعض أوجه الخلل

ومواقع الإشتباه فيما يرتبط بتفسير الآيات القرآنية، وقد نهمل ذلك اعتماداً على وضوح فساد الفكرة المطروحة، فإلى ما يلي من مطالب وموارد نقرأها في الصفحات التالية:

89 - ضعف النبي بشريا في أكثر من موقع.

90 - النبوة لا تفرض الكمال.

91 - القرآن لا يريد إعطاء النبوة هالة مقدسة.

وبعد، فإن نظرة هذا البعض للنبوة وللأنبياء نظرة عجيبة وغريبة، فهو يقول في قصة النبي آدم «عليه الصلاة والسلام»: «إننا نستفيد منها نقطتين:

الأولى: أن النبوة تلتقي بمواقع الضعف البشري في الإنسان في أكثر من موقع، ولا تفرض الكمال الذي يبتعد عن المواقع الطبيعية لديه.

الثانية: أن القرآن لا يريد إعطاء النبوة هالة مقدسة، غائمة في مجال التصور»⁽¹⁾.

وظاهر العبارة لا يأبى عن القول: إن النبي قد يقع في ما يخالف العصمة، مما يلتقي في مواقع الضعف البشري، وإرادة خلاف ذلك تحتاج إلى بيان.

أما حديثه عن «الهالة المقدسة والغائمة»، فإن كان يقصد به: أن

(1) من وحي القرآن ج15 ص176.

القرآن لا يعطي انطبعا عن الرسول يفيد أن لديه قدرات تفوق قدرات البشر.. فكيف يجيب عن ما يذكره القرآن من إحضار عرش بلقيس من قبل من لم يكن نبيا، بل كان من أتباع أحد الأنبياء؟! وماذا يصنع بإحياء عيسى «عليه السلام» للموتى، وإبراء الأكمه والأبرص؟! وبقاء يونس «عليه السلام» في بطن الحوت؟! والإسراء والمعراج؟! وما إلى ذلك.

وإن كان يقصد به: أنه ليس للأنبياء أي تميز في أنفسهم، فذلك معناه: عدم صحة ما ذكره القرآن من أمر الله للملائكة بالسجود تحية وتكريما له، وكذلك ما ورد حكاية عن قول عيسى «عليه السلام»: **(وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)** (1) ، وعدم صحة ما ورد من أن النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» كانوا أنوارا قبل خلق الخلق، أو في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهرة. أليس هذا الأمر مقبولا ومتواترا عند الشيعة وعند السنة أيضا؟! ألا يعطيهم ذلك هالة مقدسة، ويفرض كمالاتا يبتعد عن المواقع الطبيعية لديهم؟! فهل الاقتراب من تصور مواقع الأنبياء الطبيعية الواقعية، يقتضي منا أن نكذب كل ما دل على قداستهم؟!!

92 - لا أسرار فوق العادة في شخصية الأنبياء.

(1) الآية 31 من سورة مريم.

93 - الضعف في طبيعة الروح للأنبياء.

94 - أوضاع سلبية في التصور والممارسة لدى الأنبياء.

وهو يقول:

«إن الأسلوب القرآني لا يريد أن يعمق في ذهننا الإسلامي الفكرة التي نتحدث عن شخصية الأنبياء، بالمستوى الذي يوحى بأن هناك أسراراً فوق العادة تكمن في داخل شخصيتهم، في ما هي الخصائص الذاتية للشخصية، فهناك أكثر من نقطة ضعف خاضعة للتكوين الإنساني في طبيعة الروح والجسد.

ويمكن أن تتحرك لتصنع أكثر من وضع سلبي على مستوى (1) التصور والممارسة» .

ونلاحظ: أننا لا نعرف مدى هذا الضعف الروحي للأنبياء، الذي تنشأ عنه أوضاع سلبية على مستوى التصور والممارسة. فقد يظهر ذلك في صورة أخطاء في السلوك وفي تلقي الوحي، أو في سلوكهم الأخلاقي، وحتى في دائرة الإيمان والكفر وغير ذلك مما قد يناله هذا الضعف الروحي ويؤثر فيه. حيث لا يوجد أية ضمانات، وأية حدود يمكن أن ينتهي إليها.. وقد ظهر ذلك فيما يأتي من أمور نسبتها إلى الأنبياء، إذا لوحظت جميعاً فإنها تظهر أن الضعف الذي يتحدث عنه لا حدود له ولا قيود..

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج5 ص171 و 172.

ومع غض النظر عن ذلك، فإن مراجعة التراث الإسلامي تعطينا: أن لأنبيائنا ولأئمتنا «عليهم السلام» مقامات عظيمة، وأن هناك أسراراً فوق العادة في شخصياتهم، حتى لقد روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال لعلي «عليه السلام»:

«يا علي ما عرف الله حق معرفته غيري وغيرك، وما عرفك حق معرفتك غير الله وغيري».

ويكفي أن نشير إلى حديث الأنوار المروي عن نبينا «صلى الله عليه وآله» عند الشيعة والسنة، بل لقد رواه السنة عن ثمانية من الصحابة، فضلاً عما روي عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، كما أن الأئمة وفاطمة «عليهم السلام» هم موضع سر الله سبحانه كما صرحت به الأحاديث الشريفة.

95 - نسيان المعصوم في أمور الحياة الصغيرة.

وعن نسيان المعصوم يقول:

«لا نجد هناك أي دليل عقلي أو نقلي يفرض امتناع نسيان النبي لمثل هذه الأمور الحياتية الصغيرة، لأن ذلك لا يسيء إلى نبوته من قريب أو بعيد.

ولكن ربما نلاحظ - في هذا المجال - أن النبي إذا كان لا ينسى أمر التبليغ - كما هو المتفق عليه بين المسلمين - فلا بد أن يكون ذلك من خلال ملكة ذاتية تمنعه من النسيان بحيث تجعل وجدانه واعياً للأشياء، فلا تغيب عنه عندما ينفصل عنها.. مما يجعل المسألة غير

قابلة للتجزئة، كما هي القضايا المتصلة بالملكات النفسية..

وقد يثير البعض أمام هذه الملاحظة: أن مسألة التبليغ قد تكون موضعاً لتدبير إلهي غير عادي من أجل حفظ الرسالة عن الضياع أو التحريف بحيث يعطي وجدانه الرسالي إشراقاً قوية، تختلف عن وعيه للأشياء الأخرى والله العالم» (1).

فهو إذن، لا يجد أي دليل عقلي أو نقلي يمنع من نسيان هذه الأمور الحياتية الصغيرة..

وحين تحدث عن أن عدم النسيان في التبليغ يدل على وجود ملكة تمنع من النسيان في كل شيء، سجل إشكالاً نسبه إلى البعض، مفاده: أن عدم النسيان في التبليغ لا يكشف عن وجود ملكة، بل قد يكون نتيجة تدبير إلهي.. ثم لم يتحفظ على هذا الإشكال ولا أجاب عليه.

ونتيجة لذلك فإن قوله:

«لا نجد هناك أي دليل عقلي أو نقلي يفرض امتناع نسيان النبي لمثل هذه الأمور الحياتية الخ..».

يبقى محتفظاً بقوته وبدرجة اعتباره.

96 - سهو المعصوم في الأمور الحياتية.

ويقول:

«على أن هناك من يتحدث عن أن السهو عن بعض الأشياء التي

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 14 ص 384.

لا تتصل بالتبليغ على أنه لا ينافي العصمة، وطبعاً هناك وجهة نظر أخرى لا تقول ذلك.

وهذا الرأي ليس رأياً مطلقاً بالنسبة للسهو والنسيان، بل هناك من يقول: إن السهو ليس منافياً للعصمة في القضايا الحياتية، ونحن نقول ⁽¹⁾ بذلك»

97 - لا يجب أن يكون النبي هو الأعلم في كل شيء.

يقول البعض:

«أما وجوب أن يكون النبي أعلم الأمة في كل شيء، حتى ما لا علاقة له بمهمته الرسالية، ولكن الله قد يعلمه من ذلك ما يحتاجه فيه، أو إذا أراد علم، فليس لدينا دليل على هذا» ⁽²⁾

98 - أحاديث الأسرار الخفية في الأنبياء أحاديث مبالغة.

99 - أحاديث الأجواء النورانية في أجواء القدس للأنبياء مبالغة.

100 - أحاديث الأسرار والأجواء النورانية لا تملأ الوجدان.

101 - أحاديث الأسرار والأجواء النورانية لا تغني الفكر.

يقول البعض:

«ونلاحظ في هذا الإتجاه كيف يتحدث الله عن إبراهيم «عليه السلام» كنموذج حي للنبي المطيع والموحد له، والذي اختاره الله

(1) نشرة فكر وثقافة عدد 1 تاريخ المحاضرة 29 - 6 - 1996.

(2) الندوة ج 1 ص 360.

لرسالته وهداه إلى صراط مستقيم، وذلك هو الحديث عن الأنبياء في الدائرة الإنسانية المنفتحة على ساحة المسؤولية بين يدي الله.. من دون الدخول في أحاديث المبالغة التي تتحدث عن الشخصية الغامضة ذات الأسرار الخفية والآفاق النورانية السابحة في أجواء القدس.. وغير ذلك من الكلمات التي قد تثير في داخلك الكثير من مشاعر التعظيم، ولكنها لن تثير في نفسك المعرفة التفصيلية التي تملأ وجدانك وتغني فكري» .

وقفه قصيرة:

لا ندري كيف سوّغ هذا البعض لنفسه أن يحكم على الأحاديث المروية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعن أهل بيته الطاهرين «عليهم السلام»، والتي لا يملك دليلاً صالحاً بأنها «أحاديث مبالغة»؟! ومن أين عرف أنها كذلك؟! وكيف ولماذا؟! فهل أطلعه الله على غيبه، فعرف أنها أحاديث لا حقيقة لها ولا واقع وراءها؟! وهل يصح من رسول الله «صلى الله عليه وآله» والأئمة الطاهرين «عليهم السلام» أن يبالغوا في الأمور، ويتكلموا بغير ما هو حق وواقع؟! أم أنه يريد أن يحكم على هذه الأحاديث بأنها موضوعة ومكذوبة.

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج13 ص388 و 389.

لمجرد استبعاوات ذهنية خطرت له؟!!

وهل يستطيع أن يحكم على هذه المئات، بل الألوف من الأحاديث التي تتحدث عن قدسيته ومقاماتهم الشريفة «عليهم سلام الله» وما أعده الله لهم، وما لهم من شأن عند الله، هل يستطيع أن يحكم على ذلك كله بالوضع والافتعال؟!!

أليست هذه الأحاديث فوق حد التواتر الإجمالي الذي يعلم معه على نحو اليقين صدور جزء من هذه الأحاديث عنهم «عليهم السلام»، مما يعني: قطع الطريق على ردها وتكذيبها؟!!

وقد تقدم في أوائل هذا الفصل ما ينفع هنا فليراجع.

وإذا كان سبب حكمه على هذه الأحاديث بأنها مبالغة هو أنها لن تثير في نفسه المعرفة التفصيلية، فهل يصلح هذا مبرراً لإصدار حكمه هذا عليها؟!!

وهل إن كل ما لا نستطيع معرفته بالتفصيل تطرح معرفته الإجمالية ويحكم عليه بأنه مبالغات؟!!

وهل نستطيع أن نجري هذه القاعدة حتى بالنسبة إلى ما ورد في القرآن من حديث عن أمور لا نملك معرفة تفصيلية فيها؟! كما صرح هو نفسه بهذا الأمر في موارد تعد بالعشرات في كتابه «من وحي القرآن»، حيث يطلب باستمرار أن نجمل ما أجمله القرآن، ولا نرجع إلى التفاصيل التي تكفل بها الحديث الشريف.. فهل تعتبر تلك الموارد القرآنية من أحاديث المبالغة؟! فنطرح ما علمناه منها بالإجمال؟!!

102 - الدور الرسالي.. يفجر المشكلة من الداخل، ويحولها إلى صراع يثير النزاع والخلاف والإهتزاز..

ويقول البعض:

«ذلك لأن الدور الرسالي يمثل إرادة التغيير في المفاهيم والوسائل والأهداف.. وتفجير المشكلة من الداخل وتحويلها إلى حالة صراع يثير النزاع والخلاف والإهتزاز وتجاذب المواقف.. من أجل أن تكون النتائج النهائية خاضعة لعملية غربلة وتقييم وتفتيت للواقع الذي يراد تغييره.. لئلا تبقى الرواسب الماضية عقبة نفسية أمام التغيير الداخلي الذي يفسح المجال لتغيير الواقع.. وهكذا أراد الله لرسوله «صلى الله عليه وآله» أن يتجاوز كل المخاوف التي قد تعطل الحركة وتمنع المبادرة وتربك المسيرة.. يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك..» (1)

وقفة قصيرة:

لا نريد أن نتهم هذا البعض بأنه يريد التسويق للفكرة التي تقول: «إن كل شيء يحمل نقيضه في داخله».

ولكننا نقول:

إننا لا نتفاعل كثيراً مع قوله: إن الدور الرسالي يعمل على تفجير المشكلة من الداخل وتحويلها إلى حالة صراع يثير النزاع والخلاف

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 8 ص 170.

والاهتزاز.. فهل يسمح لنا بهذا المقدار من التحفظ على هذا القول؟! إذ كيف نقبل بأن يقال: إن الدور الرسالي هو دور يثير النزاع، والخلاف، والاهتزاز.

نعم، ربما استلزم الدور الرسالي ذلك أحياناً؛ لكن هل هذا الأمر أعني إثارة النزاع والخلاف هو من مقدمات الدور الرسالي كما يظهر من كلام هذا الرجل؟! كلا، وحاشا!.

103 - عجز النبي عن الإتيان بالخوارق، إلا في مواقع قريبة من التحدي.

104 - الوحي هو الفارق بين النبي وبين الناس.

105 - لم نعهد تحدُّث النبي عن المغيبات في المجتمع لا في الشؤون العامة ولا الخاصة.

106 - لم تحتج الرسالة إلى الحديث عن المغيبات العامة أو الخاصة.

ويقول البعض:

«..وقد يلاحظ المتأمل في القرآن: أن الآيات تؤكد دائماً على جانب الوحي كفارق بين الناس وبين النبي، كما تثير مسألة عجزه الذاتي عن القيام بكل الأمور الخارقة للعادة في غير النطاق المحدود للمعجزة في طبيعتها القريبة من مواقع التحدي الذي يجتذب ذلك للمحافظة على شخصية الرسالة وفعاليتها في المجتمع.. كما أن هناك نقطة مهمة في سيرته، وهي أنه لم يُعهد عنه التحدث بالمغيبات في

مجتمع المسلمين فيما يتعلق بشؤونهم العامة والخاصة لأن رسالته لم تحتج إلى ذلك» (1).

وقفة قصيرة:

1 - لا نريد أن نقول:

إن مما يؤسف له أشد الأسف: أن يكون مقام النبي «صلى الله عليه وآله» قد نزل إلى درجة أنه لم يعد الفارق - بنظر البعض - بينه وبين الناس إلا الوحي.

فقد يتهمنا البعض - كما عودنا - بأننا نفهم كلامه بطريقة غرائزية أو من خلال العقدة، أو ما إلى ذلك.

ولكننا نريد أن نقول:

ماذا تعني دعوى كون هذا النبي عاجزاً ذاتاً عن أي أمر خارق للعادة في غير النطاق المحدود للمعجزة، فيما هو قريب من مواقع التحدي.

فهل معنى ذلك: هو أن كل ما ورد من أحاديث في مناقبهم، وخوارق عاداتهم في غير مواقع التحدي مكذوب ومخالف للواقع؟! أو هل أن هذا البعض يرى.. أن هذه المئات من خوارق العادات التي صدرت عن النبي «صلى الله عليه وآله» وعن الأئمة «عليهم السلام» قد كانت كل مفردة منها في مواقع قريبة من التحدي؟!!

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 23 ص 186 و 187.

فهل كان ذلك الرجل الذي دخل على الإمام الصادق «عليه السلام» وكان قد ارتكب مخالفة مع الجارية على الباب، فأخبره الإمام «عليه السلام» بما كان منه ⁽¹⁾ ، هل إن ذلك الرجل كان في مواقع قريبة من التحدي؟!

وهل كان ذلك الرجل الذي دخل على الإمام الصادق «عليه السلام» والإمام الحسين «عليه السلام» وهو جُنُب، فنهاه «عليه السلام» عن ذلك ⁽²⁾ ، هل كان هو الآخر في موقع قريب من مواقع التحدي؟!

وحين جاء رجل إلى النبي ليفدي أسيراً له وكان معه عدد من الجمال، فاستحسن جملاً منها وخبأه في الطريق، فأخبره النبي «صلى الله عليه وآله» بذلك، هل كان ذلك الرجل في موقع التحدي؟!

وحين اشتكى ذلك الجمل صاحبه إلى النبي «صلى الله عليه وآله» ⁽³⁾ هل كان النبي «صلى الله عليه وآله» في موقع التحدي؟!

وحين سبَّح الحصى بيده الشريفة، وحين حنّ الجذع إليه، ونبع

(1) الوسائل ج20 ص196. ومن لا يحضره الفقيه ج4 ص8 والخرائج والجرائح ج2 ص190.

(2) الوسائل ج2 ص211 و 212. وبصائر الدرجات ص261 وقرب الاسناد ص21 والارشاد ص273 وكشف الغمة ج2 ص288 والخرائج والجرائح ج2 ص1166 و 226 ورجال الكشي 170 - 288.

(3) الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج8.

الماء من بين أصابعه، وأطعم الجيش كله من فخذ شاة، وكلمه كتف الشاة بأنه مسموم، وطلبت الغزالة منه أن تذهب لإرضاع ولدها ثم تعود، وغير ذلك مما يعد بالمئات من المنقول عنه «صلى الله عليه وآله»، وكذا الكثير مما نقل عن الأئمة الطاهرين «عليهم صلوات الله وسلامه»، وكذلك حين تحدثت النملة عن سليمان وجنوده، وغير ذلك، هل كان ذلك كله في مواقع التحدي. أو أن ذلك من الأكاذيب والموضوعات؟! والموضوعات؟!!

2 - إن الآيات حين أكدت على افتراق النبي «صلى الله عليه وآله» عن سائر الناس بالوحي، فإنما أرادت أن تحصن كلامه عن التشكيك والريب: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (1). أو أرادت أن تنفي عنه «صلى الله عليه وآله» صفة الألوهية، أو صفة الملك، التي يريد الكفار أن يجدوها فيه.

ولم تذكر هذه الآيات أبداً.. أن الفارق بين النبي «صلى الله عليه وآله» وبين الناس محصور بالوحي، بحيث لا يملك أية ميزة أخرى سوى ذلك.

على أنه إذا كان الفارق بين النبي وبين الناس يقتصر على خصوصية الوحي - كما هو صريح كلام هذا الرجل هنا ولم يزل يردد ذلك في كثير من المواضيع - فإن السؤال الذي نطلب الإجابة

(1) الأيتان 3 و 4 من سورة النجم.

عليه هو:

ما هو الفارق بين الإمام وبين سائر الناس يا ترى، فإن الإمام لا يملك خصوصية الوحي التي يتحدث عنها هذا الرجل؟!!

3 - إن تعبير هذا الرجل بـ «العجز الذاتي» لا يغير في الحقيقة شيئاً، لأن من يثبت هذه الكرامات والمعجزات للأنبياء والأصفياء، لا يدعي استغناء هذا النبي عن قدرة الله تعالى، لأن الفقر هو قوام كل من عداه سبحانه.

والأنبياء والأصفياء هم أولى الناس بتذكر هذه الحقيقة، وبالتذكير بها على الدوام.

4 - وأما أنه لم يعهد من النبي «صلى الله عليه وآله» التحدث في المغيبات في الشؤون العامة والخاصة. لأن الرسالة لم تحتج إلى ذلك. فلا ندري كيف نفسره، وتلك هي كلمات النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» التي يخبرون فيها عن العشرات بل المئات من المغيبات في الشؤون العامة والخاصة، قد زخرت بها المجاميع الحديثية السنية والشيعية، وغيرها من مؤلفات علماء الإسلام.

فكيف يقول: لم نعهد أن النبي تحدث بشيء من ذلك؟!!

هذا عدا عما ورد في القرآن من إخبارات غيبية كثيرة، يتداولها الناس ويسألون عنها باستمرار، كما في قوله تعالى: (الم غُلِبَتِ الرُّومُ

(1) في أدنى الأرض وهم من بعد عليهم سيغلبون . وقوله تعالى:
 (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ
 وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي
 بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا) (2)

فكيف يقول: إن الرسالة لم تحتج إلى الحديث عن المغيبات، لا العامة منها ولا الخاصة؟! ولماذا امتدح تعالى في كتابه المؤمنين بالغيب؟!

إلا أن يدعي هذا البعض: أن الله سبحانه قد تحدّث بأمر لا فائدة فيها، ولم تكن لها مناسبة تقتضيها.

أو أن يكذب بكل هذا المنقول الذي لا يرتاب أحد في تواتره الإجمالي!

أو أن ينكر كل ما نقل عن الأئمة «عليهم السلام» في هذا السبيل! فإنه إذا لم يحتج مجتمع المسلمين إلى الحديث عن المغيبات في المجتمع في الشؤون العامة أو الخاصة؛ فهل احتاج المسلمون إلى ذلك بعدها حتى زخرت كتب الحديث والتاريخ بما أخبر به علي «عليهم السلام» من بعده؟!

وما الفرق بين أن يحدثنا الكتاب العزيز عن هذه المغيبات، أو

(1) الآيات 1 - 3 من سورة الروم.

(2) الآيتان 4 و 5 من سورة الإسراء.

يحدثنا بها وعنهما أحد المعصومين «عليهم السلام». سوى قطعية الصدور في الكتاب ولزوم التثبت والتأكد من السند في الثاني.

107 - تفضيل نبي على نبي مبعث خصام وانقسام.

108 - تفضيل الأنبياء على بعضهم هو في مواقع العمل.

109 - تفضيل الله لبعض الأنبياء لا يمثل مسؤولية لأتباعهم.

110 - التفضيل هو في نوعية الكتب.

111 - التفضيل في طبيعة المعجزة.

112 - لا تستغرقوا في الأنبياء كأشخاص. (كلام تكرر عشرات

أو مئات المرات في خطبه وفي كتبه).

113 - لا فائدة في الوقوف عند تفضيل نبي على نبي.

يقول البعض:

(1)

«..وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ (1) . فيما ميزناهم به

من مواقع العمل، وطبيعة المعجزة، ونوعية الكتب، من قاعدة الحكمة التي أقام الله الحياة عليها..» (2)

ويقول في موضع آخر:

«..وربما كان لنا أن نستوحي من ذلك: أن الله يريد أن يعلمنا

ويقول لنا: لا تستغرقوا في الأنبياء كأشخاص، بل استغرقوا فيهم،

(1) الآية 55 من سورة الإسراء.

(2) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 14 ص 157.

كخط وكهدى وكرسالة.. ولا تقولوا: إن هذا النبي أفضل من ذلك، ليكون ذلك مبعث خصام وخلاف وانقسام فيما بينكم، لأنهم لا يعيشون في حياتهم هذا الهاجس، ولا يتحركون من أجل تأكيده، وإن كان الله قد فضل بعضهم على بعض، لكن ذلك لا يمثل مسؤولية أتباعهم، ولا يباعد بين خطواتهم.. بل كل ما هناك هو السير على الخط الذي ساروا عليه، في اتجاه الهدف الذي استهدفوه، لأن الله هو الذي يفاضل بينهم، في الدرجات عنده، بعد أن فاضل بينهم في المسؤوليات في الحياة، وليس لنا في ذلك دخل من قريب أو من بعيد، فلنقف حيث يريد الله لنا أن نقف، ولنوقر على أنفسنا جهد البحث فيما لا سبيل لنا إلى الإحاطة به ولا فائدة لنا في الوقوف عنده، ولننذر تفكيرنا لما أرادنا الله من الخوض في معرفته، والجهد في سبيله، وهو الرسالة من خلال قيادة الرسول، في الفكر والحركة والعمل»⁽¹⁾.

وقفه قصيرة:

أما بالنسبة للحديث عن تفضيل نبي على نبي، فإننا نقول:

أولاً: قد ادعى هذا البعض: أن الحديث عن تفضيل نبي على نبي يوجب الخلاف والخصام والإنقسام.

مع أننا لم نجد في كل الحقب التاريخية أي مفردة تشير إلى أي نزاع نشأ عن الحديث عن تفضيل نبي على نبي، فضلاً عن أن يكون،

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج9 ص141 - 142.

هناك خصام أو انقسام بسبب ذلك.

ثانياً: إننا لم نعرف كيف تكون نوعية الكتب من أسباب تفاضل الأنبياء، فأيهما أفضل: إبراهيم «عليه السلام» الذي جاء بالصحف فقط؟! أم موسى «عليه السلام» الذي جاء بالتوراة والألواح والصحف أيضاً؟! وأيهما أفضل موسى «عليه السلام» صاحب التوراة أم عيسى «عليه السلام» صاحب الإنجيل!؟

ثالثاً: قوله: إن الأنبياء يتفاضلون بحسب طبيعة المعجزة أيضاً، يثير لدينا السؤال: كيف نفهم أن التفاضل بين إبراهيم «عليه السلام» وعيسى «عليه السلام» وموسى «عليه السلام» عن طريق المعجزة؟! وهل إنزال التوراة والألواح زيادة على الصحف، يعني أن موسى «عليه السلام» كان أفضل من إبراهيم «عليه السلام»؟! إن ذلك لا يقبل به أحد.

رابعاً: قوله: إن التفاضل بين الأنبياء إنما هو فيما ميزهم به من مواقع العمل، فإن ذلك يطرح أمامنا أسئلة كثيرة؛ فهل كان موقع العمل من الأنبياء مختلفاً، فيشتغل أحدهما بتبليغ الدين، ويشتغل الآخر بأمر آخر غير ذلك!؟

أم أن المقصود بمواقع العمل، هو أن يكون شغل هذا مع بني إسرائيل، وشغل ذلك مع آخرين، وهذا مع عاد، وذلك مع ثمود.. وهكذا!؟

ثم إننا لا ندري لماذا يصر هذا الرجل على كون المفاضلة هي

في المسؤولية في الحياة، ولا ربط لها بمقاماتهم الغيبية «سلام الله عليهم». مع أنه لا يملك دليلاً على دعواه هذه.. سوى الادعاء والاستحسان!

خامساً: إن كان يريد: أن التفاضل في المسؤولية هو الموجب للتفاضل في الآخرة وعلو الدرجات؛ بسبب كثرة العمل الناشئ عن حجم المسؤولية، فمعنى ذلك: هو أن لا يبقى ثمة من فرق في ذات الأنبياء بين نبي ونبي، وذلك يعني: أن ما جوّزه هذا البعض على يونس «عليه السلام» وأدم «عليه السلام»، ونوح «عليه السلام»، وموسى «عليه السلام» و.. الخ.. لا بد أن يجوّز صدوره من نبينا الأكرم «صلى الله عليه وآله»، فيمكن أن يكون نبينا «صلى الله عليه وآله» ساذجاً، وأن يرتكب معاصي، تشبه معصية إبليس، ثم يتوب كما جرى لأدم «عليه السلام»، وأن يرتكب جرائم دينية، ويقتل أنفساً بريئة، وأن لا يعرف تكليفه الشرعي فيما يرتبط بهداية الناس، كما يزعم البعض جريانه في حق موسى «عليه السلام» وهارون «عليه السلام»، وأن.. إلى آخر القائمة التي سنذكرها قريباً.

فإن كان مراده غير ذلك، فعليه أن يشرح لنا كيف؟! ومن أين جاء ارتفاع الدرجات وتدانيها في الآخرة؟!

سادساً: ليت هذا البعض يدلنا على وجه التفاضل بين مسؤولية إبراهيم «عليه السلام» ومسؤولية نبينا الأكرم «صلى الله عليه وآله»، أو مسؤولية عيسى، ومسؤولية سليمان «عليهم السلام».

سابعاً: إن قول هذا البعض: إن تفضيل الله تعالى بعض الأنبياء على بعض لا يمثل مسؤولية أتباعهم.. غير سديد، فقد حدثنا النبي والأئمة «عليهم السلام» عن أفضلية السيدة الزهراء، «عليها السلام» على مريم بنت عمران، وعن أفضلية الإمام المهدي «عجل الله تعالى فرجه الشريف» على بقية التسعة من ذرية الإمام الحسين «عليه السلام». وعن أفضلية الإمام أمير المؤمنين على الحسن والحسين «عليهم السلام»: «وأبوهما خير منهما».

وحدثونا أيضاً: عن أفضلية سلمان.. إلى غير ذلك مما لا مجال لاستقصائه..

أضف إلى ما تقدم: أن على الإنسان المؤمن أن يلتزم خط القرآن، ونهج أهل البيت «عليهم السلام» في كل تفاصيله وحيثياته، فلا يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعضه الآخر. بل عليه أن يؤمن بكل ما جاء به، ولا حرج عليه من الجهر بحقائقه، رضي الناس لأجل ذلك أم غضبوا، وكذا الحال فيما جاء به الرسول الكريم، والعظيم، لا بد من الالتزام به ولا حرج من التصريح به ونشره وإشاعته .

ثامناً: لو سلمنا حصول نزاع بسبب الجهر ببعض الحقائق الدينية؛ فإن ذلك لا يمنع من نشرها وبلورتها في أذهان وعقول الناس على نحو لا توجب التنازع، لا أن تلغى هذه المعاني من أساسها واللازم على المتنازعين الذين يخالفون أمر الله أن يكفوا عن نزاعهم الذي لا يرضاه الله، وأن يلتزموا بحقائق الدين مهما كانت، ولولا ذلك

للزم الكف عن تبيان أية حقيقة دينية اختلف عليها المسلمون، فلا نتحدث عن الإمامة والإمام، ولا عن غير ذلك من التعاليم والأحكام، لأن ذلك يغضب فريقاً من الناس وهو من أسباب انقسام الناس قطعاً إلى فريقين.

ولنفرض جدلاً، صحة ما يدّعى من نزاع أو خصام؛ وصحة لزوم التحاشي عن ذكر مثل هذه الأمور، فإنما تقدر الضرورات بقدرها، وبالتالي يكفّ عن ذلك حيث ينشأ عنه خصام وحيث يلزم منه تضييع الدين الواجب حفظه والعمل به، ولا يكفّ عنه حيث لا يلزم ذلك.

تاسعاً: قوله: إنه لا فائدة من هذا الأمر فلا داعي للوقوف عنده. لا يصح: لأن الله سبحانه لا يتحدث عن شيء بلا فائدة، وكذلك النبي «صلى الله عليه وآله» الذي لا ينطق عن الهوى، وفي حكمه «صلى الله عليه وآله» الأئمة الأطهار «عليهم السلام».

عاشراً: لا ندري كيف عرف هذا البعض: أن تفضيل الله سبحانه نبياً على آخر إنما هو فيما ميزهم من مواقع العمل، وطبيعة المعجزة ونوعية الكتب، وأين هي القرينة التي اعتمد عليها في حكمه هذا؟!

114 - الرسالة الإلهية تجربة واقعية في مستوى التطبيق.

115 - حركة الأنبياء مجرد تجارب عملية.

116 - لا مصلحة في إعطاء الصورة الإنسانية للنبي، ثم إعطائه

قدرات مطلقة تمتد من الله في ذاته.

يقول البعض وهو يتحدث عن صفة الرسولية في الرسول:

أن دراسة هذه القضية «من خلال القرآن في ظواهره من حيث يريد للناس أن يفهموه، ويعتقدوه، ويعيشوه، لا سيما في عهد الرسالة الأول في المرحلة التي كان يعيشها النبي مع الناس من أتباعه وخصومه، مما كانت تثير الكثير من المشاكل، والتعقيدات، وعلامات الإستفهام، لأن الوحي كان ينطلق من الفكرة العامة في مستوى النظرية، ومن حركة التجربة الواقعية في مستوى التطبيق، فكان الناس يرون النبي في مضمون الآيات الخ..» (1)

ويتحدث عن الصورة النبوية في الوجدان الإسلامي، فيقول:

«ما هي المصلحة في أن يقدم الله لنا الصورة في ملامحها الإنسانية المنسجمة مع الواقع الإنساني في قدراته المحدودة، وفي تجاربه العملية، في الوقت الذي قد تكون الصورة الحقيقية تنطلق في البعد الإلهي، الذي يمتد في القدرات المطلقة، التي تخلق بعيداً في أجواء الغيب، الذي يقترب من قدرة الله بفارق واحد، وهو ذاتية القدرة في ذاته، وامتدادها منه في ذات النبي..» (2)

وقفة قصيرة:

ونقول:

(1) المعارج: عدد 28 - 31 ص 543.

(2) المصدر السابق: ص 544.

1 - ماذا يعني تعبير هذا البعض عن حركة الرسالة، التي تحظى بالتوجيه والرعاية الإلهية من خلال جهد النبي «صلى الله عليه وآله» وتضحياته ومواقفه؟!

ما معنى التعبير عنها بـ: «التجربة الواقعية في مستوى التطبيق»؟!

وعن حركة النبي الرسالية بـ: «تجاربه العملية»؟!

إنه تعبير غير سليم، وله إichاءاته التي تختزن مفهومي الخطأ، والإصابة، والقصور عن إدراك ما يصلح، وما يفسد.. وتختزن أيضاً جهلاً، وضعفاً.. وما إلى ذلك.. مما لا يصح نسبته إلى التوجيه الإلهي والتسيد الرباني الذي ما زالت حركة الأنبياء تعيش آفاقه.

2 - لماذا يصر هذا البعض على إظهار محدودية قدرات الأنبياء، وأنها قدرات تقترب، بل هي لا تزيد عن قدرات أي إنسان عادي؟!

وما هو دليله على: أن الله لم يعط أنبياءه وأوليائه فوق ما أعطى البشر من قدرات، ومن طاقات، وذلك من خلال طاعتهم لله سبحانه، وفقاً لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) (1). وهو عام مطلق لم يحدد أي سبيل..

كذلك وفقاً للحديث القدسي المأثور الذي أيده هذا البعض، والذي سنذكر كلامه حوله فيما يأتي من فصول:

(1) الآية 69 من سورة العنكبوت.

«عبدني أطعني تكن مثلي تقول للشيء كن فيكون».

فطاعة الله إذن - حسب اعتراف هذا البعض - تضاعف قدرات المطيع لتصل بها إلى درجات لم يكن ليتصورها هذا البعض وسواه مع أن هذا المطيع هو واحد من الناس المؤمنين، فكيف بالأنبياء، والأوصياء؟!

3 - أي محذور في أن يعطي الله عباده الصالحين قدرات هي فوق قدرات البشر، وإن كانت لا تقترب من قدراته، والفارق هو أنها ممتدة من الله في ذات النبي، وأي محذور في أن يمتد في القدرات المطلقة التي تحلق بعيداً في أجواء الغيب..

فإن كل شيء يعود إلى الله، ومنه، وليس في ذلك أي شرك أو غلو، بل هو محض التوحيد، وخالص الإستقامة على جادة المعرفة بالله سبحانه، والتسليم له، واعتباره هو المبدأ، والمنتهى، والأول والآخر، وسوف نتحدث عن ذلك فيما يأتي.

4 - إن جهل هذا البعض بالمصلحة لا يعني عدم وجودها، ومن الواضح: أن الله سبحانه لا يستأذنه إذا أراد أن يفعل ذلك، لمصلحة يعلمها هو تعالى ويجهلها هذا البعض، كما يجهل ما هو أهون وأبسط..

117 - جو النبي قد يعيش نوعاً من الإهتزاز والضعف، فلا يؤثر كثيراً في عائلته.

118 - ضغط الدعوة قد يشغل النبي في بيته.

119 - قد ينغلق النبي عن أهله.

120 - المجتمع المنحرف قد يأخذ من النبي أهله دون مقاومة، لأن مقاومته كانت متجهة للمجتمع الكبير.

121 - المرأة تدخل الإنحراف إلى بيت النبي، بحيث تحاصر النبي.

122 - قد تملك الزوجة فعاليات لا يستطيع النبي أن ينقذ نفسه منها.

123 - الفرق بين إسماعيل، وابن نوح: أن إبراهيم عزل ابنه عن ضغط البيئة.

124 - إسماعيل عاش في بيئة لا يضغط عليها الإنحراف لأن أمه كانت سالحة.

125 - فساد وصلاح البيئة مكن من حماية التجربة في إسماعيل ومنع من ذلك في ابن نوح.

سئل البعض:

في قبال صورة إبراهيم وإسماعيل طرح القرآن صورة نوح وابنه، هناك دعوة للذبح، وهنا دعوة للنجاة.. هناك امتثال وطاعة، وهنا رفض وتمرد.. ماذا نستوحي من ذلك؟!

فأجاب:

«إن أبناء الأنبياء والأوصياء والعلماء هم بشر كبقية البشر يتأثرون بالأجواء الإيجابية كما يتأثرون بالأجواء السلبية.. وقد

يعيشون في ساحة الصراع عندما تتدافع العوامل الإيجابية والسلبية لتكسب هذا الإنسان أو ذاك، بحيث يعيش في صراع داخلي من خلال الصراع الخارجي بما فيه من مؤثرات وإيحاءات، وعلى هذا الأساس فليس من الضروري أن يكون ابن النبي صالحاً، أو أن يكون ابن الوصي أو العالم أو المجاهد مثله، لأن الأب يمثل جزءاً من البيئة وهو واحد من العوامل الكثيرة التي تؤثر في شخصيته، وقد يعيش جو الأب نوعاً من الإهتزاز، والضعف الذي قد لا يستطيع فيه أن يترك التأثير الكبير على عائلته بفعل العوامل المضادة الأخرى أو بفعل الضغط على مواقع حركته، إنها قد تكون مشكلة الكثيرين من الدعاة سواء كانوا أنبياء أو أوصياء أو علماء، وذلك أن ضغط الدعوة في تعقيداتها وتحدياتها ومشاكلها قد يشغل الإنسان عن بيته بحيث يعيش منفثاً على العالم ومنغلقاً عن أهله من خلال طبيعة ما يفرضه هذا الإنفتاح من ابتعاد عن مواقعه الذاتية باعتبار أن أهله يمثلون أحد هذه المواقع.

ومما يجدر بالذكر: أن المجتمع المنحرف قد يأخذ من النبي أهله دون مقاومة، على اعتبار أن مسألة المقاومة كانت موجهة للمجتمع الكبير، وربما تكون المسألة أن القوى المضادة تملك من القوى المادية والتحدي ما لا تستطيع العناصر الرسالية أن تصمد أمامها بفعل الظروف الطبيعية الطارئة بحيث لا يصمد الرسول في حركته أمام هذه القوى الكبيرة لأن الرسول، أي رسول كان، لا يملك كل الوسائل،

وإنما يملك بعض الوسائل المنطلقة من معطيات قدراته الذاتية فعالم الرسالة ليس هو عالم الغيب، وإنما عالم القدرة البشرية التي يطل الغيب عليها في بعض مواقعها إلى حد معين، وقد لا يطل عليها بالكامل بالمعنى الحركي لهذه الإطلاقة.

وفي هذا الجو يتحول المجتمع إلى قوة ضاغطة حتى على بيت النبي أو بيت الوصي أو بيت العالم، على اعتبار أنه يملك من عناصر الضغط ما يستطيع معه أن يجتذب جوانب الإنحراف لدى هؤلاء بالمستوى الذي يمكن أن يهزم فيه الحركة الرسالية، وقد يبتلى بعض الأنبياء أو العلماء أو الأولياء بزوجات تقف في الموقف المضاد من حركة الرسالة بحيث إنها تقف ضد حركة النبي، وهذا ما حدثنا القرآن عنه بالنسبة لامرأة نوح وامرأة لوط: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ) (1).

إننا نستطيع أن نستوحي من ذلك: أن الخيانة ليست خيانة العرض في الجانب الجنسي، ولكن الخيانة خيانة الرسالة، وخيانة الأمانة الرسالية.

ومن الطبيعي: أن مثل هذا يترك تأثيراً سلبياً على أولاد الأنبياء،

(1) الآية 10 من سورة التحريم.

أو أولاد الأوصياء أو أولاد العلماء، وأن للأم تأثيرها الكبير إذا كانت خاضعة في أفكارها، وسلوكها للتيار الكافر المنحرف المضاد، حيث إنها تدخل كل التيار إلى بيتها على نحو يجد النبي فيه نفسه محاصراً، كما أنه محاصر في مجتمعه لأنه لا يستطيع أن يحمي بيته على أساس أن امرأته جزء من هذا البيت، وقد تملك من الفعاليات ما لا يستطيع أن ينقذ نفسه منها.

كما أننا لا نجد إشارة في القرآن إلى تاريخ ابن نوح.

لكننا نلاحظ: أن أباه خاطبه أن يركب معه، وأن لا يكون من الخاسرين: (..ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ) (1).

ولكنه لم يستجب لوالده: (قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ) (2)، فأجابه نوح الذي فقد الأمل في تلك اللحظة: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) (3)، وعندما نادى ربه، فإنه لم يناد ربه معترضاً، ولكنه كان متسائلاً لأن الله سبحانه وعده بأن ينجي ابنه: (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّيُ أَعْظِكُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ) (4).

(1) الآية 42 من سورة هود.

(2) الآية 43 من سورة هود.

(3) الآية 43 من سورة هود.

(4) الآية 46 من سورة هود.

وهكذا نستطيع أن نربط قرآنيًا بين امرأة نوح، وابن نوح، فنجد أنه كان خاضعًا لتأثيرات تربية أمه أكثر من خضوعه لأبيه لقربه أكثر منها وتعلقه بمجتمعها.

وبهذا نستطيع أن نفهم الفرق بين مسألة إسماعيل وبين مسألة ابن نوح من أن إسماعيل عاش في بيئة استطاع إبراهيم أن يعزل فيها الولد عن ضغطها، بحيث عاش في بيئة لا يضغط عليها الإنحراف بقوة في الوقت الذي كانت أمه سالحة أيضًا، وبذلك أمكن حماية التجربة هنا، ولم يمكن حماية التجربة هناك» (1).

وقفه قصيرة:

ونقول:

قد ذكر هذا البعض:

«أن دور البيئة في صنع شخصية ابن نوح كان قويا إلى درجة يعجز النبي نوح عن مواجهة تأثيراتها، حتى كانت النتيجة هي الهلاك واليوار لولده..».

وذكر هذا البعض أيضًا أن ضغط الدعوة على النبي والوصي والعالم في تعقيداتها وتحدياتها ومشاكلها قد يشغل الإنسان عن بيته، بحيث يعيش منفتحاً على العالم ومنغلقاً عن أهله.. وأن المجتمع المنحرف قد يأخذ من النبي أهله دون مقاومة، باعتبار أن مسألة

(1) المعارج: ص 610 - 612.

المقاومة كانت موجهة للمجتمع الكبير.

ثم مثل لذلك بامرأة نوح، وامرأة لوط، وبابن نوح، الذي تأثر بتربية أمه أكثر من خضوعه لأبيه، لقربه منها أكثر من قربه من أبيه..

ونقول له:

إن كلامه هذا يعطينا كل الحق في أن نرفض ما قاله في حق الزهراء «عليها السلام» من أنه لا يجد فيها، ولا في أمها خديجة الكبرى، وابنتها زينب - لا يجد - خصوصية إلا الظروف الطبيعية التي كفلت لهن إمكانيات النمو الروحي والعقلي، والإلتزام العملي بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي، ولا نستطيع إطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجهن عن مستوى المرأة العادي، لأن ذلك لا يخضع لأي إثبات قطعي، على حد تعابيره في كتابه: «تأملات حول المرأة».

وقد تحدثنا عن ذلك بالتفصيل في محله من هذا الكتاب.. فراجع.
وكلامه هنا يثبت صحة ما فهمناه من كلامه هذا، وأنه لا يرى للزهراء «عليها السلام» عصمة، إلا بمقدار ما حققته ظروفها الطبيعية لها، بحيث إنها لولا تلك الظروف لكان سبيلها سبيل ابن نوح، وغيره من الجناة والعصاة.

2 - إن بيت النبي والوصي يعتبر جزءاً من المجتمع الذي بعث

لهدايته ورعايته، وتربيته، وإقامة الحجة عليه.

فلا معنى لأن ينغلق عنه - على حد تعبير هذا البعض - ولا لأن يشغله المجتمع الكبير عن الصغير..

كما أن على النبي المبعوث: أن يقاوم الإنحراف أينما كان، وحيثما وجد، فلا معنى لأن يوجه مقاومته إلى جهة، ويترك جهة أخرى، وإلا لكان مقصراً - والعياذ بالله - في أداء مهماته الرسالية، أو غير قادر على القيام بها، فلا مبرر لبعثته، بل اللازم هو بعث سواه، أو إرسال رسول آخر معه ليعينه، كما كان الحال بالنسبة لهارون وموسى «عليهما وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام»..

إن هذا البعض يقيس الأنبياء على الناس العاديين، سواء أكانوا علماء أو غير علماء، فيصفهم بأوصافهم فالحق الذي لا محيص عنه هو أن امرأتي نوح ولوط، وكذلك ابن نوح كانوا غير مستعدين للهداية ولا للصلاح، ولا شك في أن نوحاً ولوطاً «عليهما السلام» قد بذلا مختلف المحاولات في سبيل هدايتهم وإصلاحهم، ولكن قد ران على قلوب أولئك الكفرة ما كانوا يكسبون، وغرتهم الحياة الدنيا، وراقهم زبرجها.

3 - والغريب في الأمر مقارنته إسماعيل «عليه السلام» بابن نوح، حيث استطاع إبراهيم «عليه السلام» أن يعزل ولده عن الضغط القوي للإنحراف في البيئة التي عاش فيها، مع كون أمه صالحة أيضاً، وبذلك أمكن حماية التجربة هنا، ولم يمكن حماية التجربة

هناك، على حد تعبيره..

مما يعني: أنه لو كانت أم إسماعيل غير صالحة لما أمكن حماية التجربة، ولكان إسماعيل قد اتخذ سبيل الكفر والانحراف - والعياذ بالله - كما فعل ابن نوح.

وهذا ما يؤكد طبيعة ما كان يرمي إليه هذا البعض حين تحدث عن أنه ليس في الزهراء «عليها السلام» أي خصوصية إلا الظروف الطبيعية التي كفلت لها إمكانات النمو الروحي والعقلي والإلتزام العملي.. وأنه ليس فيها أي عنصر غيبي مميز يخرجها عن مستوى المرأة العادي..

4 - إننا لا نوافق على اعتباره ما يقوم به الأنبياء من واجبات، وتكاليف حتى في مجال التربية مجرد تجارب تخطئ وتصيب، بل هي إنجازات جاءت وفق التكليف الإلهي الشرعي الصائب لكبد الحقيقة، دون أي تقصير أو ضعف في ذلك..

وقد أشرنا إلى هذا الأمر أكثر من مرة في نظائر المقام.

5 - ما الدليل على أن امرأة نوح قد حاصرت النبي في فعاليتها، فإن التصويرات التي قدمها عن بيت نوح، وعن فعاليات زوجته، ومحاصرتها له.. وغير ذلك، ما هي إلا رجم بالغيب، لم يقدم عليها أي دليل مهما كان ضعيفاً وهزياً.. مع أنه يشترط في أحداث التاريخ الدليل المفيد لليقين كأن يكون متواتراً، ولا يكفي مطلق ما هو حجة حسب زعمه..

وكذلك الحال فيما ذكره بالنسبة إلى إسماعيل «عليه السلام»، فقد أشرنا إلى عدم مقبوليته أو معقوليته.. كما أن عليه - حسب ما قرره هو :- أن يأتي بالدليل القاطع عليه.. وأين ذلك منه، وأنى له؟!!

126 - القول بلزوم كون النبي أجمل الناس تطرّف.

127 - نتحفظ على قاعدة قبح قيادة المفضول للفاضل.

128 - لا يجب تفوق النبي في كل صفة ذاتيه.

129 - لا يجب تفوق النبي في كل علم.

130 - لا ضرورة تفرض قدرات غير عادية للنبي.

131 - لا ضرورة في أن يصنع النبي كل شيء خارق للعادة في

أي وقت ومناسبة.

132 - المطلوب في النبي القدرة فيما يحتاج اليه الداعية

والمشرّع والحاكم.

133 - الربط بين النبوة وبين القوة الخارقة تصور منحرف.

134 - القول بلزوم أن يكون النبي أشجع الناس تطرّف.

135 - القول بلزوم التفوق فيما لا يرتبط بالقيادة والنبوة تطرّف.

136 - قد يكون الجنود أشجع من قائدهم في قيادات العالم.

137 - المهم تفوق القائد في الفكر القيادي، وليس المهم خوض

المعركة.

138 - المهم هو التفوق والكمال في المسائل التي تدخل في قيادة

النبي.

139 - ليس دور النبي التأسيس للعلوم الطبيعية والرياضية، ولا المعلم للألسن واللغات.

140 - دور النبي هو الإبلاغ والإنذار، والهداية، والتعليم، وقيادة الناس إلى تطبيق ذلك.

يقول البعض:

«فقد نلاحظ - بوضوح - تحديد المهمات الرسالية للأنبياء في وضع الخطوط العامة للفكر والتشريع من أجل أن ينطلق الحكم على أساس الحق، وميزان العدل، وفي رعاية الناس بما يخفف عنهم أغلالهم، وأثقالهم التي ترهقهم وتعطل مسيرتهم في بناء الحياة على قاعدة ثابتة، وفي تركيز الأسس التي تلتقي عليها مصالح الناس وأفكارهم، من أجل إخضاع الاختلافات إلى الحكم العدل الذي لا ينحرف ولا يجور. وبالتالي، إشاعة السلام القائم على الرحمة والعدل..»

وفي ضوء ذلك، لا نجد أمامنا - في هذا الإطار - أي ضرورة تفرض اتصاف النبي بالقدرات الغير عادية ⁽¹⁾ ، التي يستطيع - معها - أن يصنع كل شيء خارق للعادة في أي وقت وفي أية مناسبة. بل كل ما هناك، أن يملك النبي القدرة على حمل الرسالة

(1) الصحيح: غير العادية.

وإبلاغها وتطبيقها بالحكمة والمرونة والقوة، في كل ما يحتاج إليه الداعية والمشرِّع والحاكم فيما يتعلق بدعوته وشريعته وحكمه.. وبذلك يبطل التصور المنحرف الذي يربط بين النبوة وبين القوة الخارقة التي تصنع ما تشاء، بلا حدود.

النبوة والتفوق المطلق:

وقد يمكن لنا في هذا المجال: أن نتحفظ فيما يفيض فيه الكثيرون من علماء الكلام عندما يتحدثون عن صفات النبي - أي نبي كان - فيوجبون له التفوق في كل علم، وفي كل صفة ذاتية على أساس القاعدة العقلية المعروفة لديهم وهي قبح قيادة المفضل للفاضل.. فإذا لم يكن النبي في مستوى القمة في كل شيء، لم يصلح لمركز القيادة الحياتية للناس.

وقد يتطرف البعض، فيوجب أن يكون النبي أجمل الناس، وأشجعهم، وأقواهم في عضلاته إلى غير ذلك من الصفات الجسمية التي لا ترتبط بالنبوة ولا بالقيادة من قريب ولا من بعيد.. فإننا نلاحظ في أوضاع القيادات في العالم.. حتى العسكرية منها: أن القائد لا يفرض فيه أن يكون أكثر شجاعة من جنوده، وربما يكون الكثيرون من جنوده أشجع منه، لأن دوره الأساسي - كقائد - ليس هو خوض المعركة، بل قيادتها التي تتمثل في الفكر العسكري القيادي الذي يعرف كيف يخطط للمعركة، وكيف يواجه التطبيق العملي للخطط المرسومة.

وهكذا نجد القضية في كل جانب من الجوانب الحياتية التي لا تتطلب في القيادة إلا أن تكون في مركز التفوق والكمال في القطاع الذي تتولى قيادته.

إننا نسجل تحفظنا الشديد حول هذا كله.. لأن دور النبي، لم يكن هو دور المؤسس للعلوم الطبيعية والرياضية وغيرها، ولم تكن مهمته هي مهمة المعلم للألسن واللغات، يجب أن يكون مُلمّاً بجميع العلوم، وبجميع اللغات، فضلاً عن أن يكون متفوقاً من زاوية نبوته، بل المهمة الأساسية - كما حددها القرآن الكريم، في الآيات المتقدمة - هي الإرشاد والإبلاغ والإنذار وتعليم الناس الكتاب والحكمة، وقيادتهم إلى تطبيق ذلك كله على حياتهم، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى صراط العزيز الحميد» (1).

وقفة قصيرة:

ونقول:

1 - إن هذا البعض: قد نفى وجود ضرورة تفرض اتصاف الأنبياء بهذه الصفة، أو بتلك، ومن الواضح: أن نفي وجود شيء من هذا القبيل يحتاج إلى الإطلاع على أسرار كل الواقع القائم، ليتمكن من تحديد وجود ضرورة فيه، أو عدم وجودها.

فهل أطلع الله هذا البعض على غيبه، وأوقفه على أسرار خلقه،

(1) المعارج: ص 654 - 656 والحوار في القرآن ص 103 و 104.

حتى استطاع أن ينفي وجود ضرورة، تفرض اتصاف الأنبياء بقدرات غير عادية؟!!

2 - إن هذا البعض قد حدد المهمات الرسالية للأنبياء، وفق فهمه الخاص للأمور.. واعتبر نفسه قد استوفى المعرفة بكل الأهداف الإلهية من الخلق والخلقة، ومن بعثة الأنبياء.

وعلى هذا الاساس، فإن لنا كل الحق في أن نوجه إلى هذا البعض الأسئلة التالية:

إذا كان ما ذكره هو المبدأ والمنتهى، ويبرر له أن يحكم بعدم وجود أية ضرورة تفرض اتصاف النبي «صلى الله عليه وآله» بالقدرات غير العادية.. فلماذا، أو ما هو السر في حدوث الإسراء والمعراج؟!!

ولماذا سخر الله الريح والجن، والطير و.. و.. لسليمان الخ..؟!!

ولماذا يرفع الله للنبي والوصي عموداً من نور، فيرى أعمال الخلايق؟!!

ولماذا علم الله داود «عليه السلام» منطق الطير؟!!

ولماذا وصف الله داود «عليه السلام» بذي الأيد، أي القوة؟!!

ولماذا تطوى الأرض للأنبياء وللأئمة «عليهم السلام»؟!!

ولماذا يطعم النبي الجيش كله من شاة عجفاء يذبحها لهم، مع أن معجزته هي القرآن؟!!

ولماذا؟! ولماذا؟! مما لو أردنا استقصاءه، لمألنا مئات الصفحات
بالأسئلة التي لا بد من الإجابة عنها لمن يدعي، معرفة ما تفرضه
المهمات الرسالية للأنبياء.

3 - إن أصف بن برخيا لم يكن نبياً، وليس لديه مهمات رسالية..
فلماذا أعطاه الله قدرة فوق قدرة عفريت من الجن - كما تنص الآية -
مكنته من أن يأتي بعرش بلقيس من اليمن إلى بيت المقدس، قبل
ارتداد الطرف، وذلك بعلم من الكتاب؟!

4 - لماذا أثار سليمان «عليه السلام» أن يتصرف تصرفاً غير
عادي تجاه بلقيس، حيث قال لمن حوله: (أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا قَبْلَ أَنْ
يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ) ⁽¹⁾ ، فأثر إظهار القوة الخارقة التي تقهر عقولهم.
على استعمال قوة السلاح وفرض السلام أو الإسلام عليهم.

5 - كيف ثبت لهذا البعض، ثم كيف يثبت لنا أن الربط بين النبوة
وبين القوة الخارقة للعادة هو من مصاديق التصور المنحرف؟!
وهل انحرافه عن تصورات هذا البعض؟! أم كان انحرافه عن
الحق والحقيقة؟!

6 - ما معنى رفضه للقاعدة العقلية القاضية.. بفتح قيادة المفضول
للفاضل، فهل يريد التمهيد لتصحيح خلافة أبي بكر، وفقاً لمقولة
معتزلة بغداد بجواز إمامة المفضول، والتي عبر عنها ابن أبي الحديد

(1) الآية 43 من سورة هود.

المعتزلي في كلمته الشهيرة في مفتتح كتابه «شرح نهج البلاغة»، حيث قال: «الحمد لله الذي قدم المفضول على الفاضل». أي قدم أبا بكر على علي «عليه السلام».

7 - وانظر إلى دليله الذي ساقه على عدم صحة مقولة لزوم كون النبي هو الأكمل والأشجع .. و.. حيث قاس ذلك على القيادات الظالمة والمنحرفة، حيث لا يفترض فيها - عندهم - أن يكون القائد أشجع من جنوده. فإنها مبنية في الغالب على الأهواء، وعلى الجهل بحقيقة الأشخاص وطاقاتهم.

8 - ولو صح ما ذكره من أن القيادة لا تتطلب إلا أن تكون في مركز التفوق، والكمال في القطاع الذي تتولى قيادته، لجاز لنا أن نقول له: بل هي لا تتطلب التفوق أصلاً، بل يكفي المساواة بين القائد وبين الآخرين، بل حتى لو كان أقل من الآخرين، فإنه يكفي له ما يحفظ به ما يوكل إليه من أمر قيادته.

9 - حتى لو كان الآخرون من أعلم الناس بشؤون وشجون ذلك الأمر الذي هو محط النظر.

فمن أين ثبت: أن مهمة النبي والوصي لا تحتاج إلى التفوق حتى في العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات وجميع العلوم؟!
وأما الآية القرآنية التي استشهد بها وإنما تدل على خلاف مقصوده. فإن الحكمة المطلوب تعليمها للناس (وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ

وَالْحِكْمَةَ (1) لا تقتصر على مجال دون مجال.. بل هي وضع الشيء في موضعه في كل كبيرة وصغيرة، وفي كل علم وصناعة وحرفة وغير ذلك..

الفصل الثاني

الولاية التكوينية..
إدعاءات واستدلالات واهية..

(1) الآية 2 من سورة الجمعة.

بداية:

إن حديث هذا البعض عن قدرات الانبياء وطاقتهم، وسعيه إلى تجريدهم عن أية قدرات وطاقات امتن الله بها عليهم، إلا فيما يرتبط باجتراح المعجزات.. التي يصرّح هذا البعض أيضاً.. ويقول: إنها لا ترجع إلى قدرة أودعها الله فيهم، بل ربما تكون بتدخل إلهي مباشر.

إن هذا الحديث قد ذاع عنه وشاع، ولم يعد من الأمور الخفية ولا المستورة، كيف وقد جهر به في أكثر من مناسبة، وسجله في أكثر من كتاب.

ومهما يكن من أمر، فإنهم من أجل التعبير عن قدرة الانبياء - الممنوحة لهم من الله سبحانه - على التصرف في أمور واقعية خارجية وغيرها، فقد اصطلحوا على عبارة «الولاية التكوينية» لتفيد: أن الله سبحانه قد أقدر أنبياءه على التصرف في هذه الأمور الواقعية على سبيل إظهار المعجزة أو غيرها.

ولم يزل هذا البعض ينكر ذلك، ويخصّ قدرتهم على التصرف في خصوص دائرة المعجزة وقد يتعدى ذلك إلى ما تتوقف عليه مهمات النبي كمبلغ ومرشد وحاكم.. مع احتفاظه بإمكانية أن يكون ذلك حتى في المعجزات بتدخل إلهي مباشر، دون أن يكون للنبي أي

دور في ذلك.. وهذه بعض كلماته.. ونسجل أيضاً تحفظاتنا عليها:

141 - الولاية التكوينية شرك.

ويقول البعض:

«رأينا في الولاية التكوينية - بحسب الدلالة القرآنية - هو أن الله يعطي القدرة للأنبياء من علم الغيب ومن المعجز والكرامات ما يحتاجونه في نبوتهم وإمامتهم، ولم يعطهم أكثر من ذلك» (1).

ويقول:

«أنا من الناس الذين لا يرون الولاية التكوينية؛ لأنني أتصور كل القرآن دليل على عدم الولاية التكوينية» (2).

ويقول عن الولاية التكوينية:

«الولاية التكوينية. نحن نقول ولاية تكوينية، يعني بعض الناس يقول: إنه يعني الأنبياء والأئمة مشاركين الله، مثل ما الله ولي الكون (3) هم أولياء الكون».

ونقول:

(1) راجع أجوبة البعض على فتاوى المرجع الديني الشيخ جواد التبريزي، الجواب رقم 11.

(2) المصدر السابق.

(3) راجع الولاية التكوينية ص 134 للشيخ جلال الدين الصغير، عن شريط مسجل بصوت البعض، وقد استبدلنا الكلمات العامية بمشابهاتها الفصيحة.

1 - لا يقول أحد من الإمامية بأن الولاية التكوينية تفويضية على النحو الذي أشير إليه في النص الأخير، فإذا كان هذا البعض قد درس الموضوع دراسة موسّعة فليدّنا على قائل بهذا القول من الإمامية.

2 - إن هذا البعض نفسه قد كرر عند الكلام عن الحديث القدسي: «عبدني أطعني» قوله:

ومن الممكن أن أجعلك تقول للشيء كن فيكون كما جعلت ذلك لعيسى «عليه السلام».

وهو معنى الولاية التكوينية.

ولكن ناقض هذا البعض نفسه!! فقال مرّة:

«ومن الممكن أن أجعلك تقول للشيء كن فيكون، كما جعلت ذلك لعيسى «عليه السلام».. فمن الممكن جداً أن الطاعة تستلزم ذلك أي الحصول على هذه القدرة».

وقال أخرى:

«..ولكن ليس معنى ذلك: أن الطاعة تستلزم هذه القدرة، وليس كل من أطاع الله حصل على هذه القدرة».

3 - إذا كانت الولاية التكوينية تفويضية كما يقول، فكيف كانت ممكنة عنده لعيسى «عليه السلام» أو لغيره من عبيد الله المطيعين؟! وكيف صحت لعبيد الله المطيعين من غير المعصومين بينما منع من صحتها في حق الأئمة الأطهار «عليهم السلام»؟!!

ثم كيف لم تثبت الولاية التكوينية عنده بحسب الدلالة القرآنية -

كما يقول - مع أن الله تعالى يصرّح في كتابه فيقول: (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ادْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالنُّورَ وَالْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَيْدِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأَيْدِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِأَيْدِي وَإِذْ تُخْرَجُ الْمَوْتَىٰ بِأَيْدِي..). وهذه الآية صريحة الدلالة على إعطاء الله تعالى لعيسى «عليه السلام» الولاية التكوينية.

قد يقال: قد قيّد الله تعالى كل ذلك بإذنه، فلا دلالة على ما تقولون، من أنه «عليه السلام» يتصرف باختياره من دون إذن الله.

والجواب:

أولاً: لم ندع أن أصحاب الولاية التكوينية يمكن أن يفعلوا شيئاً بغير إذن الله .

(2) ثانياً: قال الله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) .

ففي هذه الآية دلالة على أن الفعل - وهو الإيمان - مع كونه اختيارياً، فهو صادر عن العبد بإذن الله تعالى. فكذلك الأفعال التي يقوم بها المعصوم صاحب الولاية التكوينية، فهي مع كونها صادرة عنه بكامل اختياره «عليه السلام»، كلها حادثة بإذن الله.

(1) الآية 110 من سورة المائدة.

(2) الآية 100 من سورة يونس.

4 - إن من يقرأ القرآن يدرك: أنه لا يمكن أن يكون كله دليلاً على نفي الولاية التكوينية، بل في القرآن ما يدل على إعطاء الولاية التكوينية لمثل آصف بن برخيا، الذي جاء بعرش بلقيس من اليمن قبل ارتداد الطرف.. ودعوى: أن الله لم يعطه أزيد من مقدار الحاجة في دوره الموكل إليه تحتاج إلى دليل، فإن هذا المستدل نفسه يقول: إن النفي يحتاج إلى دليل كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل.

على أنه لم نتبين كيف كانت حاجة سليمان في دوره النبوي لإحضار عرش بلقيس، فهل كانت حاجته الإتيان بعرشها قبل ارتداد الطرف؟! في حين أن عفریتاً من الجن كان قد عرض عليه أن يأتيه به قبل أن يقوم من مقامه. وكل هذا لا ربط له بالدور الظاهري لسليمان النبي «عليه السلام».

5 - إن ذلك البعض قد ذكر في أجوبته على المرجع الديني الشيخ التبريزي: أن الله لم يعطهم - أي الأنبياء والأئمة - أكثر من ذلك، أي أكثر مما يحتاجونه في نبوتهم وإمامتهم.

ولكنه حين بدأ يستدلّ على ذلك، قال عن عيسى «عليه السلام»: «وليس هناك دليل على أنه أعطاه غير ذلك في تدبير أمور الكون الأخرى، كما أنها لا تدل على أنه أعطاه الكمال النفسي الذي يتصرف به في أمور الكون بإذن الله، فإن هذا وإن كان أمراً ممكناً من حيث الثبوت، إلا أن الكلام في إثبات ذلك يحتاج إلى دليل».

فهو تارة: ينفي عنهم ذلك بصورة قاطعة، ويجعله من التفويض

الباطل قطعاً لرجوعه إلى الشرك.

وتارة: يعترف بالإمكان في مقام الثبوت من دون لزوم محذور،
ثم يدّعي بعد ذلك عدم وجود ما يدلّ على الإثبات!
وثالثة: يقر بجعل الولاية التكوينية كما أقر بذلك فيما يتعلق
بعيسى «عليه السلام».

6 - وقول البعض في أجوبته على المرجع الديني الشيخ
(1) التبريزي :

«وأما الأخبار الواردة في ذلك فهي ضعيفة سنداً ودلالة».

لا يصح لوجود روايات صحيحة وموثقة، فراجع كتاب: الولاية
التكوينية: الحق الطبيعي للمعصوم ص 112 - 121.

142 - الجزم بأن الله لم يخلق في الأنبياء طاقة تكشف الغيب
بشكل مطلق.

143 - الجزم بأن الله يفيض عليهم ما يحتاجون إليه في رسالتهم
ومواجهة التحديات.

144 - إعطاء الغيب المحدد للأنبياء يبطل الولاية التكوينية لهم.

يقول البعض:

(2) (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) . وتلك هي قصة

(1) الجواب رقم 11.

(2) الآية 255 من سورة البقرة.

الخالق في علمه غير المحدود بالنسبة إلى المخلوق المحدود في وجوده المستمد من وجود الله، وعلمه المستمد من علم الله، فيما أعطاه وفتح له من مجالاته وهياً له أسبابه، فليس للمخلوق أن يحيط بشيء من علم الله في عالم الشهود، وفي عالم الغيب إلا بما شاء الله، حتى الأنبياء، فإنهم لا يملكون علم الغيب في تكوينهم الذاتي، بحيث إن الله خلق فيهم الطاقة التي تكشف لهم عالم الغيب بشكل مطلق، فينفتحون عليه باستقلالهم بعد ذلك بل إن الله هو الذي يفيض عليهم من هذا العلم بما يحتاجون إليه من ذلك في شؤونهم الرسالية من خلال طبيعة الدور الذي يقومون به والتحديات التي تواجههم، وهذا هو ما نستوحيه من قوله تعالى في الحكاية عن النبي نوح في خطابه لقومه على ما قصه الله من ذلك في سورة يونس: (قُلْ لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ) (1).

وقوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْئَلُكُم مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِن خَلْفِهِ رَصَدًا لِّعَلَّم أَن قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) (2).

فإنها ظاهرة في أن الله يمنحهم علم الغيب بما يهئ لهم السبيل

(1) الآية 50 من سورة الأنعام.

(2) الآيات 26 - 28 من سورة الجن.

لاستقامة أمرهم وسلامة دورهم وحمائيتهم من كل ما بين أيديهم وما خلفهم مما هو حاضر عندهم أو غائب عنهم، تأكيداً لبقاء الإشراف الإلهي والسيطرة الربوبية عليهم، بحيث يحتاجونه في كل شيء مما يحدث لهم أو يطرأ عليهم، وهذا ما قد يوحي ببطلان نظرة الولاية التكوينية التي يراها بعض العلماء للأنبياء وللأئمة «عليهم السلام» .

وقفه قصيرة:

ونعود فنكرّر القول، لأن البعض ما فتئ يكرّر مقولاته هذه، ويؤكدّها ونقول:

1 - من الذي قال لهذا البعض:

«إن الله سبحانه لم يخلق في نبيه طاقة تمكنه من معرفة ما هو غائب.. وكيف يرفع الله للوصي والولي ⁽¹⁾ عموداً من نور فيرى فيه أعمال الخلائق، كما ورد في الرويات»؟! .

وكيف يمكن تكذيب ما يدل على أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يرى من خلفه كما يرى الذي أمامه؟! .

2 - وكيف جزم بأمر دون أن يقدم دليلاً يفيد اليقين حسب شروطه هو نفسه في مثل هذه الأمور؟! أليس النفي يحتاج إلى دليل حسبما قرره هذا البعض نفسه؟! .

(1) من وحي القرآن (الطبعة الثانية دار الملاك) ج 5 ص 38.

3 - وهل ثبت لديه بشكل قاطع:

«أن الله سبحانه لم يطلع أحداً على غيبه حتى من ارتضاه من رسول».

ولعله أطلعه على ذلك بواسطة خلق قوة فيه تعرفه الغيب وتوصله إليه، لينفتح عليه باستقلاله في عين أنه بإذن منه، وبإعطاء إلهي كريم.

4 - من الذي حدد له مقدار الغيب الذي يعطيه الله لمن ارتضاه من الرسل، حتى جاز له القول: يفيض عليهم من العلم ما يحتاجون إليه، من ذلك في شؤونهم الرسالية، من خلال طبيعة الدور الذي يقومون به.

5 - ومن الذي قال لهذا البعض:

«إن دور النبي والوصي لا يحتاج إلى الإطلاع على مختلف حالات الغيب وشؤونه..».

وكيف يفسر لنا: أن طبيعة دور الرسول والتحديات التي تواجهه قد اقتضت المعراج، والاطلاع على كل تلك الآيات بتفاصيلها حتى بلغ «صلى الله عليه وآله» إلى سدرة المنتهى..

6 - وكيف استوحى من الآية الكريمة بطلان الولاية التكوينية للأنبياء والأئمة «عليهم السلام»، وما هو ربط الآية بالولاية التكوينية..

بل إن اطلاع النبي على الغيب، إذا كان له مساس بدوره

وبالتحديات التي تواجهه، فإنما يكون من أجل أن يحرك الغيب في مواجهة التحديات وللقيام بذلك الدور، وإلا فليس ثمة من فائدة كبيرة في علم الغيب هذا..

وإذا نفى النبي نوح عن نفسه علم الغيب فإنما نفى أن يكون علماً له بالاستقلال عن الله سبحانه ولم ينفه مطلقاً ولو بتعليم منه تعالى.

145 - وسائل النبي عادية إلا في مواقع التحدي.

146 - إهانة وتحقير الأنبياء بحجة نفي الولاية التكوينية.

147 - النبي لا يستعمل الوسائل غير العادية للتخلص من

المشاكل.

148 - التشريف لا يتمثل في إعطاء القدرة من دون قضية.

149 - الله لا يشرف أنبياءه في الدنيا..

150 - الولاية التكوينية إنما تكون في أصعب أوقات التحدي

فقط.

151 - في التحدي، يحتمل كونها تدخلاً إلهياً مباشراً، لا من فعل

النبي.

152 - لا معنى لولاية، لا أثر لها في حياة الأنبياء.

153 - لا معنى لولاية، لا أثر لها في حماية رسالاتهم.

154 - قراءة تاريخ الأنبياء الصحيح أظهرت: أنهم لم يحركوا

الولاية لحماية أنفسهم..

- 155 - دور عيسى في إحياء الموتى كان دور الآلة..
- 156 - حصر مهمة النبي في الإبلاغ والتبشير والإنذار، والهداية فقط.
- 157 - الآيات قد تدل على عدم الولاية التكوينية.
- 158 - موسى كان خاضعاً للخوف من تجربة السحرة.
- 159 - موسى كان خاضعاً للحيرة فيما يمكن أن يردّوا به التحدي.
- 160 - موسى كان ينتظر التدخل الإلهي المباشر.
- 161 - لا معجزة للنبي «صلى الله عليه وآله» سوى القرآن.
- 162 - إنشقاق القمر أصعب من اقتراحات المشركين عليه..
- 163 - مظاهر الضعف البشري للأنبياء.
- 164 - خوف موسى من قتل فرعون له مظهر ضعف.
- 165 - خوف موسى من موقف التحدي مع السحرة مظهر ضعف.
- 166 - خوف إبراهيم حين دخول الملائكة مظهر ضعف.
- 167 - الله يمنح الرسول بقدر حاجة الرسالة.
- 168 - لا توجد لدى النبي بالفعل طاقة دفع الشر وجلب الخير.
- 169 - دفع الشر وجلب الخير يحصل تدريجاً بإفاضة مباشرة، لا من خلال قدرة موجودة.

- 170 - لا يحتاج النبي إلى الغيب إلا في تاريخ رسالات السابقين فقط.
- 171 - علم الغيب إنما يكون بطريق الوحي التدريجي عند الحاجة.
- 172 - قد يكون المراد بالغيب الذي يطلع عليه رسله الجو الملائكي الذي يحميه من الشياطين.
- 173 - علم الغيب الماضي وحي، وفيما يواجهه من حاجات إلهام.
- 174 - الاستثناء في آية (إِلَّا مَنْ ارْتَضَى) ⁽¹⁾ . منقطع.
- 175 - حصر علم الغيب في مفردات قليلة.
- 176 - لا يملك النبي فعلية علم الواقع.
- 177 - الله لم يعط النبي قدرة على الغيب، لا أصالة ولا تبعاً.
- 178 - لا ضرورة أو حاجة تفرض الولاية التكوينية المطلقة.
- 179 - الرسالة لا تفرض الولاية التكوينية.
- 180 - الانبياء لم يمارسوا الولاية التكوينية في حياتهم.
- 181 - لا نجد تفسيراً معقولاً للأحاديث: «إن الله خلق الكون لأجلهم».

(1) الآية 27 من سورة الجن.

182 - هل خلق الكون لأجلهم لأجل التشريف أو في نطاق الدور الرسالي.

183 - الكلام هو في المبررات الواقعية للمضمون في العلاقة بين النبوة والامامة وبين الولاية التكوينية.

184 - حديث خلق الكون لأجلهم لا بد من إهماله.

185 - حديث: «خلق الله الكون لأجلهم» لا بد من إخرجه عن العقيدة.

ويقول البعض:

«ولكن التأمل يفرض علينا - بالإضافة إلى ذلك - أن نجد تفسيراً للمضمون الفكري من حيث انسجامه مع طبيعة الأشياء المتصلة بالمضمون، وذلك كما هو الحديث عن مسألة الولاية التكوينية التي يذهب إليها الكثيرون من علماء الإمامية انطلاقاً من الأحاديث الدالة على ذلك، ومن عدم وجود أية ممانعة عقلية في تجويزها، فقد يبرز سؤال في ذلك، عن ضرورتها، ما دامت الرسالة التي أمروا بالحفاظ عليها، كما أمر النبي «صلى الله عليه وآله» بتبليغها لا تفرض ذلك، وما داموا لا يمارسونها في حياتهم بشكل وبآخر، لا سيما أن النبي «صلى الله عليه وآله» ينفي عن نفسه هذه القدرة فيما حدثنا القرآن عنه في جوابه للمشركين الذين اقترحوا عليه القيام ببعض الأفعال الخارقة للعادة، وذلك بقوله: (سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا

(1) . مما يوحي: بأن الرسولية لا تفرض وجود مثل هذه القدرة في دوره ومهمته.

وهكذا نجد السؤال يفرض نفسه في الأحاديث التي تدل على أن الله خلق الكون لأجلهم، فإننا لا نستطيع أن نجد له تفسيراً معقولاً حتى على مستوى وعي المضمون في التصور الفكري، فهل القضية واردة في نطاق التشريف، أو في نطاق الدور الرسالي، أو نطاق الهداية، أو ما إلى ذلك؟!!

إن القضية ليست في الحديث عما هو الممكن والمستحيل في الجانب التجريدي من حيث الحكم العقلي، بل هي في إيجاد المبررات الواقعية للمضمون على أساس العلاقة بين النبوة أو الإمامة وبين هذه الأمور وإذا كان البعض يتحدث بأن ما لا نفهمه من هذه الأمور لا بد أن يردّ علمه إلى أهله، فإن ذلك يفرض علينا إهمالها وعدم اعتبارها من أصول العقائد، باعتبار أن العقيدة لا بد أن تمثل وعياً في الفكر (2) وقناعة في الوجدان» .

وفي مورد آخر:

بعد أن اعترف هذا البعض صراحة بأن:

«الله القادر يملك أن يمكّن بعض خلقه من بعض مواقع القدرة

(1) الآية 93 من سورة الإسراء.

(2) المعارج: ص 327 - 328.

ووسائلها، ويمكن أن يوسّع هذه الإمكانيات لأكثر من مهمة جديدة في الكون.. كما أنه يمكن أن يبقيها في دائرة خاصة، وليس في ذلك أي انحراف عن العقيدة التوحيدية، لأن القضية قضية عطاء إلهي يتحرك في الدائرة الخاصة التي يحدّها الله لعباده من خلال إرادته المطلقة التي لا يعجزها شيء..».

بعد أن قرّر ذلك.. اتجه نحو الحديث عن وقوع ذلك بالفعل أو عدم وقوعه، فقال:

«جانب الحاجة أو الضرورة لذلك، والسؤال: لماذا يجعل الله لهم الولاية التكوينية؟! هل هناك مهمة تتوقف على ذلك، بحيث تكون المسألة هي أن يملكو القدرة الفعلية الشخصية بحيث يصدر الفعل منهم فلا يتحقق الهدف إلا من خلال ذلك؟! أم هي قضية تشريف إلهي لهم، حيث يمنحهم هذا الموقع الكبير الذي لا يملكه أحد في الوجود غيرهم؟!»

هذه علامات استفهام تطوف في الذهن، فلا نجد لها جواباً إيجابياً يؤكد النظرية، فنحن نعلم: أن دور الأنبياء هو دور تبشير وإنذار وتبليغ، وإذا كان لهم دور تنفيذي، فإنهم يتحركون فيه من خلال الوسائل العادية المطروحة بين أيديهم في الحالات العادية، فإذا جاء التحدي الكبير الذي يحول الموقف إلى خطر كبير على الرسالة والرسول، بحيث كانت الوسائل العادية ذات مردود سلبي على الموقف والموقع، لأنها تجعل القضية في حالة الضعف الشديد، فإن

المعجزة عندئذ تتحرك لتحفظ توازن الرسالة في موقع الرسول، وتصدم واقع الكافرين بالصدمة القوية القاهرة التي ترد كيدهم وتهدم كيانهم وتؤدي بهم إلى الضعف والهزيمة. كما في طوفان نوح «عليه السلام»، ونار إبراهيم «عليه السلام»، وعصا موسى «عليه السلام»، أو يده البيضاء، وقلق البحر له، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه، والأبرص لدى عيسى «عليه السلام»، وقرآن محمد «صلى الله عليه وآله»، وتنتهي المسألة عند هذا الحد، فتكون بمثابة قضية في واقعة، وتعود الرسالة إلى مجراها الطبيعي، ويعود الرسول إلى الوسائل العادية، ويتحرك الصراع من جديد ليعيش النبي هنا، وهناك أكثر من مشكلة، وهمّ وبلاء، فيتحمل الألم القاسي، ويواجه التحديات الصعبة، كأى إنسان آخر من دون أن يبادر إلى أية وسيلة غير عادية للتخلص من ذلك كله.

أما التشريف، فإنه لا يتمثل في إعطاء القدرة من دون قضية، أو توسيع السلطة من دون مسؤولية، والله يشرف أنبياءه من خلال رفع درجتهم عنده من خلال تقريبيهم إليه، ومحبتهم لهم، وعلو مقامهم في الآخرة، أما الدنيا فلا قيمة لها عنده، ولذلك لم يجعلها أجراً لأوليائه بل أتاح الفرصة الكبرى فيها لأعدائه.

إننا لا نجد أية ضرورة أو حاجة تفرض إعطاء الولاية التكوينية المطلقة لهم إلا بالمقدار الذي تحتاجه الرسالة في أصعب أوقات التحدي مع احتمال أنها ليست من قدرتهم، ولكنها قدرة الله بصورة

مباشرة، ثم ما معنى هذه الولاية التي لا أثر لها في حياتهم من قريب أو من بعيد، ولا دخل لها في حماية رسالتهم، فلم يستعملوها في إذهاب الخطر عنهم، ولم يتحركوا بها في الانتصار لرسالاتهم، وذلك من خلال قراءة تاريخهم الصحيح كله؟!!

أدلة الولاية التكوينية:

الناحية الثانية: ناحية الدليل على ثبوتها من خلال النص القرآني في نطاق المعجز الخارقة في حياة الأنبياء، فنلتقي في البداية بالنبى نوح في قوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرَ فُفْتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ) . وهي واضحة الدلالة على أن المسألة كانت دعاء نوح واستجابة ربه له بإغراق الكافرين بالطوفان، من دون أن يكون لنوح أي دور عملي فيه.

فإذا انتقلنا إلى إبراهيم «عليه السلام»، فنجد قوله تعالى: (قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ) (2) .
إنه اللطف الإلهي بنبيه إذ أردوا إحراقه، فأجابه الله من النار،

(1) الآيات 9 - 12 من سورة القمر.

(2) الآيات 68 - 70 من سورة الأنبياء.

فحولها إلى عنصر بارد، فإذا انتقلنا إلى الطلب الذي قدمه النبي إبراهيم «عليه السلام» إلى ربه أن يريه كيف يحيي الموتى، وذلك قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَبْظُنَّ قَلْبِي قَالَ فُخِّدْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) ⁽¹⁾. فإننا نرى: أن دور إبراهيم في المسألة: هو أن يأتي بالطيور ويذبحها، ويقسمها إلى أجزاء ثم يدعوها لتأتيه سعياً، لنشاهد الصورة الواضحة في كيفية إحياء الله الموتى، فإن الله هو الذي أحيانا بطريقة مباشرة، ولم يكن لإبراهيم دور في ذلك.

ونصل إلى موسى «عليه السلام» الذي تمثلت المعجزة لديه أولاً في مجلس فرعون الذي قال كما جاء في قوله تعالى: (قَالَ إِنْ كُنْتَ جِنَّتَ بَأْيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) ⁽²⁾. ثم في ذروة التحدي الذي واجهه في صراعه مع السحرة، وذلك في قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ) ⁽³⁾. ونحن لا نرى أي جهد لموسى في الموضوع، فإنه كان يعيش دور المنفعل الذي يحول الله يده السمراء إلى بيضاء، ويحول العصا التي يمسكها

(1) الآية 260 من سورة البقرة.

(2) الآيات 106 - 108 من سورة الأعراف.

(3) الآية 117 من سورة الأعراف.

إلى ثعبان، وكان خاضعاً للخوف من تجربة السحرة، وللحيرة في ما يمكن أن يقوموا به رداً للتحدي، لأنه كان ينتظر تدخل الله غير العادي في المسألة، وذلك هو قوله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَىٰ قُلْنَا لَا تَخَفُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ) (1)

ثم نلتقي بالنبى سليمان «عليه السلام» الذي قال: (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) (2) . واستجاب الله دعاءه: (فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ وَأَخْرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ) (3) . فليس في القصة إلا دعاء واستجابة ربانية أعطته ما يريد من دون أن يكون له أي دور عملي أو قدرة واقعية في تحقيق ذلك.

ونصل - بعد هذه الجولة الطويلة - إلى عيسى «عليه السلام» الذي يدعى ظهور الآية في صدور المعجزة عنه من خلال جهده الذاتي الذي اكتسبه بإذن الله، وهذا هو ما جاء في الآية الكريمة: (أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْكَلْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ

(1) الآيات 67 - 69 من سورة طه.

(2) الآية 35 من سورة ص.

(3) الآيات 36 - 39 من سورة ص.

(1) وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ . فنلاحظ: أنه ينسب الخلق إلى نفسه، كما يتحدث عن عملية إبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، والإخبار بالغيب في أوضاع الناس الخاصة إلى جهده وفعله الشخصي، ولكن بإذن الله.

وربما يجد القائلون بالولاية التكوينية الحجة الدامغة في هذه الآية الكريمة، ولكننا نستوحي من كلمة: (بِإِذْنِ اللَّهِ). في هذه الآية، أو كلمة: (بِإِذْنِي) (2) : أن دور عيسى كان دور الآلة التي تتحرك لتصنع شيئاً كهيئة الطير وتنفخ فيه، فيبعث الله فيه الحياة، وهكذا يضع يده على الأكمه والأبرص، وعلى الميت، فتحدث العافية في الأولين، وتنطلق الحياة في الثالث من خلال إرادة الله.

من هنا فإن كلمة (بِإِذْنِ اللَّهِ). لا تعني معناها الحرفي اللغوي، بل تعني معنى القوة التي تنطلق لتحقيق النتائج الحاسمة التي لا يملك عيسى «عليه السلام» أية طاقة خاصة به فيها.

وهكذا نرى: أنه لا دليل في كل هذه المواقع على الولاية التكوينية في النص القرآني، بل ربما نجد الدليل على خلافها من خلال الآيات التي تدل على أن النبي لا يملك شيئاً في ذلك كله وأن مهمته الأولى والأخيرة هي الرسالة في حركتها في الإبلاغ والتبشير

(1) الآية 49 من سورة آل عمران.

(2) الآية 110 من سورة المائدة.

والإنذار، وهداية الناس إلى سبل السلام في الطريق إلى الله، بل إن القرآن يؤكد وجود عناصر الضعف البشري في ذات الرسول، ولكن في المستوى الذي لا ينافي العصمة، فنقرأ في سورة الإسراء قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا أَوْ تُسْقَطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا مِثْقَالًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى نُنزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا) (1).

فنحن نلاحظ: أن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يتحدث عن رفضه للمعجزات الإقتراحية التي يوجهها الناس الكافرون للأنبياء كوسيلة للتحدي والتعجيز مما يرفضه الأنبياء، لأن مهمة النبي ليست هي إشغال نفسه بتنفيذ هذه الطلبات التي لا معنى لها بعد إقامة الحجة عليهم من قبله، بل تحدث عن أن ذلك لا يدخل في مهمته الرسالية، كما أنه لا يملك هذه القدرة باعتبار بشريته التي تختزن في داخلها الضعف البشري.

وإذا كان بعض الناس يتحدثون عن أن القائلين بالولاية التكوينية يؤكدون: أن النبي لا يختزن في مضمون بشريته أية قدرة ذاتية، بل إن الله هو الذي يمنحه ذلك، فإننا نجيب: أن النبي «صلى الله عليه

(1) الآيات 90 - 93 من سورة الإسراء.

وآله» إنما كان يتحدث عن الواقع الفعلي الذي تمثله طاقته في دوره، فإن الله أعطاه الطاقة المرتبطة بحركية الرسالة في الناس، ولم يعطه الطاقة - حتى بإذنه - لمثل هذه الطلبات الصعبة.

وقد نستوحي من هذه الآيات ومن غيرها: أن المعجزة الوحيدة للنبي هي القرآن الكريم، فلم يقم النبي بمعجزة أخرى كانشقاق القمر، بحيث لو كانت منه لكانت أكثر استجابة للتحدي الذي واجهه النبي «صلى الله عليه وآله» من قبل المشركين، كما أنها أكثر صعوبة من هذه الإقتراحات، وقد تحدث المشركون عن هذه المسألة - وهي عدم قيام النبي محمد «صلى الله عليه وآله» بالمعجزة المماثلة لما قام به الأنبياء السابقون - وذلك في قوله تعالى: (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (1). وقوله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) (2). فقد يظهر من هذه الآيات، أن إنزال الآيات ليس أمراً ضرورياً للنبوة إلا في حالات التحدي الكبير الذي يهدد حركتها في ساحة الصراع والمواجهة، ولذلك لم ينزل الله على النبي آية، لأن التحدي لم يصل إلى هذه المرتبة الحاسمة، وقوله تعالى: (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ وَآتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا

(1) الآية 37 من سورة الأنعام.

(2) الآية 7 من سورة الرعد.

(1) وظاهرها نفي الإرسال بالآيات بالرغم من أنها كانت مطلباً ملحاً للمشركين، كما جاء في آية أخرى في قوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَأُؤْمِنُونَ) (2). فإن المسألة لم تكن في مستوى الضرورة، ولم تكن في واقع الحاجة للمهمة الرسالية.

ونلتقي في آيات أخرى ببعض مظاهر الضعف البشري الفعلي للأنبياء، وذلك كما في قصة موسى الذي خرج من المدينة خائفاً يترقب وكان يعيش الخوف من قتل فرعون وقومه له: (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذُنُوبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ) (3). والخوف في ساحة التحدي مع السحرة: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى قُلْنَا لَأَخَافُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى) (4). ونجد في قصة إبراهيم عندما دخل عليه الملائكة: (فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَأَخَافُ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ) (5).

ونلاحظ ذلك في خطاب الله للنبي محمد «صلى الله عليه وآله» كيف يقدم نفسه للناس: (قُلْ لَأَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَأَعْلَمُ

(1) الآية 59 من سورة الإسراء.

(2) الآية 109 من سورة الأنعام.

(3) الآية 14 من سورة الشعراء.

(4) الأيتان 67 و 68 من سورة طه.

(5) الآية 28 من سورة الذاريات.

(1) **الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ** . وقد ورد هذا المضمون في سورة هود في آية: (وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) (2) . فإن هذه الآية ظاهرة في تأكيد بشرية الرسول «صلى الله عليه وآله»، وبأن كل ما لديه إنما هو من الله سبحانه وتعالى، يمنحه إياه بقدر حاجة الرسالة إليه في حركتها في الحياة، وثمة إشارة في الآية إلى أن الغيب الذي قد يعلمه الله للنبي إنما ينزل عليه بطريق الوحي، كما جاء التصريح به في آية أخرى: (ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ) (3) . وقد جاء به في قوله تعالى: (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (4) . وهذه الآية تدل على نفي الفعلية في وجود الطاقة التي تدفع عن الإنسان الشر، وتجلب له الخير، بحيث إنها تأتي تدريجاً بمشيئة الله، لا بنحو خلق الطاقة في الكيان النبوي ليتحرك من خلالها إرادياً، ويؤكد ذلك أنه يتحدث عن الواقع الذي كان يصيبه بسوء بمختلف ألوانه، أو يمنع منه الكثير من الخير، فكأنه يريد الإيحاء بأن

(1) الآية 50 من سورة الأنعام.

(2) الآية 31 من سورة هود.

(3) الآية 44 من سورة آل عمران، والآية 102 من سورة يوسف.

(4) الآية 188 من سورة الأعراف.

ذلك لا يتصل بدوره لأن دوره البشارة والإنذار لقوم يؤمنون مما لا يحتاج فيه إلى علم الغيب إلا بما يرتبط بحركة الرسالة في تاريخ الرسالات في الامم السابقة، وهذا مما يوحيه الله إليه في القرآن الكريم من أنباء الغيب، في التاريخ الذي لا يعلمه هو ولا قومه.

وقد ورد في بعض الآيات الحديث عن أن الله يظهر رسله على الغيب، وذلك هو قوله تعالى:

(عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكُم مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا لِّيَعْلَمَ أَن قَد أبلغوا رسالات ربهم وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عدداً) (1) ، فقد استند إليها القائلون بأن الله قد أعطى رسوله وأوليائه العلم بالغيب إما بطريق الفعلية الإستحضارية، وإما بطريق القوة، بمعنى أنه لو شاء أن يعلم لعلم.

وذكروا أن ظاهر الإستثناء في قوله تعالى: (إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ) هو الإطلاق الذي لم يتقيد بشيء مما يوحي بأن المسألة تشمل كل شيء يريد الرسول أن يعلمه من الغيب ويفسرون ما حكي من كلامه تعالى من أن إنكارهم العلم بالغيب أريد به نفي الأصالة، الاستقلال دون ما كان يوحي، ولكننا نحتمل أن يكون قوله تعالى: (فَإِنَّهُ يَسْأَلُكُم مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا). إشارة إلى الغيب الذي

(1) الآيات 26 - 28 من سورة الجن.

يظهر عليه من ارتضى من رسله، وهو الجو الملائكي الذي يحميه من الشياطين، فيطردهم عنه ويعصمه من وساوسهم وتخاليطهم، حتى يبلغ ما أوحى به إليه، فليست الآية في مقام الحديث عن علم الرسول للغيب بل عن حمايته بطريق الغيب، فكأنه بداية كلام جديد في الحديث عن مهمة الرسل في إبلاغهم رسالات ربهم وإطلاعه عليهم وحمايته لهم، وذلك على أسلوب الاستثناء المنقطع، لأن مثل هذا الاستثناء - على حسب ما يرى هؤلاء - يتنافى مع الأسلوب القرآني الذي يؤكد نفي علم الأنبياء بالغيب، الذي لم يكن وارداً على سبيل نفي الاستقلال - كما ذكر - بل على نفي الفعلية بحسب الواقع الفعلي الذي يعيشه في حياته، وفي مهمته الرسالية.

وخلاصة الفكرة أن هناك فرقاً بين علم الغيب كملكة تدخل في نطاق التكوين الذاتي للنبي - في خصوصية نبوته - وهذا ما ينفيه الظاهر القرآني، سواء ذاك المتصل بأخبار الماضين، والذي يمكن إدراجه تحت عنوان علم الغيب، حيث ثمة إشارة واضحة في القرآن الكريم أن أنباءه هي من وحي الله تعالى، أو ذاك المتصل ببعض موارد الحاجة إليه في موارد معينة، فيلهمه الله تعالى إياه إلهاماً، فهذا ما لا ينفيه النص القرآني، بل قد تؤكد بعض الآيات، وقد وردت أحاديث متنوعة في علم الأنبياء والأئمة بالغيب، وهي موضع جدل علمي، وربما نتعرض لها في ما يأتي في حديث الغيب في آيات القرآن.

ومن خلال هذا الحديث الطويل نستطيع أن نخرج بالفكرة التي تنفي الولاية التكوينية بمعناها التكويني الذي منحه الله للأنبياء وللأنمة، لأن الدليل لم يدل عليه - حسب فهمنا القاصر - ولكن يبقى - في المسألة: أن الله يمنح الأنبياء الفرصة التي يواجهون فيها تحديات الكفر بالمعجزات عند الحاجة إليها، والله العالم» (1).

ويقول البعض أيضاً في موضع آخر عن علم الأنبياء ونفي ولايتهم التكوينية ما يلي:

«وقد جاء ذلك في قوله تعالى: (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بَكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) (2). فإنها تدل على نفي فعلية علم الغيب في واقع الذات، وحصر المسألة فيما يأتيه من الوحي. فهو خارج هذا النطاق لا يملك علم الواقع من ناحية فعلية.. وبهذا يردّ على ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن علم الغيب المنفي عن غير الله وارد على نحو الأصالة، فلا ينافي علم غيره بالتبعية مما يصدر منه، فإن الظاهر من كل الآيات نفي العلم الذاتي حتى على نحو التبعية بمعنى جعل النبي عالماً بالغيب بحيث يملك علم الغيب في ذاته بقدره الله في عطائه له كما أعطاه ملكاته الأخرى بل المسألة هي مسألة مفردات الغيب في حاجاته له من خلال الوحي بطريقة أخرى.

(1) من وحي القرآن (الطبعة الثانية - دار الملاك) ج 6 ص 26 - 34.

(2) الآية 9 من سورة الأحقاف.

وفي ضوء ذلك نستطيع في النص القرآني الرد على الفكرة التي تجعل للنبي الولاية على الكون بأن يغيّره ويبدّله ويتصرّف فيه من خلال القدرة العظيمة التي أودعها الله في شخصه مما يطلق عليه اسم «الولاية التكوينية» وإن هذه الفكرة لا تلتقي بالنصوص القرآنية السابقة، فإذا كان النبي لا يملك - في فعلية قدرته الوجودية - لنفسه نفعاً ولا ضرراً، ولا يعلم الغيب الذي يهيئ له فرصة استكثار الخير في حياته وإبعاد السوء عن نفسه، فيما يستقبله من أمره، وتزداد المسألة وضوحاً في الآية الكريمة في مواجهة النبي للمشركين في اقتراحاتهم (1) التعجيزية كشرط للإيمان الخ..» .

ثم يتابع كلامه شارحاً مقولته هذه وفقاً لما نقلناه عنه في النص السابق، فلا حاجة إلى إعادته بتمامه ما دام أن ذلك لن يفيد شيئاً وسيكون من التكرار الممل، والإطناب المخل.

وقفه قصيرة:

ونقول:

1 - إن هذا البعض قد قرر:

«أن الولاية التكوينية ليست من الضرورات التي تفرضها الرسولية..».

ونقول:

(1) المعارج: العدد 28 - 31 ص 567 و 568.

إن الرسولية تعني قيادة الأمة من موقع الهيمنة، كما دلت عليه طبيعة التشريع الإسلامي، وتعاليمه الغراء والمشملة على جهاد الظالمين، وعلى إقامة الحدود، والقصاص، والقضاء بين الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما إلى ذلك..

ودلت عليه أيضاً الآيات الكثيرة مثل قوله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (1).

بل إن كون النبي شاهداً على الناس في شرق الأرض وغربها، إنما يعني: أنه لا بد أن يكون مطلعاً على أعمالهم الجوارحية والجوانحية حتى خلجات هذا الإنسان النفسية، وأفعاله القلبية. وحتى في عواطفه، وفي حبه، وفي بغضه، وفي حالاته النفسية، كاليأس والرجاء.. وما إلى ذلك.. ثم تربيته تربيته سالحة، والهيمنة عليه من موقع المعرفة والوعي وما إلى ذلك..

وبعد ذلك كله نقول:

من الذي قال: إن ذلك كله وسواه مما مرّ ويأتي لا يقتضي ولاية تكوينية سواء في حدها الأدنى، أو في حدها الأعلى، فإن هذا البعض ينفىها بجميع مراتبها؟!!

(1) الآية 25 من سورة الحديد.

2 - إن هذا البعض لا بد أن يعترف بأن الله قد سخر لسليمان (الريحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ) ⁽¹⁾ . وسخر له غير الريح أيضاً..

كما أنه لا يستطيع أن يناقش في أن آصف بن برخيا - وهو ليس بنبي - قد جاء بعرش بلقيس من اليمن قبل ارتداد الطرف.. وقد نسب الإتيان به إلى نفسه واعتبره فعلاً له..

3 - قوله: «إن الأنبياء، لم يمارسوا الولاية التكوينية في حياتهم». قد عرفت أنفا أنه لا يصح.. وثمة أمثلة كثيرة أخرى ستأتي.

4 - أما بالنسبة لما اقترحه المشركون على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأجابهم بقوله: (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا) ⁽²⁾ . فقد أشرنا أكثر من مرة إلى أنهم إنما طلبوا منه أن يفعل ذلك لأجل أن يثبتوا أنه «صلى الله عليه وآله» ليس بشراً.. فإجابة طلبهم سوف توجب تضليل الناس، لأنهم سيعتبرونه - والحالة هذه - من غير البشر، ولأجل ذلك حكى الله عنهم تعجبهم من بشريته، فقال تعليقاً على مطالبهم تلك:

(وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ

(1) الآية 36 من سورة ص.

(2) الآية 93 من سورة الإسراء.

فرد الله عليهم ذلك بقوله تعالى:

(قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ
(2) مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا)

أضف إلى ما تقدم: أنه لا يجب على الله إجابة مقترحي الآيات والمعجزات في ما يقترحونه.

5 - إن عدم وجدان هذا البعض التفسير المعقول - عنده - للأحاديث التي تدل على أن الله سبحانه خلق الكون لأجل النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل البيت الطاهرين «عليهم السلام»، لا يعني عدم صحة هذه الأحاديث، وعدم وجود التفسير المعقول لها.

ولا يستطيع هذا البعض ولا غيره أن يدعي: أنه قد فهم كل شيء ورد في كتاب الله، وعن النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته «عليهم السلام».

وهذا هو القرآن يكتشف العلماء في كل جيل الكثير من حقائقه، ويقفون على الكثير من دقائقه، وكذلك الحال بالنسبة لكلام المعصومين «عليهم السلام».

فهل ذلك يعني أن ما لم يفهمه هذا البعض من القرآن، ومن غيره

(1) الآية 94 من سورة الإسراء.

(2) الآية 95 من سورة الإسراء.

يجب إسقاطه وحذفه وعدم الإهتمام له، والإعتداد به؟!!

6 - إنه يمكن فهم هذه الأحاديث على أساس التشريف، والتكريم لهم فإنهم هم الحقيقة التامة في ظهورها، والكمال في تجلياته الجمالية في مواقع القرب إلى الله، فإن هذا التجلي، وذلك الظهور هو الغرض من خلق الخلق الذي لا يستحق شيئاً من ذلك في ذاته، وهو مظهر النقص والإنحدار والسقوط فلولا أنه تعالى أراد أن يتجلى ذلك الكمال، وأن تتجسد تلك الحقيقة التامة، فإن هذا الكون الناقص، الذي هو عالم الفساد والإفساد لا يستحق العناية والإهتمام بأي حال..

7 - وأما بالنسبة لقول هذا البعض:

«إن رد علم بعض الامور إلى أهله يقتضي إهماله..».

فغير سديد أيضاً، لأن هناك أموراً يطلب العلم والإعتقاد بها على سبيل الإجمال، حيث قد يمتنع التفصيل فيها لأكثر من سبب.. وقد رأينا: أن هذا البعض يعترف في مواضع كثيرة جداً، قد تعدّ بالعشرات بوجود أمور أجملها القرآن، فراجع كلماته.

وخذ على سبيل المثال: قوله عن دابة الأرض التي يخرجها الله في آخر الزمان: بأنها مما أجمله القرآن، فلنجمل ما أجمله القرآن.. وكذا الحال بالنسبة لما ذكره حول الرجعة ⁽¹⁾، وعن الملائكة ⁽²⁾،

(1) الموسم، العددان: 21 و 22 ص243.

(2) المصدر السابق.

ومفارقة روح الميت جسده ، وغير ذلك..

فهل يجيز هذا البعض: أن لا نعتقد بكل تلك الأمور التي اعترف بإجمالها، وأن نخرجها عن دائرة الاعتقاد لمجرد أنه لا يوجد تفصيلات كافية لها؟! لكي تمثل وعياً في الفكر، وقناعة في الوجدان على حد تعبيره، ولماذا لا يكون المطلوب هو الوعي والقناعة الإجمالية على ما هو عليه الواقع؟!

وهل يستطيع هذا البعض أن يتحفنا بتفاصيل دقيقة عن الروح والجن والملائكة، وعن حقيقة الذات الإلهية، وعن تفاصيل ما يجري في البرزخ وكيفياته.. وغير ذلك؟!

مع أن ذلك كله وسواه كثير جداً.. مما يلزم الاعتقاد به على ما هو عليه، وعلى سبيل الإجمال!!

وهل يصح إخراج ذلك كله عن دائرة العقيدة لمجرد عدم قدرتنا على الإحاطة بتفاصيله؟!

هذا.. وقد روي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح عن أبي عبيدة الحذاء، قال: سمعت أبا عبد الله «عليه السلام» يقول:

«والله إن أحب أصحابي إلي، أروعهم، وأفقههم، أكتهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم للذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا

ويروى عنا فلم يقبله اشمأزّ منه، وجده، وكفر من دان به. وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا» (1).

8 - إن ما ذكره من أن المعجزة إنما تكون في مقام التحدي، وبعدها تعود الرسالة إلى مجراها الطبيعي، ويعود الرسول إلى الوسائل العادية، كأى إنسان آخر من دون أن يبادر إلى أي وسيلة عادية غير دقيق..

فإن ما تقدم يظهر لنا: أن الرسول الشاهد يحتاج إلى الإطلاع المباشر على ما يشهد به، فيرى من خلفه، وتنام عيناه، ولا ينام قلبه، ويرى أعمال الخلائق، وذلك يحتاج إلى وسائل غير عادية، والرسول المسؤول حتى عن البقاع والبهائم يحتاج إلى وسائل غير عادية ليعرف لغات البهائم ويحل مشاكلها (عُلْمًا مَنطِقَ الطَّيْرِ) (2).

(قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا) (3).

ولنتذكر أيضاً حديث سليمان مع الهدهد.. وكذلك ما قدمنا في هذا

(1) الكافي ج 2 ص 223 وبحار الأنوار ج 72 ص 76 وراجع: ج 25 ص 365 و 366 عنه، وعن مختصر بصائر الدرجات ص 98.

(2) الآية 16 من سورة النمل.

(3) الآيتان 18 و 19 من سورة النمل.

المورد وموارد أخرى من هذا الكتاب حيث تكلمنا حول هذا الموضوع أكثر من مرة.

9 - ونجد في سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» مبادرات كثيرة إلى الوسائل غير العادية للتخلص من المشاكل.. وقد طلب سليمان من الذين حوله: أن يأتوه بعرش بلقيس بوسائلهم غير العادية، فكان له ما أراد، كما نص عليه الكتاب العزيز.

وفي حرب الخندق أطعم النبي «صلى الله عليه وآله» الجيش الجائع كله من شاة عجفاء، وحطم الصخرة التي اعترضت الجيش في حفر الخندق فعجز عنها - حطمها - بثلاث ضربات، ولو أردنا استقصاء الموارد التي من هذا القبيل لكان علينا ملء عشرات بل مئات الصفحات من تاريخ النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام»، ولا يمكن لأي كان من الناس أن يعتبر ذلك كله في عداد الموضوعات والمختلقات، فكيف أجاز هذا البعض لنفسه: أن يدعي أن معجزة النبي «صلى الله عليه وآله» الوحيدة هي القرآن؟! **10 -** أما قوله: «إن التشريف لا يتمثل في إعطاء القدرة دون قضية».

فغير مقبول أيضاً.. فإن التشريف نفسه هو القضية، حيث يؤدي إلى المزيد من الاحترام للرسول، ورفع شأنه، وتعميق الارتباط به من موقع التعظيم، والاجلال، والتقديس.. الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الحرص على التأسي به، وإلى عمق تأثير كلامه في النفوس،

وإلى مزيد من الدقة في التعامل معه، وما إلى ذلك من قواعد وفوائد جليلة وهامة.

11 - وأما عن التشريف في الآخرة لا في الدنيا، فإن الله قد شرفه في كتابه الكريم مزيد تشريف حيث أمر الناس بالصلاة عليه.. وبأن لا يرفعوا أصواتهم فوق صوته، وبأن لا ينادوه من وراء الحجرات، وبأن لا يقدّموا بين يدي الله ورسوله. وأن يقدّموا بين يدي نجواهم صدقة.. وبأن لا يكون دعاء الرسول بينهم كدعاء بعضهم بعضاً، وحرّم الزواج بنسائه من بعده.. وغير ذلك كثير.

فهل إن ذلك كله من التشريف له «صلى الله عليه وآله»؟! أم إنه قلة مبالاة وعدم اهتمام؟!!

(1) وهل نسي هذا البعض قوله تعالى: (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) . فهل رفع الذكر لا يدخل في نطاق التشريف والتكريم، كما وأنه سبحانه قد أعطاه الكوثر من خلال ابنته فاطمة الزهراء «عليها السلام».

بل إن الله سبحانه إذا كان قد كرم بني آدم، وكرم المؤمنين وميّزهم أيضاً على الكافرين، فهل يعقل أن يكون قد ترك أنبياءه، وأوليائه كسائر الناس، خلواً من أي تكريم؟!!

12 - أما قوله: «أما الدنيا فلا قيمة لها عنده، ولذلك لم يجعلها أجراً لأوليائه، بل أتاح الفرصة الكبرى فيها لأعدائه..».

(1) الآية 4 من سورة الإنشراح.

فهل يعني: أن المؤمنين حتى الأنبياء يجب أن يكونوا في الدنيا أذلاء حقراء، خالين من أوسمة الشرف التي يستحقونها بظل الله وعنايته، ولا كرامة لهم، ولا قيمة؟!!

وهل إن التكريم في الدنيا، هو عمل دنيوي؟! أم إنه عمل يقصد به شد عزيمة الناس، وتعميق ثقتهم برموزهم الكبار، وبسط الرجاء والأمل لهم فيهم، وتأكيد حالة الإكبار، والإجلال في نفوسهم.. ليتأكد إلزامهم بهذا، وليعيشوا حالة الاعتزاز به، والإحساس بالمجد، والكرامة، والسؤدد فيه؟!!

13 - وعن احتماله: «أن يكون ما يحصل في أوقات التحدي ليس من قدرة الأنبياء، ولكنها قدرة الله مباشرة..».

نقول:

إن ذلك لا ينسجم مع قوله: (أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ)..

(1) (وَأَبْرَأُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأَحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ)

وقوله تعالى ناسباً العمل إلى عيسى «عليه السلام»: (وَتُبرئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ) (2)

(1) الآية 49 من سورة آل عمران.

(2) الآية 110 من سورة المائدة.

(1) وقول آصف بن برخيا: (أَنَا آتِيكَ بِهِ..). وغير ذلك مما يدل على نسبة الفعل إلى فاعله، لأن الله سبحانه قد أجراه على يد عيسى، وآصف بن برخيا، من دون أن يكون ذلك باختيارهما بحيث لا يصح النسبة إليهما «عليهما السلام» والحال هذه إلا على أساس نظرية الكسب، التي جاء بها الأشعري.. والتي تقول: إن الله سبحانه يخلق قدرة الإنسان حين صدور الفعل من الله سبحانه، ولكنها ليس لها أي تأثير في الفعل نفسه، بل التأثير منحصر بالله سبحانه (2).

وتكون هذه القدرة بمثابة الحجر في جنب الإنسان!!.

14 - إن الإذن الإلهي في الفعل لا ينافي الإختيار، وقد قال الله سبحانه وتعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) (3)، فإن الإيمان ليس أمراً إجبارياً.

(4) وقال تعالى: (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ). والآيات في هذا المجال كثيرة.

15 - وعن استعمال الأنبياء الولاية التكوينية في حماية أنفسهم من الأخطار، وفي رسالتهم.. نقول:

(1) الآية 39 من سورة النمل.

(2) راجع: نشأة الأشعرية وتطورها ص234 فما بعدها، واللمع ص76 و 78.

(3) الآية 100 من سورة يونس.

(4) الآية 249 من سورة البقرة.

لا ريب في أنهم قد استعملوها في خدمة الرسالة.. وقد أشرنا إلى ذلك فيما ذكرناه آنفاً فلا نعيد.

16 - وأما بالنسبة: «لحماية أنفسهم من الأخطار من خلال الولاية التكوينية، وكذلك حماية رسالتهم..». فإن ذلك لا ينسجم مع إعطاء الخيار، والإختيار للإنسان العاصي، والمطيع على حد سواء.. حيث قد ذكرنا أكثر من مرة: أن عدل الله سبحانه يقضي بأن لا يحول بين المرء وإرادته، وأنه إن كان ثمة من حاجة إلى التدخل الإلهي، فإنما يكون في خارج دائرة اختيار الانسان.

ولأجل ذلك، حين واجه إبراهيم «عليه السلام» تصميم قومه على قتله بإحراقه بالنار، اقتضى العدل الإلهي أن يمارس الطغاة حرقتهم في جمع الحطب، وفي إضرام النار، وفي أخذ إبراهيم، ووضعهم في القاذف (المنجنيق)، وإطلاقه، ووضعهم وسط النار، ولم تتدخل الإرادة الإلهية للحيلولة بينهم، وبين ما أرادوه، فلم نجد أيديهم قد تعطلت عن الحركة، ولم نجد المنجنيق (القاذف) استعصى عليهم بل فعلوا كل ما أحبوه، ولكن الإرادة الإلهية تدخلت من خارج هذه الدائرة، وتوجهت إلى النار نفسها وحالت بينها، وبين إنتاج النتيجة المفترضة، وهو الإحراق.. (قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) (1)

(1) الآية 69 من سورة الأنبياء.

وهكذا الحال بالنسبة إلى نبيّنا حين الهجرة، فإنّ المشركين قد فعلوا كل ما أرادوا، ولكنّ التدخّل الإلهي قد كان خارج دائرة اختيارهم، حيث نسجت العنكبوت على باب الغار، ونبتت الشجرة، وباضت الحمامة الوحشية على باب الغار أيضاً، واحتضنت بيضها، فتوهم المشركون: أن لا أحد في داخل ذلك الغار، فانصرفوا عنه..

ولأجل ذلك، نجد المسلمين رغم أنهم كانوا يعانون من حفر الخندق، ومن حرب الأحزاب، فإنّ الله لا يتدخل لينجز لهم ما هو مطلوب منهم، ولا يحول بصورة جبرية بين أولئك الأشرار، وبين ما يريدونه من شر بالمسلمين..

بل يكون التدخّل في دائرة أخرى، وهي تكثير الطعام حتى ليأكل الجيش كله من شاة عجفاء، ليزداد المسلمون بصيرة في أمرهم، وثقة بربهم، ولينجزوا أمر الجهاد، ومن ثمّ يحققون الأهداف الإلهية باختيارهم وبملاء إرادتهم، لينالوا ثواب المجاهدين الصابرين..

17 - ولا ندري بعد هذا.. متى؟! وكيف؟! تسئى لهذا البعض أن

يقرأ التاريخ الصحيح كلّهُ للأنبياء؟!!

وأين يوجد هذا التاريخ الصحيح؟!!

وكيف ميّز صحيح هذا التاريخ من سقيمه؟!!

ومتى قام بهذه المهمة الشاقة والتي تحتاج إلى عشرات السنين،

بل المئات؟!!

وإذا كان قد قرأ التاريخ الصحيح، فلماذا لم يجد بعض ما صرّح

به القرآن مما تضمّن تحريك الولاية التكوينية؟!!

وكذلك ما ذكرناه له من مفردات في هذا المورد من هذا الكتاب؟!!

وكيف لم يقرأ: كيف أن سليمان كان يستخدم الجن: (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ) (1)

فهل ذلك كله لم يكن فيه أي شيء يعود لسليمان نفسه، حتى الجفان، والقُدور، والتماثيل، وغيرها..

والذي كان شياطين الجن بينونه له، ثم الذي كانوا يستخرجونه له بالغوص في قاع البحار (وَالشَّيَاطِينِ كُلِّ بِنَاءٍ وَعَوَاصٍ) (2)، وحتى داود حيث ألان الله له الحديد، حين كان يعمل الدروع السابغات، هل كان هو نفسه يستفيد من تلك الدروع في حماية نفسه.

وكيف يثبت أن ذلك كله قد كان بعيداً كل البعد عن إمكانية استفادته الشخصية منه.

18 - أما بالنسبة لقضية نوح، حيث دعا على قومه، فاستجاب الله سبحانه له، فكان الطوفان.. فإن هذا الامر يتعلق بعقوبة الناس على كفرهم، وطغيانهم وظلمهم، وليس ثمة من ضرورة لأن يتولى الأنبياء ذلك بأنفسهم من خلال قدرتهم على التصرف، حيث لم يثبت أن ذلك

(1) الآية 13 من سورة سبأ.

(2) الآية 37 من سورة ص.

يدخل في نطاق صلاحيتهم.. بل ربما يكون في إيكال ذلك إليهم إحساس لدى الناس بالقهر وبالجبر بمجرد بعثة الرسل اليهم، ولا تبقى لديهم فرصة للاختيار، حين يشعرون: أنهم أمام أمرين إما الإيمان، أو الموت على يد هذا الرسول نفسه.

وحتى لو قبل هذا البعض بما ورد عنهم «عليهم السلام» في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ) ⁽¹⁾، فإن ذلك لا يدفع هذا الإشكال، لأنه ناظر إلى عالم الآخرة لا إلى الدنيا.

19 - وفي قضية طلب إبراهيم «عليه السلام» من الله أن يريه كيف يحيي الموتى.. قال: فخذ أربعة من الطير.. إنما كان الأمر متعلقاً برؤية التصرف الإلهي المباشر.. وتجسيد نفس هذه القدرة الإلهية.. وأما تصرف إبراهيم «عليه السلام»، فربما لا يحقق النتيجة المتوخاة.. فإن في نسبة الفعل إلى نفسه، وأن يكون له هو دور في الخلق، إحياءاته التي لا تنسجم مع ما يسعى إبراهيم «عليه السلام» إلى تحقيقه، وهو إخراج قضية الإيمان الراسخ المستند إلى البرهان والحجة، من حالة المعادلة العقلية إلى دائرة التجسد الحي على صفحة الوجود، سعياً وراء تحقيق السكينة، لبتلاءم، وليتحد السكون النفسي مع تلك القناعة الفكرية والعقلية الراسخة، ليكونا معا الرافد للأحاسيس والمشاعر.

(1) الآية 25 من سورة الغاشية.

20 - وعن موسى «عليه السلام» نجد الله سبحانه قد نسب الفعل إلى موسى نفسه في بادئ الأمر، (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) (1).

وحيث تحدث سبحانه بعد ذلك عن إيجائه له: (أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ) (2). لم يبين: أن هذا الفعل هو لموسى «عليه السلام»، بأن يكون تعالى قد أمره باستخدام الطاقة، والقدرة التي منحه إياها.. أو أنه تعالى، قد تصرف مباشرة من دون أن يكون لموسى «عليه السلام» أية علاقة بذلك.. لا شك أن الخيار الأول هو الأولى بالإعتبار، لأن الإيحاء إلى موسى عليه السلام بأن يفعل كذا.. معناه أن موسى نفسه هو الذي يملك القدرة على الفعل - وأن الله سبحانه هو الذي منحه هذه القدرة - كأى إنسان آخر يمنحه الله قدرةً واختياراً، ثم يطلب منه أن يمارس قدرته باختياره..

وحيث أوحى الله سبحانه إلى أم موسى: (أَنْ اقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ) (3). فإنه أوحى إليها أن تفعل ذلك باختيارها.

إذن، فلا معنى لقول هذا البعض:

«ونحن لا نرى أي جهد لموسى في الموضوع فإنه كان يعيش

(1) الأيتان 107 و 108 من سورة الأعراف.

(2) الآية 117 من سورة الأعراف.

(3) الآية 39 من سورة طه.

دور المنفعل الذي يحول الله يده السمراء إلى بيضاء، ويحول عصاه إلى ثعبان الخ..»

إذ ليس في الآية إلا أن الله سبحانه قد أمر موسى بأن يخرج يده من جيبه لتظهر المعجزة.. وليس فيها: أن لا دور لموسى «عليه السلام» فيها.. أو أن له دوراً - ليقال: إنه يعيش دور المنفعل أو لا يعيش.

ولنفرض: أن الأمر في خصوص هذا المورد كان كذلك أي أن موسى كان يعيش دور المنفعل فيه.. فهل ذلك يدل على نفي وجود أي دور له أو أية قدرات عنده في مختلف الموارد؟!.

21 - وأما عن خوف موسى «عليه السلام» من تجربة السحرة، فمن الواضح: أنه لم يكن خوف ضعف، وإنما خاف من أن يؤثر السحرة على عقول الناس، فيضلّوهم.

22 - وفيما يتعلق بحيرة موسى «عليه السلام» فيما يمكن أن يردّ السحرة به التحدي.. فليس لذلك أثر في الآيات القرآنية، وإنما هو رجم بالغيب، يراد به إظهار ضعف موسى «عليه السلام»، وفقدانه أية وسيلة لمواجهة كيد السحرة.

23 - وفيما يرتبط بأن موسى كان ينتظر تدخل الله غير العادي لحسم الموقف ورد كيد السحرة، فإنه هو الآخر تخرّص ورجم بالغيب، وليس في الآيات أية إشارة إليه، ولا يصح الإستناد إليه في أي استنتاج.

ولا ندري السبب في إقدام هذا البعض على تسويق مثل هذه الأمور.

24 - وأما عن النبي سليمان «عليه السلام»، فهل يظن هذا البعض أنه قد فتح القسطنطينية حين قال:

«ليس في القصة إلا دعاء واستجابة ربانية أعطته ما يريد من دون أي دور عملي له..؟!»!

فهل ثمة من يدّعي: أن سليمان «عليه السلام» هو الذي أوجد هذا الملك لنفسه، وأعطى لنفسه القدرة على تسخير الريح، والجن؟! أم أن الله هو الذي أعطاه ذلك. وجعل له القدرة على تحريك الريح (تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ) (1)

فهل يريد هذا البعض: أن لا يطلب الأنبياء من الله أن يعطيهم القدرات التي تمكنهم من القيام بمهامهم الرسالية؟!.

فها نحن نقرأ دعاء إبراهيم «عليه السلام»: (رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ) (2)

فهل يصح القول بأنه في إقامته للصلاة ومن ذريته، لم يكن إلا دعاء، واستجابة ربانية، أعطته ما يريد من دون أن يكون له أي دور عملي، أو قدرة واقعية في تحقيق ذلك على حد تعبير هذا البعض؟!.

(1) الآية 36 من سورة ص.

(2) الآية 40 من سورة إبراهيم.

وكذا بالنسبة للشكر، والعمل الصالح الذي يرضي الله في دعاء الإنسان، وفي مثل دعاء سليمان «عليه السلام»: (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ) (1).

ولتراجع سائر الآيات التي تتضمن الأدعية فيها ما يشبه ذلك.

25 - وأما بالنسبة لعيسى «عليه السلام» فكيف يستطيع أن يثبت أن دوره «عليه السلام» كان دور الآلة.. ولماذا لا يكون مالكا لقدرة أفاضها الله عليه، والله هو الذي يأذن له باستعمالها هنا تارة، وهناك تارة أخرى؟!!

ولماذا خرجت كلمة: (بِإِذْنِ اللَّهِ) عن معناها الحرفي اللغوي في خصوص هذا المحور، لتصبح دالة على القوة التي تباشر هي تحقيق النتائج من دون أي دور لعيسى «عليه السلام»، سوى كونه آلة؟! ومن أين عرف أن عيسى «عليه السلام» لم يكن يملك أية طاقة خاصة به؟!!

ألا يحتاج ذلك حسب ما يقوله هو نفسه إلى دليل موجب لليقين، لأن القضية لا تدخل في دائرة الأحكام ليكتفي فيها بمطلق الحجة؟! وألا يحتاج هذا النفي القاطع إلى دليل كما يحتاج الإثبات إلى دليل، على حد تعبيره؟!!

(1) الآية 19 من سورة النمل، والآية 15 من سورة الحقاف.

هذا وقد ذُكر عند النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»: أن عيسى «عليه السلام» كان يمشي على الماء. فقال «صلى الله عليه وآله»: لو زاد يقينه لمشى على الهواء .

مما يدل على أن وجود هذه القدرة لدى عيسى «عليه السلام» تابع لمستوى اليقين لديه، ولا شك في كونه اختيارياً.

أم أن هذا البعض يتصور أن يمشي عيسى «عليه السلام» على الماء لا باختياره تماماً كما يتمّ تحريك الآلة الجامدة من قبل فاعل مختار قادر؟!!

26 - إن من جملة ما اقترحه المشركون على رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو أن يرقى في السماء، ثم ينزل عليهم كتاباً يقرؤونه..

فلم يستجب لهم، وقد جعل هذا البعض ذلك دليلاً على عجزه، وأن الله سبحانه لم يعطه قدرة، فهل ذلك معناه: أن هذا البعض يقول بعدم صحة المعراج الذي تحدث عنه القرآن؟!!

وعن عدم قدرته على تفجير الينابيع نقول:

إنه حين استسقى موسى قومه، ضرب بعصاه الحجر (فَأَثْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) (2) ، كما أنه «صلى الله عليه وآله» وكذلك

(1) مصباح الشريعة ص177 وبحار الأنوار ج67 ص179.

(2) الآية 160 من سورة الأعراف.

الأئمة «عليهم السلام» قد فجّروا الينابيع للناس..

وذلك يدل على أن رفضه للإستجابة لهم إنما هو لأجل أنهم يريدون اتخاذ ذلك ذريعة للتشكيك في بشريته، لا لأنه لم يكن قادراً عليه.

27 - إن المعراج الذي حدث لرسول الله فعلاً هو باعتراف هذا البعض مفردة من مفردات رقيّه إلى السماء، بل حيث بلغ العرش، ورجع في ليلة واحدة..

ومن الواضح: أن هذا الأمر ليس بأقل من حيث أهميته وخطورته، وحساسيته وصعوبته من انشقاق القمر.. فإذا كان هذا الخروج قد حصل، فلماذا لا يحصل ذلك الإنشقاق؟!

28 - قد عرفنا حين الحديث عن الولاية التكوينية: أن هذه الإقتراحات كانت تهدف إلى إثبات أن النبي الذي يرسله يجب أن لا يكون بشراً، فالإستجابة لهم تستوجب تضليل فريق من الناس فلا بد من رفض طلبهم، وإبطال كيدهم.

هذا بالإضافة إلى أن فتح باب الآيات الإقتراحية خطير للغاية، حيث يصبح الأمر ملعبة بأيدي السفهاء، والجهال، وأصحاب الأهواء..

وقد جاءت السنّة الإلهية لتواجه هذه الظاهرة، بإنزال عذاب الإستئصال..

29 - إنه لا ضير في أن تكون آية: (لَوْ لَأُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ

(1) رَبِّهِ ، قد نزلت قبل حادثة المعراج، وانشقاق القمر، وتكليم الشجر، والحجر، وتسبيح الحصى، وتكليم الحيوانات، وغير ذلك من آيات.. فلم يستجب الله سبحانه إلى طلبهم هذا.. ثم حصلت آيات من شأنها أن تعطي اليقين، والدلالة الظاهرة على صحة هذا الدين، دون أن يكون هناك أي اقتراح من المشركين، من شأنه أن يثير سلبيات من أي نوع.

30 - وحتى لو أن هذه الآية، وآية سورة الرعد قد نزلتا بعد المعراج، وانشقاق القمر، وغير ذلك من آيات كثيرة، لم يكن ذلك ضائراً، إذ المقصود هو طلب نزول الآية في تلك الفترة، سواء أكانت قد سبقتها آيات أم لم تسبقها..

31 - كيف يظهر من آيتي سورتي (الأنعام والرعد): أن إنزال الآيات ليس ضرورياً للنبوة إلا في حالات التحدي الكبير؟! والحال: أن المطلوب هو آيات اقتراحية، لا مجال للاستجابة لهم فيها، لأمر أربعة:

الأول: أن الآيات التي من شأنها إزاحة العذر، وإقامة الحجة القاطعة قد جاءتهم، فلم يؤمنوا بها، ومنها القرآن نفسه.

الثاني: أن للاستجابة للآيات الإقتراحية عواقب وخيمة - لو أنهم لم يؤمنوا بمقتضاها حيث قد جرت سنة الله في إهلاك الأولين بعد

(1) الآية 20 من سورة الأعراف.

الإستجابة إلى مقترحاتهم.. واستمرارهم على الجحود، فراجع سورة الإسراء: الآية 59، وسورة الأنعام: الآية 8 و 58.

الثالث: إن ذلك يجعل هذا الدين ملعبة بأيدي الأشرار والسفهاء، وأصحاب الأهواء..

الرابع: إن ذلك ربما يساعد على ضلال كثير من الناس، إذا كانوا يريدون إظهار أن النبي ليس من جنس البشر.

32 - وعن خوف موسى «عليه السلام» من قتل فرعون وقومه له، نشير إلى: أن هذا الخوف يدخل في دائرة الحذر الواجب شرعاً.. كما حصل للنبي «صلى الله عليه وآله» حين دخوله الغار، فإن ذلك حذر واجب على الرسول.. وليس خوف الجبن، والضعف، والإنهزام، ولا يصح احتمال ذلك في حق الأنبياء.

والعجز عن فهم الأمور التي توهم ذلك في ظاهرها الساذج لا يبرر نسبة أمور كهذه لأنبياء الله.

33 - وكذلك الحال تماماً بالنسبة لخوف إبراهيم «عليه السلام» من ضيوفه، فإنه خوف الحذر الواجب، لا خوف الضعف، والجبن.

34 - وخوف موسى «عليه السلام» في موقف التحدي مع السحرة إنما هو على الناس من أن يقعوا فريسة الوهم، ويؤثر بهم هذا الخداع، فهو خوف على الرسالة، وعلى الناس لا خوف الجبن، والإنهزام، والضعف، كما يقوله هذا البعض.

35 - وفي مقام الجواب عن استدلاله بأيتي الأنعام: (قُلْ لَنَا أَقُولُ

لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُمْ
إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ (1) . وقريب منها في سورة هود.. نقول:

إنه إذا كانوا يريدون من خلال إثبات هذه الأمور للأنبياء «عليهم السلام» التأكيد على عدم بشريتهم، فإنه لا مجال لقبول ذلك منهم، إذ يلزم من هذا القبول بتضليل الناس وسوقهم لاعتقاد أمور فاسدة في حق الأنبياء «صلوات الله وسلامه عليهم».

فالمراد إذن، نفي ما يكون من هذه الصفات ملازماً لعدم كون الرسول بشراً، أي نفي صفة علم الغيب مثلاً من حالاته الذاتية التي لا صلة لها بالله، فإن بعضهم كان يعبد الملائكة، وبعضهم يعتقد أن للملائكة قدرات خارقة، وعلم غيب ذاتياً فيهم، لا صلة له بالله.

إذن، فلا يريد الله أن يقول في هذه الآية: إن نبيه لا يملك طاقة ذاتية كان الله سبحانه قد أفاضها عليه، بل يريد أن ينفي ما يلزم منه عدم بشرية الرسول، أي أنه يريد أن يقول: إنه لا يقول لهم مثلاً إنه يعلم الغيب بطريقة ذاتية لا صلة لها بالله بحيث تجعله من غير البشر، بل الغيب الذي يعلنه سواء كان قدرة أم غير قدرة هو من فيض الله عليه واعطائه له مع كونه لا يزال بشراً.

36 - قوله: «إن دفع الخير وجلب الشر كان يحصل بصورة تدريجية من دون أن يكون هناك طاقة في ذات الرسول تؤثر في

(1) الآية 50 من سورة الأنعام.

ذلك..».

ما هو إلا رجم بالغيب، فلعل هذا الأثر التدريجي كان يصدر عن طاقة أودعها الله فيه، ويتحرك من خلالها إرادياً بحيث لولا أن الله أودعها فيه فهو لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً.

37 - والغريب أنه حصر علم النبي بالغيب بتاريخ الرسالات السابقة، لأن ذلك هو الذي يتصل بالتبشير والإنذار؟! بل لعله الأعظم أثراً في ذلك.

ولماذا لا يكون الإخبار عن الغيب الآتي أيضاً له دوره الأهم في التبشير والإنذار.

38 - إن هذا البعض حصر علم النبي «صلى الله عليه وآله» بالغيب بطريق الوحي الإلهي التدريجي عند الحاجة.

وهذا غير مقبول منه وغير سديد، إذ قد يكون هذا العلم بواسطة إعطاء قوة يستطيع بها أن يحصل على علم الغيب كلما أراد، كالإلهام مثلاً.

39 - وحين تحدث عن العموم، والشمول لكل علم الغيب في قوله تعالى: (فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ). أجباب عن ذلك: بأنه يحتمل أن يكون قوله تعالى: (فَأَنَّهُ يَسْئَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا) ⁽¹⁾ : إشارة إلى أن هذا الغيب، هو الجو الملائكي

(1) الآيات 26 - 28 من سورة الجن.

الذي يحميه من الشياطين.. فالآية لا تتحدّث عن علم الرسول للغيب، بل عن حمايته بطريق الغيب، على طريقة الإستثناء المنقطع.

ونقول له:

إن من الواضح: أن مجرد الإحتمال لا يكفي للحكم بالنفي بصورة قطعية، بل لا بد من الدليل القاطع، لأن النفي يحتاج إلى دليل، كما الإثبات يحتاج إلى دليل حسبما قرره هذا البعض.

ولا بد أن يكون هذا الدليل مفيداً للعلم، واليقين، لأنه في غير الشرعيات حسبما يقول أيضاً.

40 - إنا نعرف أن الإستثناء المنقطع يحتاج إلى قرينة تبيّن أن المستثنى غير داخل في المستثنى منه.. والقرينة التي ذكرها: هي نفس ما يدّعيه من أن القرآن يؤكد نفي علم الأنبياء بالغيب.

وقد عرفنا:

أولاً: أن القرآن لم يؤكّد شيئاً من ذلك، بل هو يتحدث عن نفي العلم الذاتي المنقطع، والمستقل بنفسه من الله، حيث يريد الكفار إثبات هذا الأمر ليثبتوا أن الأنبياء ليسوا من البشر، بل هم موجودات أخرى تنال الغيب بقدراتها الذاتية من دون حاجة إلى الله سبحانه.

ولا أقل من أن ذلك محتمل احتمالاً قوياً، فلا يبقى ثمة لديه ما يصلح لأن يكون قرينة على ما يقول.

ثانياً: إن ظاهر هذه الآية هو الإستثناء المتصل، وثبوت كونه منقطعاً يتوقف على ثبوت ما يدّعيه هذا البعض بصورة قاطعة،

وثبوت ما يدّعيه يتوقف على كون الإستثناء منقطعاً.. إذ لو لم يكن كذلك لدلّ القرآن على أن الأنبياء يعلمون الغيب وذلك بهذه الآية بالذات.

وبعبارة أخرى: إنه إذا كان المستثنى منه صالحاً للإطباق على المستثنى، فلا بد من الحكم باتصال الإستثناء، ولا يحكم بكونه منقطعاً إلا بقريضة، ولا يستطيع هذا البعض نفي علم الأنبياء بالغيب قرآنيّاً إلا إذا ثبت عدم دلالة هذه الآية على ذلك وأن الاستثناء منقطع، أما الآيات الأخرى فلم يثبت فيها ذلك.

ومن الواضح: أن كون الإستثناء منقطعاً يتوقف على إثبات أن القرآن ينفي علم الأنبياء بالغيب، ونفي علم الأنبياء بالغيب يتوقف على كون الإستثناء منقطعاً.

وقد عرفنا: أن جميع ما استدل به من آيات لا يدل على مطلوبه، وهو نفي فعلية العلم بالغيب.. بل هي ناظرة إلى نفي الإستقلال في مقابل التبعية حسبما أوضحناه.

41 - ثم إنه قد حسم الأمر في نهايات كلامه حين أكد نفي الولاية التكوينية: «لأن الدليل لم يدل عليه - حسب فهمنا القاصر».. على حد تعبيره..

ولكن.. كيف نقبل ذلك منه، وهو نفسه يقول: «إن النفي يحتاج إلى دليل كما الإثبات يحتاج إلى دليل»..

مما يعني: أن مجرد عدم وجود دليل لا يكفي للحكم بعدم وجود

ولاية تكوينية..

هذا بالإضافة إلى أننا قد ذكرنا: أن تشكيكاته بالآيات غير صحيحة، ولا مجال لقبول أي منها..

42 - أما بالنسبة لمهمة الأنبياء، وأنها مجرد التبشير والإنذار، والإبلاغ، والهداية، فقد ذكرنا فيما تقدم:

أولاً: أنه كلام مرفوض من وجهة نظر القرآن، والحديث القطعي.. فلا حاجة إلى الإعادة.

ثانياً: أن حصره ذلك في هذه الأمور الأربعة ينافي ما تقدم في فقرة سابقة من أنها: الإبلاغ، والإنذار، والهداية، والتعليم، وقيادة الناس إلى تطبيق ذلك.

43 - بقي أن نشير إلى ما ذكره هذا البعض حول آية: (وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ) (1) . حيث اعتبرها دالة على نفي فعلية علم الغيب في واقع الذات، وأنها تحصر المسألة، في ما يأتيه من الوحي.

ونقول:

أولاً: إن هذه الآية - كما أشرنا إليه أكثر من مرة في مثيلاتها - ليست ناظرة إلى النفي المطلق، بدليل: أن النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» قد أخبروا عن غيوب كثيرة جداً، وإنما

(1) الآية 9 من سورة الأحقاف.

هي تنفي ما يعتقدونه أولئك الناس، من أن النبوة تقتضي بذاتها علماً للغيب مستقلاً عن الله سبحانه، مما يعني: أنها مقام لغير البشر بزعمهم.

فجاءت هذه الآية ومثيلاتها لتؤكد على أن الأنبياء بشر، وأن علمهم بالغيب ليس ناشئاً عن ذواتهم بالاستقلال، وإنما هو عطاء من الله، واكتساب منه تعالى.

ومجرد الإصرار على أنها دالة على نفي فعلية علم الغيب في واقع الذات، أي أنها تنفي علم الغيب بالأصالة، وبالتبعية معاً، لا يكفي في مقام الاستدلال، خصوصاً وأن الله قد صرّح بأنه: **(لَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)** ⁽¹⁾. ثم أخبر عن رسوله بأنه لا يبخل على الناس بما عنده من علوم غيبية، فقال: **(وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)** ⁽²⁾.

ثم ذكر عن عيسى «عليه السلام» أنه قال لقومه: **(وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ)** ⁽³⁾.

رغم: أنه لم يثبت أن عيسى «عليه السلام» حين قال لهم ذلك كان في مقام التحدي الأقصى لهم، وليس إخباره لهم بذلك بأعظم - من

(1) الأيتان 26 و 27 من سورة الجن.

(2) الآية 24 من سورة التكوير.

(3) الآية 49 من سورة آل عمران.

إحيائه لموتاهم، وإبرائه الأكمه والأبرص. وهذه هي معجزته لهم، وهي تكفي في مقام التحدي.

وقال يوسف «عليه السلام» لصاحبي السجن: (لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ بَلِّ أَنْ يَأْتِيَكُمَا) (1)

وما هي حاجة يوسف «عليه السلام» للعلم بتأويله قبل أن يأتيهما؟! فهل كان في موقع التحدي آنذا؟! وما هو المنصب والمقام الذي اضطر يوسف لأن يحوز هذا العلم، ومنع غيره منه؟! (2)

وقال سبحانه في مواضع: (ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ) .

وذلك كله يبعد جداً تفسير الآية المذكورة، ومثيلاتها بإرادة النفي المطلق للغيب، إلا ما كان يوحيه الله إليهم في حالات تفرض الحاجة ذلك.

ثانياً: إن هذا البعض يصرّ على أن ما يعلمه النبي بالغيب إنما يصله - حصراً - عن طريق الوحي - ونحن نقبل منه ذلك. وإن كنا لا نمنع من أن يكون الله سبحانه قد منح نبيه قوة يعلم بها بعض الغيوب كما دلت عليه الروايات بالنسبة لرؤية الإمام والنبي أعمال الخلائق وشهادته عليهم، غير أننا نقول إن هذا البعض نفسه قد ذكر في النص السابق: أن هذا العلم ما كان منه متصلاً بأخبار الماضين، فالقرآن

(1) الآية 37 من سورة يوسف.

(2) الآية 44 من سورة آل عمران، والآية 102 من سورة يوسف.

يشير بوضوح إلى أن أنباءه هي من وحي الله.

أما ما كان متصلاً ببعض موارد الحاجة إليه في موارد معينة،
 (1) فيلهمه الله تعالى إياه إلهاماً . (إلا أن يفرّق بين الوحي والإلهام).

فيرد عليه سؤال: لماذا فرّق بين الموردين فكان أحدهما بواسطة الوحي؟! وكان ذلك بواسطة الإلهام؟! ولماذا لا يكون العكس؟!
ثالثاً: لماذا لا يكون هذا الإلهام الذي اعترف به ناشئاً عن قدرة، أو ملكة أودعها الله في نبيه، تجعله قادراً على أن يعلم ساعة يشاء، حسبما دلت عليه الروايات الكثيرة.

رابعاً: إن قوله تعالى في نفس آية سورة الأحقاف: (إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ). بعد قوله: (وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بَكُمْ) . يفيد: أنه قد جاء في موضع الاضراب عما قبله.. ليكون المعنى: إني ما أدري شيئاً من هذه الحوادث بالغيب من قبل نفسي. وإنما أتبع ما يوحى إلي من ذلك.

وحسبنا ما ذكرناه، فإن فيه كفاية لمن أراد الرشد والهداية.

(1) قد تقدم ذلك عن كتابه من وحي القرآن (الطبعة الجديدة) ج6 ص34.

(2) الآية 9 من سورة الأحقاف.



الفصل الثالث

الولاية التكوينية للمعصوم

توضيح.. و.. بيان



بداية:

إننا نذكر في هذا الفصل نموذجاً من أقاويل هذا البعض حول أمور مختلفة ترتبط بالأنبياء والأوصياء.. ثم نعقب ذلك ببيان نحاول أن يكون واضحاً، وموجزاً في آن واحد لما يقوله علماءنا حول الولاية التكوينية للمعصوم، من خلال ما فهموه من نصوص القرآن ومن أحاديث الرسول وأهل بيته «صلوات الله عليهم أجمعين»، فنقول:

186 - العلاقة الإلهية المميزة بالنبي تقتصر على الوحي.

187 - دور النبي هو تبليغ الوحي للناس كرسالة فقط.

188 - دور النبي: أن يغير العالم في صفته الفكرية والعملية، لا التكوينية.

189 - من يقول بقدرة النبي على التغيير الكوني كمن يقول بلزوم كونه ملكاً.

190 - الاعتقاد بأن الله جعل للنبي ولاية تكوينية مبعث استغراب.

191 - استهجان الاعتقاد بأن النبي يعلم الغيب دون حدود إذا

أراد. (مع وروده في أخبار معتبرة وكثيرة عن أهل البيت «عليهم السلام»).

192 - لا داعي للبحث فيما ليس من الضروريات في العقيدة والعمل.

193 - ما ليس من ضرورات العقيدة وفروض العمل لا قيمة له عقيدية أو عملية.

194 - بعض العقائد التي تثبت بالروايات الصحيحة قد تكون مما لا قيمة له.

195 - أنبياء يبرزون نقاط ضعفهم البشري بصراحة وتأكيد.

196 - حتى ما يثبت من العقائد بالروايات الصحيحة قد يكون فيه سلبيات (كالغلو، أو ما يشبه عبادة الشخصية).

197 - تحدث القرآن عن الضعف البشري للأنبياء في واقعهم الداخلي والخارجي.

يقول البعض: «..كيف يطلب هؤلاء منه أن يقوم بتلك الأعمال الخارقة التي لا يستطيع أي بشرٍ بقدرته العادية أن يحققها؟! وهل كانت دعوى النبوة تعني القيام بمثل ذلك، أو تختزن في مضمونها ادعاء القدرات الغيبية، أو العمق الإلهي الذي يمكنه من تحقيق ذلك؟! لقد كان النبي يعلن دائماً أنه بشرٍ يحمل الرسالة، مما يعني: اقتصار العلاقة الإلهية المميزة بشخصه، التي يختلف بها عن بقية الناس، على الوحي الذي ينزله الله عليه ليبلغه للناس كرسالة إلهية، بعيداً عن كل

شيء آخر لأن ذلك هو دور النبي في الحياة، فليس دوره أن يغير صورة العالم في صفته التكوينية، بل كل دوره أن يغيره في صفته الفكرية والعملية، في حركة الحياة والإنسان.. حتى المعجزة، فيما كان يقوم به الأنبياء من معجز لم تكن غاية في الرسالة، بل كانت وسيلة لمواجهة التحدي الكبير حولها» (1).

ويقول أيضاً: «ما هي شخصية الرسول؟! وما هي قدراته؟! هل هو إنسان غيبي في شخصه، وفي إمكاناته.. هل من المفروض في الرسول الذي يرتبط بالله من خلال الوحي، أن يكون - في طبيعته - شخصاً غير عادي، كما هو الوحي شيء غير عادي في طبيعته.. أو هو إنسان مثل بقية الناس في شخصيته، وفي قدرته، فلا يملك أن يغير شيئاً من سنن الكون التي أودعها الله في الحياة، ولا يستطيع أن يكتشف الغيب بخصائصه الذاتية هذه أسئلة كانت تدور في وعي الإنسان الذي عاصر الرسالات؟! عندما كان يطلب من الرسول تفجير الينابيع من الأرض القاحلة، والصعود إلى السماء، والإتيان بكتاب غير عادي منها.. وهذه أفكار لا تزال تعيش في وعي الإنسان المتأخر عن عصر الرسالات، في اعتقاده بالنبي، كشخصية غيبية في قدراتها، حتى اعتبرها البعض ذات ولاية تكوينية على الحياة، وعلى الناس فيما جعلها الله له من ولاية، كما أن الكثيرين يعتقدون، بأنه يعلم

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 17 ص 21.

الغيب، إذا أراد من غير حدود.. إلى غير ذلك من الاعتقادات التي أبعدت النبي في تحديد شخصيتهم عن مستوى شخصية الإنسان في طبيعته وقدرته.

إن الآية التي أمامنا تحدد لنا المسألة، كغيرها من الآيات المماثلة، من دون فرق بين أن تكون جواباً عن الفكرة التي تتطلب في النبي، شخصية الملك وبين أن تكون جواباً عن الفكرة التي تتطلب فيه شخصية القادر على التغيير التكويني للواقع..» (1)

ويقول في تفسير قوله تعالى: (قُلْ لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِن أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ) (2):

«وهذه هي الصورة المشرقة الواقعية للشخصية النبوية التي يريد الله للنبي أن يقدم بها نفسه إلى الناس، فهو لا يريده كائناً غيبياً يبرز إليهم من خلال الجو الغيبي الضبابي الذي يوحى إليهم بالأسرار الخفية المقدسة للذات بعيداً عن التصور البشري الطبيعي، ولا يريد له أن يبدو في نظرهم شخصية أسطورية تملك في حوزتها كل خزائن الله الذهبية والفضية ونحو ذلك مما يدخل في عالم التقويم المادي بالمستوى الذي يستطيع أن يعترف منها ما يشاء من المال لمن يشاء

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 13 ص 282 و 283.

(2) الآية 50 من سورة الأنعام.

من الناس، ولا يريده إنساناً يقف بين الناس ليتحدث للناس عن أسرارهم الكامنة في صدورهم و عما ينتظر كل واحد منهم من أحداث المستقبل الخاصة والعامة، على أساس ما يحمل من علم الغيب الإلهي، كما يتصور الكثيرون هذا الدور لشخصية النبي، كما هي شخصية الكاهن الذي كان يمثل بعضاً من ذلك.. ولا يريد له الشخصية الملائكية ليأخذ لنفسه دور الملك السماوي الذي يأخذ بألباب الناس فيدهش العقول بأجنحته المتنوعة المتعددة، وقدرته الأسطورية الخارجة عن كل حد.. لأن الله يريد للناس أن يؤمنوا به من خلال رسالته بعيداً عن كل ضغط نفسي أو مادي.. وعن كل ألوان الإغراء الذاتي، أو الاستعراض الانفعالي، الذي يوحى للإنسان بالانجذاب العاطفي، والانسحاق الشعوري.. وهكذا أراد أن يقف بينهم عبداً خاشعاً بين يدي الله، لا يملك أية مقومات ذاتية، كبيرة، أو أية قدرات شخصية مطلقة.. رسولاً أميناً على الدور الذي أوكله الله إليه فهو ينتظر أمر الله ووحيه في كل صغيرة وكبيرة ليتبعه ويبلغه للناس.. وربما كان الحديث عن الأتباع موحياً بالصفة المطيعة المتواضعة التي تجسدها شخصيته ليكون في ذلك بعض الإيحاء لهم بالطاعة لله من خلال الإستغراق في دور العبد المطيع الذي يتمثل في حركة العبد - النبي، ل يتمثل - من خلاله - في شخصية العبد المؤمن.. وإذا كان التوجه الإلهي يفرض على الرسول أن يقدم نفسه إلى الناس بهذه الصفة فقد نجد فيه الدرس الفكري الذي يريدنا أن لا نغرق أنفسنا بالأسرار العميقة التي يريد البعض أن يحيط بها شخصية النبي،

ليحصل له اللون الإيحائي الذي يرتفع به فوق مستوى البشر في إمكاناته الذاتية، وقدراته الكبيرة.. بل يعمل على أن يربطنا بصفته الرسالية من حيث أخلاقه وخطواته ومشاريعه المتصلة برسالته.. وذلك هو السبيل للتعامل مع شخصية الأنبياء، والأولياء، بالأسلوب القريب إلى الوعي الإنساني العادي، فيما يمكن للإنسان أن يعيشه ويتصوره ويتمثله في نفسه، ليشعر بأن النبي قريب منه بصفاته البشرية المثلى التي يمكن أن تكون أساساً للتمثل والإتباع والإقتداء.. وفي ضوء ذلك.. نجد في الأبحاث السائرة في هذا الاتجاه، انحرافاً عن الخط القرآني الذي يرسمه القرآن للناس في دراستهم لشخصية النبي «صلى الله عليه وآله»..» (1)

ويقول أيضاً: «..وقد نستوحي من هاتين الآيتين: أن الأنبياء لا يتحدثون عن أنفسهم كثيراً للناس ليثيروا في حياتهم الشعور بالتعظيم والتقديس لهم.. بل هم - على العكس من ذلك - يعملون على تأكيد جانب البشرية في ذواتهم بشكل صريح مؤكّد.. ويبرزون نقاط الضعف البشري بطريقة واضحة..»

كما نجد ذلك فيما حكاه الله عن رسوله في حوارهِ مع المشركين.. الذين طلبوا منه فعل بعض خوارق العادة التي يقترحها للدلالة على نبوته انطلاقاً من عقيدتهم فيه بأنه مزوّد بطاقات هائلة يستطيع أن

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج9 ص79 - 81.

يقوم من خلالها بكل شيء بطلب منه.. فقد أجابهم بقوله: (سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا) ⁽¹⁾. وفيما حدثنا الله: قل لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء إن أتبع إلا ما يوحى إلي ربي. وهكذا نلاحظ: أن القرآن لم يتحدث عن الأنبياء إلا من خلال صفاتهم الذاتية المتصلة برسالتهم كما حدثنا عن حركة الرسالة في حياتهم وما لاقوا من عنت واضطهاد وتشريد.. وعن بعض نقاط الضعف البشري التي عاشوا في واقعهم الداخلي والخارجي.. من أجل إبعاد الناس عن الضلال والغلو ليظل التصور في العقيدة مشدوداً إلى الواقع، بعيداً عن كل ضروب الخيال والمثال الذي قد يطوف في أخيلة الكثيرين وأفكارهم».

ثم هو يقول:

الفكرة في خط التربية الإسلامية: «..وقد نحتاج إلى استيعاب هذا الأسلوب التربوي في دراساتنا وأبحاثنا التي فيها حياة الأنبياء والأئمة والأولياء، فنستغرق في الجوانب العملية في حركة الإسلام في حياتهم الشخصية والعامة لنبقى في خط الارتباط بالشخص من خلال الفكرة والرسالة والعمل، فيزيدنا ذلك ارتباطاً بالخط الصحيح وابتعاداً عن مواطن الخطأ والضلال في الطريق ولا نستغرق في الأسرار الخفية والغامضة التي يثيرها البعض في حديثه عن هذه الشخصية أو تلك

(1) الآية 93 من سورة الإسراء.

ممن نعظم من شخصيات الأنبياء والأولياء. لأن الاستغراق في الجوانب الضبابية الغامضة التي لا نستطيع فهمها ولا تعقلها قد يؤدي بنا إلى الإنحراف في التصور أو الوصول إلى درجة الغلو..

إن القضية ليست في واقعية هذه الصفات الممنوحة لهذه الشخصية أو تلك وعدم واقعتها ليتها ليتها الحديث إلى إثبات صحة ذلك بالروايات الصحيحة أو غير الصحيحة، في عملية نقاش علمي طويل بل القضية هي.. أن ذلك الأمر ليس من ضرورات العقيدة ولا من فروض العمل، فلماذا نكلف أنفسنا الجهد والتعب في الدخول في أبحاث ليس لها قيمة عقيدية أو عملية، بل قد تؤدي في بعض الحالات إلى ما يشبه عبادة الشخصية، إذا لم تؤدّ إلى الغلو المفرط عصمنا الله من الزلل ووقانا شر الإنحراف عن الخط الإسلامي في العقيدة (1) والعمل..» .

وقفه قصيرة:

إن ما نقلناه عن هذا البعض أنفاً من كلام، يتضمن الكثير من الموارد التي تستحق التوقف عندها، وحيث إن ذلك سيدخلنا في بحوث مطولة ومتشعبة، فلا بد من الإقتصار على ما لا يخل بالحد الأدنى من الانسجام في مطالب الكتاب، فنقول:

1 - إن هذا البعض لا يزال يؤكد - في كتبه ومحاضراته - على أن

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج6 ص82 و 83 و 84.

مهمة الأنبياء تنحصر في التبليغ والدعوة، وأن كل دورهم هو أن يغيروا العالم في صفته الفكرية العملية، لا التكوينية.

2 - ثم يدعي هذا البعض: أن الأنبياء بشر عاديون، لا قدرة لهم على التصرف والتأثير في الأمور التكوينية. وهو يبدي استغرابه ممن يقول ذلك..

3 - إنه لم يزل يستشهد لمقولاته هذه بالآيات التي تضمنت التصريح بأن النبي بشر، كما في قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيرًا أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قِبيلاً أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى نُنزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا) .

ثم هو يضيف: أن الآيات قد دلت على أن النبي لا يقدر على شيء مما ذكر، وليس لديه خارج قدرة البشر أي قدرة ذاتية غير عادية.

ولذا لم تنسب الخوارق في القرآن إلى الشخص إلا في قصة عيسى وإبراهيم الأكمه والأبرص، وإحيائه الموتى.

4 - فإذا كانت مهمات الأنبياء هي التبليغ والإرشاد، وفقاً لقوله

(1) الآيات 90 - 93 من سورة الإسراء.

تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا) (1)

فإن التصرفات الإعجازية وغير العادية تبقى محصورة في دائرة التحدي وإثبات النبوة وحاجات التبليغ والدعوة.

ثم يستنتج من ذلك: أن كل النصوص التي تثبت كرامات أو معجزات أو تصرفات غير عادية للأنبياء - خارج هذا النطاق - لا يلتفت إليها، بل تخرج عن دائرة السيرة والتاريخ الصحيح، أو الذي يمكن أن يكون صحيحاً.

5 - ثم هو تبعاً لذلك لا يرتضي القول: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد يعلم الغيب - بلا حدود - إذا أراد (2).

6 - إنه يقول: «من يقول: إن بإمكان النبي أن يمارس التغيير الكوني كمن يقول: بأن النبي ملك».

فكلام هذا الرجل يدور حول هذه الأمور التي قدمناها، ولذلك فإننا سنقتصر على الحديث عنها، فنقول:

1. آيات التحدي لبشرية الرسول:

إن الآيات التي ذكرت تحدي الناس للرسول بالمطالب التعجيزية،

(1) الأيتان 45 و 46 من سورة الأحزاب.

(2) يلاحظ إقحامه كلمة (بلا حدود) ولا يخفى على الناقد البصير سبب هذا الإقحام.

فلم يستجب النبي «صلى الله عليه وآله» لمطالبهم، لكونه بشراً وليس ملكاً، إنما جاءت رداً على ما يزعّمونه من لزوم كون النبي من غير البشر، ولذلك عقب الله تعالى هذه الآيات بقوله: (وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِنَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا) (1)

ولأجل هذا نجد: أنه «صلى الله عليه وآله» لم يستجب لمطالبهم التعجيزية لأن ذلك يعني ترسيخ اعتقادهم الخاطئ في نفوسهم وإقرارهم عليه بصورة عملية.

علماً أنه قد ثبت في علم الكلام أنه لا يجب على النبي الاستجابة لكل المطالب من المعاجز الاقتراحية التي يطلبها آحاد أو جماعات القوم الذين بعث إليهم، ويكفيه في إثبات صدقه معجزته التي يلقونها من تلقاء نفسه.

2- مهمة الأنبياء وعلومهم:

إن مهمة الأنبياء لا تنحصر بالتبليغ والدعوة، وإنما تتجاوز ذلك ليكونوا القادة والذادة والحكام على الناس، المهيمين على مسيرة البشرية، حيث يريدون إيصالها إلى الله سبحانه، من خلال تربيتهم وهدايتهم لها، وحاكمتهم وهيمنتهم على كل شؤونها، في مسيرتها إلى

(1) الأيتان 94 و 95 من سورة الإسراء.

كمالها، الذي ينتهي بها إلى معرفته سبحانه وتعالى. ولهم إشراف على كل الواقع الروحي، والعقدي والتربوي، والسلوكي للأمة، وعلى كل علاقاتها بأي شيء في هذا العالم، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة.

ولأجل ذلك: يرفع للإمام «عليه السلام» عمود من نور يرى فيه أعمال الخلائق. وهذا يحتم أن يكونوا على درجة كبيرة من المعرفة، وأن يملكوا قدرات وطاقات كبيرة، تتناسب مع حجم المهمة الموكلة إليهم على مستوى البشرية، بل والعالم بأسره.

والعنصر الأساس والضروري والحساس في هذه الهيمنة الشاملة هو العلم، وهو الأمر الذي ظهر لنا من قصة داود «عليه السلام». أنه هو الوسيلة الأعظم تأثيراً في ذلك. وقد قال تعالى: **(وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا)** (1).

(2) وقد قال سليمان «عليه السلام»: **(عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ)**

(3)

ووصف الله سبحانه داود: **ب (ذَا النُّؤْدِ)**

(4) وقال: **(وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ)**

(1) الآية 15 من سورة النمل.

(2) الآية 16 من سورة النمل.

(3) الآية 17 من سورة ص.

(4) الآية 20 من سورة ص.

بل إن أحد أتباع سليمان «عليه السلام» قد جاء بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف، بواسطة العلم، قال تعالى: (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) (1).

وحين فهم سليمان «عليه السلام» كلام النملة: (فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا) (2). واعتبر ذلك نعمة إلهية تستوجب الشكر، الأمر الذي يشير إلى أنه هو الذي فهم قولها بما أنعم الله عليه من معرفة لغات الطير والحيوان وتعلمه لها.

كما أن معرفة سليمان «عليه السلام» بوجود عرش بلقيس لم تكن بواسطة المعجزة بل بواسطة الهدد.

وتسخير الجبال، والجن، الطير، والرياح لآل داود «عليه السلام»، وحتى لين الحديد لداود «عليه السلام» قد كان - فيما يظهر - من خلال المعرفة والعلم، لا لمجرد الإعجاز، وإلا لما كان يحتاج سليمان «عليه السلام» إلى مراقبة الجن الذين كانوا يعملون له ما يشاء من محاريب وتمائيل، ولما كان بحاجة إلى تشغيلهم بالبناء، وبالغوص في البحار لاستخراج خيراتها. فقد كان بإمكانه إيجاد ذلك بالمعجزة، ولم يكن أيضاً بحاجة إلى أن يقرن شياطين الجن بالأصفاد

(1) الآية 40 من سورة النمل.

(2) الآية 19 من سورة النمل.

كما لم يكن بحاجة لتهديد الهدهد ووعيده، ما لم يأتيه بسُلطان مبین..
وكذلك الحال بالنسبة لموسى «عليه السلام»، فإن الأمر لو كان
يقتصر على الإعجاز المجرد، لم يكن ثمة حاجة إلى ضرب البحر
بعصاه، ولا إلى تحول عصاه إلى ثعبان، بل كان البحر ينفلق وإبطال
السحر يتم بدون ذلك، بصورة إعجازية. فهل كانت هذه الأسباب
مجرد أدوات صورية لتقريب الفكرة إلى الناس؟!
أم كانت شيئاً آخر لم يدركه البعض، فقال ما قال، وكتب ما
كتب؟!!

3. المعصوم يعلم إذا أراد:

وأما استغرابه المعبر عن رفضه للقول: بأن النبي يعلم الغيب -
بلا حدود - إذا أراد (ويلاحظ، أنه أقحم كلمة: بلا حدود لغرض لا
يخفى).

فهو عجيب منه وغريب، فإن من يراجع الروايات الواردة عن
أئمة أهل البيت «عليهم السلام» يجد: أنهم هم الذين صرّحوا بهذا
الأمر، وأعلنوه وأشاعوه، فهو مأخوذ منهم وعنهم، فما هو الوجه في
استغرابه واستهجانه؟!!

كما أن طبيعة المهمة الموكلة إليهم تقضي بصحة - بل بضرورة -
مثل هذه العلوم لهم، وأن يتمكنوا من الحصول عليها كلما وجدوا
حاجة إلى ذلك..

على أن الحديث عما لديهم «عليهم السلام» من علوم، وعن كيفية

حصولهم عليها هو بحد ذاته من الأمور الغيبية، التي لا سبيل لعقل البشر إليها، فلا بد من أخذها عنهم «عليهم السلام»، لأنها لا تعرف إلا من قبلهم.

4. معجزات الأنبياء خارج نطاق التحدي:

وملاحظة أخرى نسجلها هنا: وهي أن ما أسماه بـ «الخدمات غير العادية» لسليمان وداود «عليهما السلام»، هي من الأمور المعجزة التي كانت خارج دائرة التحدي وإثبات النبوة وقد نطق بها القرآن الذي هو معجزة النبي «صلى الله عليه وآله»، خارج نطاق التحدي وإثبات النبوة، فهل أن حديث القرآن عن غيبيات الأنبياء يعدّ من الحديث الضبابي الذي لم يفهمه البعض؟!!

أما قضية الإسراء، وقضية المعراج ونحوها مما لا يستطيع ذلك البعض أن ينكره، فليست هذه كلها هي معجزته الرئيسية العامة. هذا، مع أن كرامات ومعجزات النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة من بعده، تعد بالعشرات، بل بالمئات، إلى درجة أن إنكارها وعدم ثبوتها يفسح المجال أمام إنكار واحدة من واضحات الإسلام. فراجع ما ينقلونه عنه «صلى الله عليه وآله» من إطعامه «صلى الله عليه وآله» جيشاً بأكمله قبضة من تمر، أو من شاة، وتسبيح الحصى بيده، وتسليم الشجر والحجر عليه، وتكليم الحيوانات له، وغير ذلك كثيراً جداً. ولم يكن ثمة تحدّي يقتضي المعجزة، ولا كان ثمة ضرورة لإقامة الحجة لإثبات النبوة.

مع تذكيرنا: بأن المعجزة لا تعني خرق سنن الكون وتغييرها.
 أما قولهم: لم يذكر في القرآن ما ظاهره نسبة الفعل إلى الشخص
 إلا بالنسبة لعيسى «عليه السلام»، فلا يمكن قبوله. إذ قد تقدم ما يشير
 إلى مثل ذلك في آل داود وغيرهم، بل ثمة ما يشير إلى ذلك بالنسبة
 لأحد أتباع سليمان «عليه السلام» وهو آصف بن برخيا، الذي نسب
 الإتيان بعرش بلقيس إلى نفسه: (أَنَا آتِيكَ بِهِ..) (1) ..

على أن تعقيب الحديث عن عيسى «عليه السلام» بقوله: (بِإِذْنِ
 اللَّهِ) لا يمنع من نسبة الفعل إلى هذا النبي، واختياره فيه كما اعترف
 به.. فهي على غرار قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ
 اللَّهِ) (2) ، مع أن مدار العقاب والثواب، على الإيمان. وكل ذلك يدل
 على أن قوله تعالى: (بِإِذْنِ اللَّهِ) غير ظاهر الفائدة فيما يرمي إليه
 البعض، إذ إن كل معجزات وكرامات الأنبياء صدرت بإذن الله تعالى
 وكانت من فعلهم واختيارهم. وقول الله لموسى: (اضْرِبْ بِعَصَاكَ) (3) ،
 أو: (أَلْقِ عَصَاكَ) (4) . إذن منه تعالى، فلا يختلف الأمر بالنسبة إليه
 عن عيسى «عليه السلام».

بل ربما كان فعل موسى أظهر في نسبة الفعل إلى صاحبه من

(1) الآية 40 من سورة النمل.

(2) الآية 100 من سورة يونس.

(3) الآية 63 من سورة الشعراء.

(4) الآية 117 من سورة الأعراف.

فعل عيسى، لأن موسى لم يأت بكلمة بإذن الله مع أنه بإذن الله قطعاً.
 وكل ذلك يدل على أن لهم قدرة ذاتية، وهبهم الله إياها، وهم
 يتصرفون فيها في الكون، كما يريد الله وفي طاعته سبحانه، (لما
 يَعصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) (1).

وذلك يؤكد على أن ما يجري ليس لأجل أن لدى الأنبياء والأئمة
 قدرات ذاتية بمعزل عن إرادة الله تعالى، كما أن ما يجري على أيديهم
 بإذن الله هو فعلهم وباختيارهم، لا أنه فعل الله أجراه على أيديهم
 بصورة جبرية، ومن دون أي اختيار منهم.

5. لا قيمة لغير العقائد الضرورية.

إننا نستغرب قوله: إن ما ليس من ضروريات العقيدة ولا من
 فروض العمل لا قيمة له، لا عقيدية، ولا عملية.

فإن معنى ذلك: هو أن تعرض النبي «صلى الله عليه وآله»
 والأئمة «عليهم السلام» لها كان أمراً عبثياً، لا قيمة له ويكون قد
 ارتكب أمراً جزافاً.

كما أن الإسلام قد طلب من الناس الاعتقاد بها، وحرّم عليهم
 رفضها وذلك مثل عقيدة الرجعة ونحوها، فهل يصح أن يقال لما هو
 من هذا القبيل: إنه لا قيمة له: لا عقيدية ولا عملية؟! وإذا كان البحث
 في غير العقائد الضرورية لا قيمة له، فلماذا أفتى بوجوب الاعتقاد بـ

(1) الآية 6 من سورة التحريم.

«الرجعة»، مع حكمه بأنها ليست من ضروريات الدين (1).
 ثم قوله بلزوم تأويل أحاديثها كما جاء في مقالته: «مع الشيخ
 المفيد في تصحيح الاعتقاد» (2).

6. لا داعي للبحث في غير العقائد الضرورية:

أما قوله بعدم وجود داع للبحث في غير العقائد الضرورية، فلا نرى حاجة للتذكير بعدم صحته، فإن الكلام المتقدم يكفي لرده، وبيان بطلانه.

7. العلاقة المميزة بين الله وبين أوليائه:

وأما ما ادعاه من أن العلاقة المميزة بين الله وأنبيائه تقتصر على الوحي، فهو غير صحيح. وكيف نفسر العلاقة المميزة لمريم «عليها السلام»، مع الله سبحانه، حتى إنها (كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) (3) .. مع أن مريم ليست من الأنبياء!!
 وكيف نفسر قوله تعالى: (وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي) (4). وقوله تعالى:

(1) المسائل الفقهية ج 1 ص 312.

(2) مجلة المعارف، السنة الثامنة ص 328 و 329.

(3) الآية 37 من سورة آل عمران.

(4) الآية 41 من سورة طه.

(1)

(وَلْتُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي) .

وكيف نفسر تكليم عيسى للناس في المهد وجعله مباركاً أينما كان؟! وإيتاء يحيى الحكم صبيّاً؟!!

ألا يدل ذلك: على علاقة إلهية مميزة مع كل هؤلاء الأنبياء «صلوات الله عليهم» خارج نطاق الوحي؟!!

وكيف نفسر «الخدمات غير العادية»، التي أعطها الله لداود ولسليمان «عليهما السلام»؟! أليست هي الأخرى خارج نطاق الوحي. وخارج نطاق المعجزة في مقام التحدي؟!!

8. الولاية التكوينية للأنبياء:

ثم إن هذا البعض قد صرّح بمعارضته للقائلين: بأن الله قد أعطى الأنبياء والأوصياء القدرة على التصرف في الأشياء المادية، والهيمنة عليها، وهو ما يعبر عنه بالولاية التكوينية.

وقد صرّح أيضاً - كما يأتي في فصول لاحقة من هذا الكتاب وهو متواتر عنه ⁽²⁾ - بأنه يراها شركاً، وأن القرآن كله دليل على عدم الولاية التكوينية.. وقد ذكرنا هناك بضع نقاط لا تخلو المراجعة إليها

(1) الآية 39 من سورة طه.

(2) وقد سمعنا عن بعض المولعين بالبعض. انه يبني على شرك القائل بها، تبغال له ولكنه بنفس الوقت يقول بطهارة القائل بها بناء على ما يذهب اليه هذا البعض من طهارة كل انسان.

من فائدة.

ونحن هنا لا نريد أن نتوسع في الحديث عن هذا الأمر، لأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل، وجهد مستقل، وإلى مساحة لا يتسع لها، ولا ينسجم معها هذا الكتاب، بملاحظة طبيعة أسلوبه، وما توخينا معالجته فيه.

ولكننا نذكر القارئ بأمر قد يكون وقوفه عليها مفيداً وسديداً،
فنقول:

الولاية التكوينية ضرورة حياتية:

المقصود بالولاية التكوينية: هو المقدرة على التصرف والتأثير في الموجودات المحيطة إلى حد تجاوز القدرة العادية في التعامل مع النواميس الطبيعية، مثل أن يفجر للناس ينبوعاً، أو أن يرقى في السماء، أو أن يكلم الحيوان، أو أن تطوى له الأرض، أو أن يأتي بعرش بلقيس من اليمن إلى فلسطين قبل ارتداد الطرف، أو تحريك الرياح، وما إلى ذلك.

ونحن بغض النظر عما اشتملت عليه الأحاديث الكثيرة من تفاصيل فيما يرتبط بالولاية التكوينية، نستطيع أن نقرب للقارئ الكريم هذا الأمر على النحو التالي:

مقدمة ضرورية:

إن الغاية من تأسيس الدول: هو أن تضطلع بمهمات، وتعالج أموراً، أدرك الناس أنها ضرورية لحياتهم وبقاء وجودهم، فتصدوا

لمعالجتها، وتفادي سلبياتها، وللهيمنة عليها في المجالات التي تعنيهم. وإذا ألقينا نظرة فاحصة على هذه الأمور فإننا نجد أنها محدودة جداً، ومحصورة في نطاق خاص، وهو عيّنات قليلة مما يتعامل معه هذا الإنسان في حياته العملية الجوارحية، فتنشأ الوزارات، والأجهزة، والمؤسسات العظيمة والواسعة لإنجاز هذا المهم.

ولكنها برغم كل ما توظفه من إمكانيات وقدرات مادية، وبشرية وفكرية، وغيرها، تبقى عاجزة عن حماية حفنة من التشريعات والقرارات المحدودة جداً التي تنشؤها، مع أن ما تضطلع به هذه الدول وتتصدى له ما هو إلا نقطة في بحر بالقياس إلى ما يدخل في نطاق اهتمامات الإسلام، ويأخذ على عاتقه مهمة التعاطي معه، ويريد أن يفرض نظامه وهيمنته عليه، وأن يجريه وفق مفاهيمه، ويدخله في أطره ومناهجه، التي وضعها بهدف إقرار حالة التوازن العام في مسيرة التكامل باتجاه الهدف الأسمى والأمثل الذي تسعى إليه المخلوقات بحسب مقتضيات خلقتها.

الهدف من الخلق، وضروراتها الطبيعية:

وإن من الواضح: أن الله قد خلق هذا الإنسان وأراد له أن يدخل هذا الوجود ليقوم بدور هام فيه، وهو أن يعرف الله تعالى، ويعبده؛ قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) ⁽¹⁾. وقد أباح له في

(1) الآية 56 من سورة الذاريات.

هذا السبيل أن يعمر هذا الكون، ويتكامل فيه، ومعه، ومن خلاله، قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (1).

نعم.. إنه أراد له أن ينطلق في هذه الحياة في مسيرة تكاملية سليمة وقوية، تستطيع أن تحقق الأهداف السامية من خلقته، وهي العبودية المطلقة والحقيقية لله سبحانه وتعالى.

هذا مع العلم: أن ما في هذا الكون ليس جماداً بقولٍ مطلق، وقد دلت الآيات الكثيرة، والروايات المتواترة: أن لدى الكثير من الموجودات - إن لم يكن كلها - درجة من الشعور، تجعل التعاطي معه ذا حساسية معينة.

وذلك كله يستدعي: رسم ملامح شخصية هذا الإنسان بصورة تتناسب مع الدور الكبير الذي أعده الله له.

كما أنه يتطلب: أن يقدم له أطروحة تشتمل على ضوابط ومناهج تحفظه من الزلل والخطأ في تعاطيه الإيجابي أو السلبي في جميع المواقع والمواضع على أن تكون تلك المناهج موضوعة من قبل من يملك المعرفة الحقيقية والكافية، ومن له الحق في ذلك.

كما لا بد من أن يمنحه قدرات وإمكانات تفي بحاجاته، ويستفيد منها في نطاق انطلاقته في هذه الحياة، وتعاطيه الإيجابي مع كل ما يحيط به من منطلق المعرفة التي تمكنه من تسخير ما في هذا الكون،

(1) الآية 61 من سورة هود.

والاستفادة مما أودعه الله فيه من خلال الهيمنة على نواميسه الطبيعية وتفعيلها، وبث الحياة فيها، وإثارتها، واستكناه الكثير من أسرارها، وتحريك كوامن هذا الكون وتوظيف ذلك كله في مجال تحقيق الهدف الأسمى وبناء الحياة، ومساهمته الحقيقية في إعمار هذه الأرض، وفي إسعاد الإنسان وتكامله، وبإنمائه المطرد في خصائصه الإنسانية، فيما يرتبط بحالاته الروحية، والنفسية، والفكرية، والعقيدية، فضلاً عما سواها مما يدخل في تكوينه الإنساني، وله دوره في فاعليته الحياتية، وتأثيره الإيجابي في كل ما يحيط به.

ومن هنا نجد الإسلام يرصد هذا الإنسان ثم يتدخل في أدق تفاصيل وجوده وحياته، ومختلف حالاته، وفي كافة شؤونه وعلاقاته، ويواكبه في حركته نحو الأهداف الإنسانية والإلهية: **(يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ)** ⁽¹⁾. ويفرض عليه أن يلتزم بضوابط محددة، لأنه يريد من خلال ذلك كله أن ينشئه بصورة متوازنة ومتكاملة، تنشئة خاصة، تؤهله للإضطلاع بدوره الكبير والخطير، وتتوازن وتتكامل مع كل ما سخره الله للإنسان ليفجر من خلاله - وبالإيحاء الصحيح - روافد الحياة في هذا الكون الفسيح، فيشرع له في جميع ميادين الحياة ما يعينه على السير في هذه الطريق.

(1) الآية 6 من سورة الإنشقاق.

ولأجل ذلك: نجده يتدخل حتى في أفكاره ونواياه، ويلاحقه حتى في خياله الرحب، بل حتى في خطرات قلبه وأوهامه، فضلاً عن طموحاته وأحلامه..

فهو يريد منه: أن يكون عطوفاً رحيماً في موضع. وقاسياً وحازماً بل وغلظاً: (وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) ⁽¹⁾ في موضع آخر.

ثم هو يريد: أن يحب تارةً، وأن يبغض أخرى. وأن يتراجع في موضع، وأن يكون شجاعاً مقداماً في موضع آخر. وأن ينطلق في خياله في حالة، وأن يمحو حتى الصورة التي كان حضورها عفويًا في حالة أخرى.

إنه يريد: أن يرافق الإنسان في كل موقع، وفي كل مجال، وأن يكون هو القائد والرائد وله كلمة الفصل، في كل صغيرة وكبيرة من قضاياها.

ومن جهة أخرى: إنه تعالى حين سخر هذا الكون كله لخدمة هذا الإنسان، ليستعين بما أودعه الله فيه على تحقيق أهدافه، وأراد له أن يعمر الأرض، فإنما أراد أن يتم ذلك من خلال شخصيته الإنسانية التي نمت وتكاملت وتتكامل بعين الله ورعايته وتربيته.

وأراد أيضاً لهذا التسخير: أن ينبسط على مساحات شاسعة على هذا الكون الفسيح من موقع الهيمنة على نواميسه وتفعيلها إيجابياً في

(1) الآية 123 من سورة التوبة.

نطاق إعمارها، واستكناه الكثير من أسرارها..

على أن يتم ذلك كله من موقع الرعاية الإلهية المتمثلة بمقام الإمامة والنبوة التي تقف في موقع الرصد الدقيق، والمعرفة الواعية، والهادية، والقادرة على التدخل الحقيقي حيث تمس الحاجة إلى ذلك..

وذلك ينتج: أنه لا بد من تزويد النبي «صلى الله عليه وآله» والإمام «عليه السلام» الهادي والمهيمن على المسيرة بحاجاته ووسائله المؤثرة في نجاحه، وفي نجاح المهمة الموكلة إليه، فلا يتعاطى مع الأمور من موقع القاصر في معارفه وفي إمكاناته، لأن ذلك يجعل دوره دور الواعظ لا دور المربي والراعي، ولا دور المهيمن والحاكم الذي أنزل الله معه الحديد فيه بأس شديد، ليقوم الناس بالقسط..

قال تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (1).

فلا غرو إذن، في أن يعرف الأنبياء والأئمة لغات البشر، بل أن يعرفوا حتى لغات الطير والحيوان وغيرها.. بل لقد كان الحجر والشجر يكلمهم «عليهم الصلاة والسلام»، ويسبح الحصى في أيديهم..

(1) الآية 25 من سورة الحديد.

ولا غرو أيضاً: أن تطوى لهم الأرض ليذهب الإمام السجاد «عليه السلام» من الكوفة إلى كربلاء لدفن أجساد الشهداء، بمعونة قبيلة بني أسد⁽¹⁾، ويأتي أمير المؤمنين علي «عليه السلام» بسرعة خاطفة من المدينة في الحجاز إلى مدائن كسرى في العراق ليتولى تجهيز سلمان الفارسي «رحمه الله» والصلاة عليه ودفنه.

وأن يذهب الإمام الجواد النقي «عليه السلام» من مدينة الرسول «صلى الله عليه وآله» إلى خراسان، ليجهّز أباه الإمام الرضا «عليه السلام» ويصلي عليه، «صلوات الله وسلامه عليهما».

(1) ولعل هذا ما يفسر لنا الحديث الذي يكثر السؤال عن معناه: (من رأنا فقد رأنا، فإن الشيطان لا يتمثل بنا) حيث يكون هذا القول قد جاء ليعالج شائعات ربما كان أعداء أهل البيت من الأمويين وغيرهم يطلقونها في مواجهة الناس الذين كانوا يخبرون عن مشاهداتهم للأئمة في المواضع البعيدة جدا عن محل سكناهم، كبني أسد وأهل المدائن. فيتخلص أولئك الحاقدون من الاحراجات بالقول: إن الذي رأيتموه شيطان. فيأتي الرد من قبل الأئمة عليهم السلام: (من رأنا فقد رأنا، فإن الشيطان لا يتمثل بنا). أما قولهم «عليهم السلام»: (من رأنا فكذبوه) فربما يكون المراد به رد من يدعي رؤية الإمام قائم آل محمد عجل الله تعالى فرجه الشريف في أيام الغيبة بهدف تضليل الناس واستغلال طهارتهم، فأوصدوا «عليهم السلام» هذا الباب الذي قد يحاول الطامحون أو المستغلون النفاذ منه إلى عقول الناس الأمر الذي تترتب عليه سلبيات كثيرة وخطيرة فيما يرتبط بسلامة المسيرة الإيمانية.

إلى غير ذلك من موارد كثيرة حفل بها التاريخ القطعي، والحديث المتواتر، الذي لا ريب في صحته.. لأن ذلك هو من مسؤوليات النبي والإمام «عليهما الصلاة والسلام».

ولأجل مسؤولية هذا النبي عن كل شيء في هذه الحياة، كان لا بد لسليمان «عليه السلام» أن يسمع ما تقوله النملة، وأن يتعاطى مع الهدهد، ومع الريح، ومع الجن، ومع الجبال، من موقع مسؤوليته ليقدم نموذجاً مصغراً للحكم الإلهي المطلوب تحقيقه على يد الأنبياء والأوصياء، وليقدم تجسيداً حياً لنوعية تعاطيهم ومستواه في هذا النطاق.

ومن جهة أخرى، إذا كنا نعلم أن الله سبحانه قد أرسل النبي للناس جميعاً، حيث قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) ⁽¹⁾.

ويقول تعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا) ⁽²⁾.

وقال سبحانه وتعالى: (وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ) ⁽³⁾.

فلا بد أن يكون هذا النبي قد أبلغ رسالته لكل من على وجه

(1) الآية 107 من سورة الأنبياء.

(2) الآية 1 من سورة الفرقان.

(3) الآية 104 من سورة يوسف. وراجع الآية 90 من سورة الأنعام.

الأرض، لا لخصوص أهل الحجاز، أو أهل المنطقة العربية، ولا لخصوص الملوك الذين أرسل إليهم رسائل يدعوهم فيها إلى الإسلام.

إننا نقطع: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» والإمام، والأئمة من بعده «عليهم السلام» قد أقاموا الحجة، وقاموا بمسئولياتهم تجاه كل الناس من ملوك وغيرهم وقد تعاملوا معهم باللغات التي يفهمونها، وبالطريقة التي يتفعلونها.. ولا بد أن تكون لديهم القدرة على الاتصال بهم، وعلى الانتقال إليهم لهدايتهم ورعايتهم، وتدبير أمورهم، وحل مشاكلهم، لأنهم رعايتهم، فيكون النبي «صلى الله عليه وآله» والإمام «عليه السلام» هو المسؤول عنهم، والشاهد عليهم، والمعني بهم.

وحين يصعد هذا الإنسان إلى الأجرام السماوية، فإن عليه أن يكون معه، وأن يهيمن عليه من موقع المعرفة والقدرة على التصرف في أي موقع كان، و إلى أي جهة اتجه، حتى وهو خارج دائرة السماوات.. فيما لو استطاع هذا الإنسان أن ينفذ بعلمه ووسائله من أقطارها حسبما أشارت إليه الآية الكريمة التي تقول: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَئِنَّا تَنْفُذُونَ إِنَّا بِسُلْطَانٍ).

وذلك كله يفسر لنا ما ينقل عن النبي والأئمة «عليهم السلام» من

(1) الآية 33 من سورة الرحمن

(1)

كرامات وخوارق للعادات .

ثم هويفسر لنا قضية الإسراء والمعراج لنبيينا الأكرم «صلى الله عليه وآله» حسبما نطق به القرآن الكريم.

ويفسر لنا أيضاً علم الأنبياء والأئمة بلغات الحيوان وشكواها لهم بعض ما تعانيه من مشاكل.

هذا فضلاً عن معرفتهم «عليهم السلام» بلغات جميع البشر كما دلت عليه النصوص الكثيرة.

إعادة توضيح وبيان:

إنه ما دام أن المفروض بالإنسان هو أن يتعاطى مع جميع المخلوقات التي سخرها الله تعالى له، فقد كان لا بد من أن يخضع تعامله هذا، وكذلك تعامله مع نفسه ومع ربه ومع أي شيء آخر لضوابط تحفظه من الخطأ أو التقصير أو التعدي؟!!

ولأجل قصور الإنسان الظاهر، فقد شاءت الإرادة الإلهية من موقع اللطف والرحمة: أن تمد يد العون له، وأن تقوم بهدايته في مسيرته الطويلة المحفوفة بالمزالق والأخطار، هداية تامة تفضي به إلى نيل رضا الله سبحانه وتثمر الوصول إلى تلك الأهداف الكبرى السامية وتحقيقها، وهي إعمار الكون وفق الخطة الإلهية، التي تريد

(1) راجع على سبيل المثال: السيرة الحلبية ج3 ص283 - 284 - والسيرة النبوية لدحلان (مطبوع بهامش السيرة الحلبية) ج3 ص128 وما بعدها.

من خلال ذلك بناء إنسانية الإنسان وإيصاله إلى الله سبحانه وتعالى، حيث يصبح جديراً بمقامات القرب منه تعالى حيث الرضوان والزلفى.

وإذا كان كذلك، فإنه يصبح واضحاً: أن المثل القرآني الذي يتمثل في تجربة سليمان وداود «عليهما السلام»، إنما أراد أن يجسد ولو بصورة مصغرة هذه الحقيقة بالذات ليتلمس هذا الإنسان الأهداف الإلهية وهي تتجسد واقعاً حياً ملموساً، وليس مجرد خيالات أو شعارات أو آمال وطموحات غير عقلانية ولا مسؤولة ولا حتى خدمات غير عادية.

وهي أيضاً تجسد معنى القيادة المطلوبة والصالحة لتحقيق هدف كهذا، حتى إن طائراً وهو الهدهد يضطلع بدور حيوي، وفي مستوى ملك بأسره، وكما أن أحد الحاضرين في مجلس سليمان يأتي بعرش بلقيس - بواسطة العلم الذي عنده من الكتاب - قبل أن يرتد الطرف.

كما أن هذه الشواهد القرآنية وتلك الكرامات والمعجزات النبوية قد رسخت هذه الحقيقة.

سواء بالنسبة لدور الإنسان في الكون وتعاطيه معه، أو بالنسبة إلى حقائق راهنة لا بد أن تأخذ دورها وحققها ويحسب حسابها على مستوى التخطيط وعلى مستوى الممارسة.

أو بالنسبة إلى الدور الذي لا بد لهذه القيادة أن تضطلع به في مقام الرعاية التامة، والهداية العامة. وما يتطلبه ذلك من طاقات، ومن

إمكانات ومواصفات قيادية خاصة ومتنوعة، لا تحصل إلا بالرعاية والتربية الإلهية لها، ولا تكون إلا في نبي أو في وصي.

وتصبح معرفة لغات الحيوانات، والوقوف على كثير من أسرار الخلق، ونواميس الطبيعة ضرورة لا بد منها لهذه القيادة التي لا بد أن ترعى، وتوازن، وتربي، وتحفظ، لكل شيء حقه، وكيانه ودوره في الحياة، حيث لا بد لها من التدخل المباشر، في أحيان كثيرة لحسم الموقف، ولحفظ سلامة المسار، كما لا بد لها من توجيه الطاقات والاستفادة منها في الوقت المناسب وفي الموقع المناسب بصورة قويمية، وسليمة، كما كان الحال بالنسبة لنبي الله داود أو نبي الله سليمان «على نبينا محمد وآله، وعليهما أفضل الصلاة والسلام».

النقاط على الحروف:

وبذلك يتضح: أنه لا بديل عن قيادة المعصوم، إذ إن كل القيادات الأخرى حتى إذا كانت عادلة لن يكون لها أكثر من دور الشرطي الذي ينجح في درء الفتنة حيناً، ويفشل أحياناً.

أما إذا كانت قيادة منحرفة، فهناك الكارثة الكبرى التي عبرت عنها الكلمة المنسوبة إلى أمير المؤمنين علي «عليه الصلاة والسلام» حيث يقول: «أسدٌ ⁽¹⁾ حطوم، خير من سلطان ظلوم، وسلطان ظلوم، خير من فتنة تدوم» .

(1) البحار الجزء 75 ص359. عن كنز الفوائد للكراچي وراجع دستور

وقد اتضح أيضاً: أن وجود الإمام المعصوم في كل عصر وزمان أمر حتمي وضروري حتى ولو كان غائباً ومستوراً، لأن هذا الإمام يحفظ ويرعى كثيراً من المواقع والمواضع في هذا الكون المسخر للإنسان، والتي لولا حفظه ورعايته «عليه السلام» لها وقعت الكارثة، كما أنه لولاه لساخت الأرض بأهلها، كما ورد في الروايات المعتبرة.

وبذلك نعرف السر في أن الروايات قد ذكرت: «أنه لو بقيت الأرض بغير إمام»، أو «لو أن الإمام رفع من الأرض ولو ساعة لساخت بأهلها، وماجت كما يموج البحر بأهله».

وأصبح واضحاً معنى الرواية التي تقول: «وأما وجه ارتفاع الناس بي في غيبتني، فكالشمس إذا جلتها عن الأنظار السحاب».

واتضح أيضاً: سر معرفة الأئمة «عليهم السلام» بعلوم الأنبياء، وسر أنهم يعلمون إذا أرادوا، وسر معرفتهم بألسنة جميع البشر وبألسنة أصناف الحيوان أيضاً. إلى غير ذلك من خصائص

معالم الحكم صفحة 170 وقرر الحكم ودرر الكلم ج1ص437 وج2ص784.

(1) راجع بصائر الدرجات ص488 - 489 والكافي ج1 ص179 - 198 والغيبة للنعماني ص138 - 139.

(2) راجع كتاب بصائر الدرجات وفيه التفاصيل حول الأئمة عليهم السلام في جميع المجالات وراجع أيضاً البحار للعلامة المجلسي والكافي ج1 وغير

وتفصيلات علومهم «عليهم السلام»⁽¹⁾، وفي حدود ولايتهم ورعايتهم لهذا الإنسان في هذا الكون الأرحب .

وبذلك يتضح: أنه لا مناص من الالتزام بالولاية التكوينية للأنبياء وأوصيائهم «عليهم السلام».

إيضاح لا بد منه:

ولكي تصبح الفكرة أكثر وضوحاً فيما يرتبط بالمعجزات والكرامات نقول:

هناك معجزات وكرامات في اتجاهات ثلاثة:

الأول: معجزات وخوارق للعادات قد ظهرت للنبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» وللأنبياء السابقين، وكذلك الأوصياء، تهدف إلى مواجهة الإنسان المكابر بالصدمة التي توصل أمامه كل أبواب التملص والتخلص، والتجاهل للواقع، ودلائله القاهرة وأعلامه الباهرة وحججه الظاهرة، بحيث لو لم تظهر المعجزة أو الكرامة لاستطاع أولئك الشياطين أن يثيروا الشبهات المضعفة للدعوة والموجبة لزعة درجة الطمأنينة والثوق لدى كثير ممن آمن بها، واطمأن إليها، أو يحدث نفسه بذلك.

ذلك.

(1) راجع كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج 8

ص 347 - 360.

فتأتى المعجزة لتثبت أولئك، وتشجع هؤلاء، ولتسحق أيضاً كبرياء المستكبرين، وتكسر شوكتهم. ويكون بها خزي المعاند، وبوار كيد الماكر والحاقد.

الثاني: وثمة معجزات وكرامات، وخوارق عادات أكرم الله بها أنبياءه وأوليائه تشرifaً لهم، وتجلّة وتكريماً، وإعزازاً لجانبهم. وقد يستفيد منها المؤمن القوي سموّاً ورسوخ قدم في الإيمان، ومزيد بصيرة في الأمر، حيث تسكن نفسه، ويطمئن قلبه، على قاعدة قوله تعالى: (قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيْطْمَئِنَّ قَلْبِي) (1) . وعلى قاعدة: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا) (2) .

ونلحق بهذا القسم ما يصدر عنهم «عليهم السلام» مما تقتضيه قواهم الروحية ومكانتهم النفسية وتعلقاتهم الغيبية، وهذا لا يُسأل عنه إلا على نحو السؤال عن سبب صدوره عنهم لا عن سبب وجوده فيهم، وليس بالضرورة أن يكون فيه إظهار كرامة من الله لهم أو إعجاز يظهره الله تعالى على أيديهم، بل هو من آثار طبيعتهم البشرية الصافية، التي تقتضي هذا النوع من الآثار بل تقتضي ما هو أكثر منه.

(1) الآية 260 من سورة البقرة.

(2) الآية 1 من سورة الإسراء.

الثالث: ذلك القسم الذي هو عبارة عن تجلي السنن والنواميس الواقعية التي تحكم المسار العام، فيما يرتبط بتبلور دور الشخصية القيادية الواقعية في نطاق هيمنتها على الواقع العام، من خلال تلك النواميس وعلى أساسها، فتجسد الكرامة والمعجزة بصفقتها ضرورة حياتية في نطاق الهداية الإلهية على أساس نواميس الواقع، وتجلياتها حسب مقتضياته، الأمر الذي يعني: أن تعامل النبي والإمام مع المخلوقات من موقع المدبر والراعي، والحافظ لها، باعتبارها جزءاً من التركيبة العامة، حيث لا بد من التعامل معها على هذا الأساس.

وهذا القسم الأخير هو الذي يعنينا الحديث عنه هنا.

نقاط لا بد من التأكيد عليها:

إن جميع ما قدمناه يمثل جوهر البحث الذي أردنا إطلاع القارئ على موجز منه. ولكن لكي يتضح ما نرمي إليه بصورة أوفى وأصفى، لا بد من وضع النقاط على الحروف في الأمور التالية:

- 1 - حجم هذا الكون حسب البيان الإلهي.
 - 2 - الآيات الدالة على تسخير الموجودات للإنسان .
 - 3 - هذا الكون ليس جماداً، بل لديه درجة من الشعور والإدراك..
- وذلك يعني:** أن ثمة مسؤولية ذات طابع معين يتحملها هذا الإنسان في تصرفاته مع كل ما فيه.
- 4 - نموذج تجسدت فيه الخطة الإلهية فيما يرتبط بالحاكمة التي

يريد الله أن يوصل الإنسان إليها - وهو قصة سليمان «عليه السلام».

حجم الكون حسب البيان الإلهي:

واستطراداً نقول:

إن سعة السموات والأرض التي سخر الله جميع ما فيها لبني الإنسان هي فوق حدود التصور، وأكثر بكثير مما تشير إليه الاكتشافات التي تعتمد وسائل الرصد والاكتشاف المتطورة جداً في هذا العصر.

ونوضح ذلك على النحو التالي:

إن لغة العرب، قد وضعت في بداياتها لمعان حسية أو قريبة من الحس، فلم تكن قادرة على تحمّل المعاني الدقيقة والعميقة إلا بالاستعانة، بأساليب بيانية متنوعة باستطاعتها توجيه الفكر والخيال باتجاه الأعماق والآفاق، ليقتنص المعنى، أو يتلمسه بصورة أو بأخرى.

فكانت الكنايات والمجازات، وكان التطعيم للمعاني الحسية بمعان إيمائية، تعتمد على حالات الألفاظ، وطبيعة التراكيب المختلفة وخصوصياتها، حسبما تشير إليه - جزئياً - علوم البلاغة.

ولكن كل ذلك لم يف أيضاً بالمطلوب، فكان لا بد من ضم المعاني بعضها إلى بعض في تراكيب متعددة، تشير كل منها إلى جزء أو إلى خصوصية في المعنى المقصود بيانه.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، ما روي، من أن الإمام علياً

«عليه السلام»، قد استنبط أقل الحمل من الجمع بين آيتين قرآنيتين:

(1)

إحداهما تقول: (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)

(2)

والأخرى تقول: (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ)

أما بالنسبة لحجم السماوات التي سخر الله كل ما فيها لهذا الإنسان. والتي ورد في الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآله»:

«ما السماوات السبع في الكرسي الا كحلقة ملقاة في أرض فلاة،
(3) وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة» .

فقد استخدم لبيان حجمها وسعتها تراكيب وكنيات متنوعة، فبين في بعض الآيات: أن السماوات سبع، ثم بين أن هناك سماء دنيا، أي قريبة وواطئة يقابلها سموات عالية وبعيدة.

وتحدث مشيراً إلى حجم السماء الدنيا والواطئة والقريبة بأسلوب آخر، حينما أشار إلى أنها هي التي تستوعب الكواكب، وتضم النجوم التي يصل نورها إلينا، حتى لو بقي يسير ملايين السنين الضوئية، فكل ما يصل نوره - مهما بعد - فهو من السماء الدنيا. قال تعالى: (إِنَّا

(1) الآية 15 من سورة الأحقاف.

(2) الآية 14 من سورة لقمان.

(3) راجع: البحار: ج57 ص5 و 17 وج77 ص71 و 73 عن الأمالي للطوسي ج2 ص138 وفي هوامشه عن معاني الأخبار ص333 وعن الخصال ج2 ص103 و 104 والدر المنثور ج1 ص328.

(1)

زَيَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ

وقال تعالى: (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ
سَّمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ
الْعَلِيمِ) (2)

وقال سبحانه: (وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا
لِلنَّازِحِينَ) (3)

وقال تعالى: (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا
وَزَيَّنَّاهَا) (4)

فالسماء الدنيا إذن أوسع مما نظن، وربما تصل امتداداتها إلى ما
لا يعلم من السنين الضوئية، إذا كان ثمة كواكب ونجوم يمكن أن يصل
ضوؤها إلينا، ونصير قادرين على رؤيتها. وأصبحت تزين هذه
السماء، وتعطيها المزيد من الرواء والبهجة والبهاء.

فإذا كان هذا حال السماء الدنيا والقريبة، فما حال سائر
السموات: الثانية، ثم الثالثة، وهكذا إلى السابعة؟!

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى حقيقة علمية أخرى

(1) الآية 6 من سورة الصافات.

(2) الآية 12 من سورة فصلت. وراجع الآية 5 من سورة الملك

(3) الآية 16 من سورة الحجر.

(4) الآية 6 من سورة ق.

تباريه وتجاريه، وهي: أن السماء في **(1)** اتساع مستمر، كما قال تعالى:
(وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ)

ثم إنه تعالى قد قرّر في آية أخرى: أن هذا الإنسان قادر على اختراق جميع السماوات، والخروج منها جميعاً إلى عالم جديد، لم يبيّن ما هو، وما هي طبيعته، وآفاقه، وامتداداته. غير أنه أشار إلى أن هذا الاختراق سيواجه بصعوبات وموانع كبيرة وخطيرة، لن يمكن التغلب عليها إلا بالإعداد، والحصول على القوة، وامتلاك قدرات فائقة وكبيرة.

ثم بيّن لنا طبيعة هذه الحواجز والعوائق ونوعها، ليفهمنا بأسلوب (بيان الواقع بتفاصيله): أن الكلام ليس مسوقاً على سبيل الفرض والإدعاء بهدف التعجيز، بل هو الحقيقة التي لا بد أن تقع في دائرة طموحات هذا الإنسان، وفي تناول أطماعه حين يريد الله له أن يفتح عينيه على هذا الكون الرحيب، ويثير شهيته للتعامل معه، و للتسلط والهيمنة عليه.

وقد أشار تعالى إلى ذلك كله في الآية الكريمة التي تقول: **(يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَبْتَعْتُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَتَأْتُوا بِآيَاتِنَا فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)**

(1) الآية 47 من سورة الذاريات.

عَلَيْكُمْ شُؤَاظُ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ

ثم قدّم نموذجاً عملياً لإمكان هذا الاختراق لآفاق السموات، وحدثه بالفعل، وذلك في قضية المعراج برسول الله «صلى الله عليه وآله». وهي قضية مسلمة عند المسلمين.

ومعنى ذلك: هو أن البشرية بالنسبة لاكتشاف أسرار الكون ومعرفة آفاقه الرحبة وامتداداته الهائلة ربما هي اليوم لا تزال في عصرها الحجري السحيق. فكيف بالنسبة لتسخير ما في السموات والأرض، والهيمنة عليه.

تسخير المخلوقات للإنسان في الآيات القرآنية:

وقد أشارت الآيات القرآنية إلى تسخير الموجودات للإنسان ويتضح ذلك بالتأمل في الآيات التالية:

(أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)

(3) (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ)

(وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ النَّهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَانِيَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَأَتَاكُمْ

(1) الآيات 33 - 35 من سورة الرحمن.

(2) الآية 20 سورة لقمان.

(3) الآية 13 من سورة الجاثية.

(1)

مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا)

(وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا)

الشعور والإدراك لدى المخلوقات:

ثم إن الإنسان يريد أن يتعامل مع عالم ليس جماداً بقول مطلق، وإنما كل الموجودات فيه تمتلك درجة من الشعور والإدراك، وإن كنا لا نعرف كنهه، ولا حدوده.

قال تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا)

فليلاحظ كلمة: وأشفقن منها فإن الاشفاق يرتبط بالمشاعر، لا في عالم الإدراك وحسب. وإضافة كلمة «والجبال» في الآية تظهر عدم صحة التفسير الذي يقول بأن المقصود هو العرض على (أهل السماوات والأرض) من ملائكة وجن وغيرهما لو وجد.

ولو سلمنا جدلاً صحة هذا التفسير فإن الآيات الأخرى التي ذكرناها، تكفي في إثبات ما نرمي اليه.

(1) الآيات 32 - 34 من سورة إبراهيم.

(2) الآيات 14 - 18 من سورة النحل.

(3) الآية 72 من سورة الأحزاب.

وقال سبحانه عن داود «عليه السلام»: (إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ وَالطُّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ) (1)

وقال في آية أخرى عن داود أيضا: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطُّيْرَ) (2) . والمراد بالتأويب ترجيع التسبيح على ما يظهر.

(3) وقال تعالى: (وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ)

(4) وقال تعالى: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)

وقال تعالى: (تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا) (5)

ولو كان المراد التسبيح التكويني، بمعنى تنزيه الله سبحانه فلا يبقى مجال لقوله: (وَلَكِنْ لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ).

(6) وتسبيح ما في السموات والأرض، مذكور في عدة آيات .

(1) الآيات 18 - 19 سورة ص.

(2) الآية 10 من سورة سبأ.

(3) الآية 13 من سورة الرعد.

(4) الآية 6 من سورة الرحمن.

(5) الآية 44 من سورة الإسراء.

(6) راجع: الآيات 1 و 24 من سورة الحشر، والآية 1 من سورة التغابن،

والآية 1 من سورة الصف، والآية 1 من سورة الجمعة، والآية 1 من

سورة الحديد.

وقال سبحانه: (لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) (1)

وقال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) (2)

وقال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ) (3)

فكل ما تقدم يشير بوضوح إلى أن هذه المخلوقات تملك حالة شعورية وادراكية معينة، وليست مجرد جمادات أو حيوانات خاوية.

نماذج حية من تسخير الموجودات العاقلة:

فإذا كان الله سبحانه قد سخر المخلوقات لهذا الإنسان، وكانت هذه المخلوقات تمتلك صفة الشعور والإدراك، ولها أعمال عقلانية، ومرتبطة بالشعور، ومستندة إليه، وهي على درجة من الإدراك، فما علينا الا أن نذكر هنا نموذجاً قرآنياً حياً، وواقعياً لهذا التسخير تجلت فيه طريقته، وأبعاده ومجالاته بصورة ظاهرة، حيث ذكرت الآيات

(4) سورة الحشر الآية 21.

(2) الآية 18 من سورة الحج.

(3) الآية 41 من سورة النور.

أن الله سبحانه قد سخر الريح، والطير، والجبال، والجن، لسليمان، وداود «عليهما السلام».

قال تعالى: (وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ) (1)

وقال تعالى: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ) (2) وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ .

(إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ) (3)

وقال تعالى عن سليمان: (فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ وَالشَّيَاطِينِ كُلَّ بَنَاءٍ وَعَوَاصٍ وَأَخْرَيْنَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ) (4)

وقال تعالى: (وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) (5) نلاحظ كلمة: فهم يوزعون. أي يمنعون.

(1) الآية 41 من سورة الأنبياء الآية 79.

(2) الآيتان 81 و 82 من سورة الأنبياء.

(3) الآيتان 18 و 19 من سورة ص.

(4) الآيات 36 - 38 من سورة ص.

(5) الآية 17 من سورة النمل.

قصة سليمان وداود عليهما السلام نموذج فذ:

وإذا راجعنا سورة النمل، فإننا نجد فيها نماذج فذة عن تعاطي سليمان وداود «عليه السلام» مع ما آتاهما الله سبحانه في هذا المجال. وأول ما يواجها في الحديث عنهما «عليهما السلام»: أنه تعالى قد وقر لهما الأدوات الضرورية للتعامل مع هذه المخلوقات في نطاق رعايتها وهدايتها وتوجيهها. فنجدها تبدأ الحديث: بأن الله قد آتاهما علماً، وعلماً منطلق الطير، وأوتيا من كل شيء، ثم ذكرت الآيات نماذج تطبيقية لهذا العلم، وللمعرفة بجميع الألسنة.

ثم لتأثير ما آتاهم الله سبحانه في إدارة الأمور، وتوجيهها ورعايتها، والهيمنة عليها بصورة حيوية وبناءة وإيجابية، لا تأتي إلا بالخير، ولا تؤدي إلا إلى الفلاح.

فقد قال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَوَرَّثَ سُلَيْمَانَ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا) (1)

(1) الآيات 15 - 19 من سورة النمل.

مع آيات سورة النمل:

وقد أظهرت الآيات المتقدمة كيف تم توظيف كل القدرات المادية وغيرها في تحقيق رضا الله سبحانه، وبناء الحياة وتكاملها باتجاه الأهداف الإلهية، ووفقاً للخطة الربانية. بدءاً من قصة تبسم سليمان من قول النملة، مروراً بقصة الهدد والدور الذي قام به، والإتيان بعرش بلقيس من قبل أحد أتباع سليمان «عليه السلام» بعلم من الكتاب قبل ارتداد الطرف، ثم تنكير عرشها لها، وانتهاءً بأمرها بدخول الصرح الذي حسبته لجة، مع أنه صرّحٌ مُرد من قوارير.

وقد تجسّد ذلك كله من خلال حاكمية وإمامة سليمان «عليه وعلى نبينا وآله الصلاة والسلام»، ورعايته وهدايته التامة والشاملة.

وقد كانت هذه الهداية والرعاية مستندة إلى علم آتاه الله إياه، وإلى إمكانات ذات صفة شمولية. (وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) ⁽¹⁾ ، فلم يكن ثمة أي قصور في القدرات الذاتية، فقد علم سليمان منطق الطير، وأوتى من العلم ما يكفيه في مهمته الكبيرة والخطيرة.

كما أنه لم يكن ثمة نقصٌ في الإمكانيات المادية، كما أشرنا وكان سليمان أيضاً يحظى برعاية الله تعالى له، ولطفه به، وتسديده وتأبيده له، في درجة العصمة وغير ذلك.

فلم يبق والحالة هذه إلا المبادرة إلى القيام بالدور المرصود له في

(1) الآية 16 من سورة النمل.

نطاق الإستفادة الواعية والإيجابية والبناءة من كل المخلوقات
المستخرّة لهذا الإنسان، وتوجيهها لتؤدي دورها في الحياة كاملاً غير
منقوص.

وهذا ما حصل بالفعل، فكانت المعجزة الكبرى، وكان الإنجاز
العظيم وهذا ما سوف يتحقق بحول الله وقدرته بصورة أكثر رسوخاً
وشموخاً وعظمة في عهد ولي الأمر قائم آل محمد «عجل الله تعالى
فرجه الشريف». وجعلنا من جملة العاملين في نصرته والمدركين
لأيامه «صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه الطاهرين
المعصومين».